UNFPA
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women
ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري ضد المرأة في الأردن

DOS
دائرة الإحصاءات العامة
Ollscoil na Gaillimhe
University of Galway
دعماً لـ هيئة الأمم المتحدة للمرأة
LEADING Point
Management Advisory Services
Republic of Cyprus

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/6

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري ضد المرأة في الأردن

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

شكر وتقدير

صدر هذا التقرير نتيجة تعاون بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب القُطري في الأردن، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المكتب القُطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ مركز الدراسات العالمية للمرأة في جامعة غالواي في أيرلندا؛ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، التي أجرت المسح؛ وشركة Leading Point Management Advisory Services بدعم من حكومة قبرص.

ما كان هذا العمل لينجز لولا جهود فريق عمل مركز الدراسات العالمية للمرأة في جامعة غالواي (مرينال تشادها وكارولين فورد وناتا دوفوري) وفريق عمل من Leading Point Management Advisory Services (أحلام شبانة وحمد االله مبارك وأيمن الرفاعي وإبراهيم الرفاعي). كما استفاد التقرير من المساهمات القيِّمة والتعليقات الثاقبة للعديد من الأفراد، مما أثرى إلى حد بعيد نوعية هذا البحث ورفع من جدواه بالنسبة إلى الجمهور الأردني. ونود بصفة خاصة أن نشكر مها علي، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ سلمى النمس، الأمينة العامة السابقة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ محمد مقدادي، الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة؛ فراس راشد، رئيس إدارة حماية الأسرة والأحداث؛ شاهر الشوابكة، مدير عام دائرة الإحصاءات العامة الأردنية؛ رانيا العبادي، الأمينة العامة المساعدة للمجلس الأعلى للسكان؛ ديانا حدادين وكريستينا ياروش وغيداء البيطار من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا؛ ندى دروزة رئيسة مركز المرأة في الإسكوا؛ مروان خواجة، رئيس قسم الإحصاءات السكانية والاجتماعية في الإسكوا؛ روتشيكا تشودري، الخبيرة الاقتصادية في شؤون النوع الاجتماعي (مسؤولة الشؤون الاقتصادية) في الإسكوا؛ انشراح أحمد، وباميلا دي كاميلو، ويارا دير، ولمى السعد، وعلي الغرابلي، من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ منال سويدان، منال بنكيران (نائبة الممثل بالوكالة) وبشرى أبو شحوط من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن؛ وغيداء خصاونة وعبد الناصر الجارير وأحمد دواغرة وأيمن القاسم وإيمان بني مفريج من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

كما نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لإدارة حماية الأسرة والأحداث؛ وزارة التنمية الاجتماعية؛ وزارة الصحة؛ وزارة العدل؛ المجلس القضائي الأردني؛ وزارة الداخلية؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ دائرة قاضي القضاة؛ المجلس الوطني لشؤون الأسرة؛ المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ المركز الوطني لحقوق الإنسان؛ منظمات الأمم المتحدة؛ والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الأهلية لمشاركتها الفاعلة وتعاونها في توفير البيانات والمعلومات اللازمة. فقد أثرى تعاونها واستعدادها لتوفير الوصول إلى المعلومات الأساسية نوعية تحليلنا وعمقه إلى حد بعيد ودَعَّمَ هذا التقرير بشكل كبير.

وأخيراً، نود أن نعرب عن شكرنا لجميع المشاركين في المسح على الوقت الثمين الذي خصَّصوه والتعاون الذي أبدوه، مما ساهم بشكل كبير في نجاح هذه الدراسة.

النتائج الرئيسية

نظراً إلى (أ) التكاليف التي تتحملها الأسر (أي النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة)، (ب) الخسائر الاقتصادية (أي الخسارة في الإنتاجية)، و(ج) تكلفة تقديم الخدمات والتوعية والتنسيق، فإن إجمالي التكاليف السنوية للعنف الأسري الذي تتعرَّض له النساء والفتيات اللاتي يبلغن سن 15 عاماً وما فوق في الأردن وصل إلى إجمالي 787,124,130 ديناراً أردنياً في عام 2021 أو حوالي 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن في عام 2021. تمثل هذه التكاليف مجتمعة خسارة للاقتصاد الوطني ويمكن فهمها على أنها استنزاف شامل للاقتصاد. إنها موارد كان من الممكن استخدامها في مجالات اهتمام أخرى لتعزيز النمو الاقتصادي. لا بدّ من الإشارة إلى أنه إذا لم يتم توسيع الجهود المبذولة للحدّ من العنف الأسري والقضاء عليه في نهاية المطاف، فإن استنزاف الموارد سيستمر بلا توقف، لا بل قد يزداد مع ازدياد معدل انتشار العنف في ظروف معيّنة مثل الجائحات والنزاعات، كما رأينا إبّان جائحة كوفيد-19 الأخيرة. وإذا أُريدَ تحقيق فوائد من زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، فإن ذلك يشير أيضاً إلى أهمية ضمان الحدّ من العنف.

التكلفة التي تتكبدها النساء والأسر المعيشية

يشير البحث عموماً إلى أن التكلفة الرئيسية التي تواجهها المرأة هي تلك التي تتكبدها من أموالها الخاصة للتخفيف من آثار العنف الأسري من جانب الزوج و/أو الأسرة. أفاد ما يقرُب من 56 في المائة من الناجيات عن تكبد نفقات من أموالهن الخاصة تبلغ حوالي 213.20 ديناراً أردنياً في السنة، وهو ما يعادل 15 في المائة من متوسط الإنفاق غير الغذائي السنوي للفرد في عام 2021. يشير البحث إلى أن النساء العاملات اللاتي يتعرَّضن للعنف من أزواجهن يتغيبن حوالي 11.5 يوماً في السنة، أي حوالي أسبوعي عمل. لذا لا بدّ من اتخاذ تدابير للتخفيف من أثر العنف الأسري على مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى مسيرتها المهنية.

تُعَدُّ خسارة الأيام المخصَّصة لأعمال الرعاية ثمناً باهظاً آخر تتكبده المرأة، وتم تسليط الضوء عليه في هذا البحث: حيث أبلغت ما يقرُب من 27 في المائة من الناجيات عن خسارة 4.3 يوم مخصَّص لأعمال الرعاية، أي ما مجموعه أكثر من 800,000 يوم في السنة. ولهذه الخسارة عواقب على رفاه الأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء في الأسرة الذين يحتاجون إلى الرعاية. ويعني ذلك أيضاً أن مسؤوليات الرعاية تنتقل إلى أفراد آخرين من الأسرة، إما النساء المسنات وإما الفتيات الصغيرات.

ومن النتائج البارزة الأخرى التي توصَّل إليها البحث خسارة الإنتاجية للأزواج الذين يمارسون العنف الزوجي. فهؤلاء بمجموعهم يتغيبون عن 11,000 يوم تقريباً من العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر. فمن الواضح بالتالي أن آثار العنف الأسري والزوجي لا تقتصر على المرأة/الفتاة التي تتعرَّض للعنف. وبما أننا لم نتمكن من الإحاطة بالآثار المتتالية للإنتاجية على أفراد الأسرة الآخرين، وبالتالي الآثار الإنتاجية الأوسع نطاقاً للعنف على الاقتصاد ككل، فإن التقدير الحالي لخسارة إنتاجية الأسر المعيشية يُعتبر أقل مما هو في الواقع.

تكاليف توفير الخدمات

بعد ذلك، تمت دراسة تكاليف توفير الخدمات. يتمثل عنصر التكلفة الرئيسي للخدمات المباشرة المقدمة في إنفاذ القوانين، حيث يقدَّر بنحو 21.5 مليون دينار (61.5 في المائة من إجمالي تكلفة الخدمات المباشرة). وقد شكلت الخدمات الصحية التكلفة الأدنى حيث بلغت حوالي 1.9 مليون دينار أردني (سواء الخدمات التي يقدمها القطاع العام أو تلك التي تقدمها المنظمات غير الحكومية/المنظمات غير الحكومية الدولية)، مما يشير إلى انخفاض نسبة إبلاغ هذه المجموعة من المجتمع لمقدمي الخدمات الصحية.

وتبيَّن أيضاً أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، المدعومة بتمويل من الجهات المانحة، تسد ثغرة هامة في توفير الخدمات المباشرة للناجيات. ففي عام 2021، قُدِّرت تكلفة تقديم الخدمات المباشرة من قِبل هذه المؤسسات بمبلغ 9.9 مليون دينار (28.2 في المائة من إجمالي تكلفة الخدمات المباشرة). وتقع النسبة الكبرى من التكلفة على عناصر خدمات الرعاية الاجتماعية، بما فيها الخط الساخن، والدراسات الاجتماعية، وإدارة الحالات، تليها المعونة القانونية. في الواقع، بما أن صندوق وزارة العدل لا يقدم المعونة القانونية إلا للجناة في القضايا التي ينظِّمها القانون، فإن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية هي الوحيدة التي تقدم خدمات المعونة القانونية المجانية للناجيات. كما أن هذه المنظمات تُعتبر المزود الرئيسي لخدمات العلاج النفسي، في حين أن الموارد المستثمَرة في خدمات الخط الساخن، وهي محدودة، توفرها المنظمات غير الحكومية الوطنية بشكل رئيسي.

وخلُص البحث كذلك إلى أنه، على الرغم من وجود بعض المحاولات من قِبل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتوفير خدمات الإيواء، فإن القطاع العام هو الذي يستأثر بتوفير هذه الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن دُور الإيواء محدودة حجماً وسعة، فإنها غير قادرة على استيعاب عدد كاف من الناجيات اللاتي يلتمسن خدماتها.

هذا وتظهر التكلفة الإجمالية للخدمات المباشرة بوضوح أن القطاع العام يتدخل بشكل أساسي في

مرحلة الاستجابة المبكرة لحالة العنف الأسري، بينما تقدم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للناجيات من العنف الأسري. وهذا قد يحول دون حصول الناجيات على الخدمات المستدامة، حيث يتم تمويل ما يقرُب من 93 في المائة من تكلفة تقديم خدمات المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية من خلال الجهات المانحة والمنظمات الإنمائية، الأمر الذي يعتمد على توافر الأموال وعلى أولويات الجهات المانحة/المنظمات الإنمائية.

ومن النتائج المهمة الأخرى للبحث أن بعض المناطق في الأردن تعاني من نقص الخدمات الأساسية اللازمة للاستجابة للنساء الناجيات من العنف الأسري. فبالإضافة إلى دُور الإيواء، تنتشر خدمات الاستجابة المبكرة الحكومية في جميع أنحاء البلاد. لكن الاستجابة الشاملة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تتركز بشكل رئيسي في عمّان[1].

أخيراً، قُدِّرت الاستثمارات في الوقاية والتوعية ودعم السياسات بمبلغ 1.9 مليون دينار أردني، ما يمثل 5.2 في المائة من التكلفة الإجمالية للاستجابة. وفي غياب أي مقياس دولي، لا يمكن الحكم على هذه النسبة المئوية على أنها كافية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن جهود التوعية والدعوة ودعم السياسات تهدف إلى تسليط الضوء على حجم العنف الأسري وتأثيره على المجتمع، وتشجيع الإبلاغ إلى الوكالات، وتوفير معلومات الدعم الأساسية للناجيات، والدعوة إلى أُطُر تشريعية أفضل وتقديم خدمات أفضل.

التوصيات

في ما يلي توصيات للحكومة الأردنية ومقدمي الخدمات.

في ما يتعلق بالوقاية:

وضع وتنفيذ استراتيجية تواصل وطنية بشأن العنف ضد المرأة والعنف الأسري لمعالجة الأسباب الجذرية وتغيير المواقف والسلوكيات التي تديم العنف.

في ما يتعلق بالحماية والاستجابة:

- إنشاء خط ساخن وطني مباشر مخصَّص للعنف الأسري في مديرية الأمن العام، يعمل على مدار 24 ساعة.
- مراجعة التشريعات والسياسات لاعتماد إجازات خاصة مدفوعة الأجر للناجيات من العنف الأسري.
- وضع برامج لتمكين الناجيات من العنف الأسري اقتصادياً وتوسيع برامج الدعم النقدي لتشملهن.
- تشجيع الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات الإيواء/البيوت الآمنة التي تديرها المنظمات غير الحكومية المتخصِّصة ومنظمات المجتمع المدني.
- تبسيط الإجراءات الإدارية للدخول إلى دُور الإيواء التي تديرها الحكومة، بما في ذلك مراجعة شرط الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة كشرط مسبق للدخول.
- توسيع نطاق برامج بناء القدرات لمقدمي الرعاية الصحية لضمان التعرُّف بصورة سليمة عن حالات العنف ضد المرأة والفتاة والاستجابة لها.

في ما يتعلق بالبيانات والوثائق:

- تمكين التشغيل السليم لنظام التتبُّع الآلي الوطني لحالات العنف ضد المرأة والفتاة وتقديم ما يستلزم ذلك من خدمات لاحقة.
- تعزيز الوثائق الطبية والصحية مع ضمان السرية التامة لحالات العنف ضد المرأة والفتاة.

في ما يتعلق بالاستثمار والتمويل:

- ضمان تخصيص موارد مالية كافية لتوسيع نطاق جهود الوقاية الحالية وتوسيع نطاقها من أجل تقليص نفقات الحماية والاستجابة على المدى الطويل.
- الاستثمار في بناء الأدلّة العلمية على التدخلات الفعّالة والقابلة للتطوير للحدّ من العنف.
- إنشاء أداة تعقُّب التمويل المراعي للفوارق بين الجنسين لتتبُّع الإنفاق على برامج ومشاريع العنف ضد المرأة والفتاة.

توصيات للوكالات المانحة:

- على الوكالات المانحة إعطاء الأولوية للمبادرات والبرامج الهادفة إلى مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة بما يتماشى مع الخطة التنفيذية للأولويات الوطنية لتعزيز الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري وحماية الطفل 2021-2023 وخطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025.
- دعم تمويل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي توفر دُور الإيواء، والمنازل الآمنة للناجيات وأطفالهن، والخدمات القانونية والنفسية المجانية للناجيات من العنف الأسري.

موجز تنفيذي

في الأردن، تتعرَّض النساء والفتيات لأشكال متعدِّدة من العنف، بما فيها العنف الأسري والعنف الزوجي وزواج الأطفال. فوفقاً لأحدث مسح ديمغرافي وصحي (2018/2017)، أفادت 21 في المائة من النساء عن تعرُّضهن للعنف الجسدي، على يد الزوج أو شخص آخر داخل الأسرة أو خارجها، مرة واحدة على الأقل منذ بلوغهن سن الـ 15 عاماً. وقد بذلت الحكومة الأردنية جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة. فأنشأت عدداً من الآليات، مثل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وقانون الحماية من العنف الأسري لعام 2017.

ويندرج هذا التقرير ضمن جهود الحكومة لتقديم أدلّة تستند إلى التكلفة الاقتصادية الأوسع نطاقاً المتأتية عن العنف ضد المرأة والفتاة، والتي تتكبدها النساء والفتيات والأسر والاقتصاد، فضلاً عن تكاليف توفير الخدمات للناجيات من هذا العنف في الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن هذا هو التقرير الأول الذي يجمع بين حساب النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة وتكلفة الخدمات المقدمة في المنطقة العربية، وفقاً للنموذج العملي الكامل الذي أنتجته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لتقدير تكلفة العنف الزوجي في المنطقة العربية[2]. وتَستخدم عملية الحساب هذه نهجاً مختلطاً لتقدير هذه التكلفة. وبالتركيز في المقام الأول على التكلفة النقدية الملموسة، تمّ وضع تقديرات للنفقات من الأموال الخاصة والدخل الضائع بسبب العنف الزوجي. بالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير تقديراً للتكاليف المختلفة المرتبطة بتقديم الخدمات عبر القطاعات الرئيسية.

مسح العنف ضد المرأة في الأردن الذي أُجري عام 2021 هو مجموعة البيانات الأولية المستخدَمة لتقدير تكلفة العنف ضد المرأة والفتاة التي تتكبدها النساء والفتيات والأسر والاقتصاد. ولضمان تقدير متين الأسس لتكلفة العنف، اقتصر التحليل على الأشهر الـ 12 الماضية. ومع ذلك، وبما أن التكاليف المتكبَّدة في الأشهر الـ 12 الماضية يمكن أن تكون نتيجة عنف سابق، فقد تمّ تقدير معدل انتشار العنف في الأشهر الـ 12 الماضية و"في أي وقت مضى". ولتحديد تكاليف تقديم الخدمات، تمّ جمع البيانات المالية وبيانات تخصيص الوقت وأرقام المستفيدين عن طريق استبيانات حول الخدمات المقدمة في المجالات التالية: الرعاية الصحية؛ إنفاذ القوانين والنظام القضائي؛ المؤسسات الإصلاحية للمعتدين؛ والخدمات الاجتماعية والمتخصِّصة للنساء الضحايا/الناجيات.

المحتويات

شكر وتقدير 3
النتائج الرئيسية 4
التوصيات 6
موجز تنفيذي 7
مقدمة 11

1. السياق 14

ألف. السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي 14
باء. المساواة بين الجنسين 15
جيم. العنف ضد المرأة والفتاة 15
دال. القوانين والسياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والفتاة 17
هاء. خدمات الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة 18

2. المنهجية 20

ألف. الأهداف 20
باء. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات 20
جيم. تكلفة توفير الخدمات 25

3. الافتراضات والقيود 32

ألف. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات 32
باء. تكلفة توفير الخدمات 32

4. النتائج 34

ألف. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات في البلقاء 34
باء. تكلفة تقديم الخدمات 43
جيم. التكلفة الوطنية للعنف ضد النساء والفتيات في الأردن 59

5. الاستنتاجات والتوصيات 70

ألف. الاستنتاجات 70
باء. التوصيات 72

المرفق 74
الحواشي 98

قائمة الجداول

الجدول 1. نتائج مختارة من مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 16
الجدول 2. تصنيف أنواع العنف 21
الجدول 3. عناصر خسارة الإنتاجية للناجيات 24
الجدول 4. قائمة المؤسسات المشاركة حسب الوظيفة 28
الجدول 5. محدِّدات العنف 36
الجدول 6. النفقات التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي من أموالهن الخاصة في الأشهر الـ 12 الماضية في محافظة البلقاء 37
الجدول 7. الخسارة التي تكبدتها الناجيات على صعيد الرعاية والعمل المنزلي في الأشهر الـ 12 الماضية في محافظة البلقاء 38
الجدول 8. الخسارة التي تكبدها الأزواج على صعيد الرعاية والعمل المنزلي في الأشهر الـ 12 الماضية في محافظة البلقاء 39
الجدول 9. خسارة الإنتاجية التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية في محافظة البلقاء 41
الجدول 10. خسارة الإنتاجية التي تكبدها الأزواج في الأشهر الـ 12 الماضية 42
الجدول 11. التكلفة الإجمالية لعدم اتخاذ الإجراءات في محافظة البلقاء 42
الجدول 12. عدد الناجيات من العنف الأسري (النساء والفتيات من سن 15 عاماً وما فوق)، على الصعيد الوطني، 2021 43
الجدول 13. تكلفة الخدمات الصحية، 2021 44
الجدول 14. عدد الحالات حسب نوع الخدمة، 2021 45
الجدول 15. تكلفة استجابة مديرية الأمن العام حسب القسم، 2021 46
الجدول 16. حالات العنف الأسري الواردة إلى وزارة الداخلية، 2021 47
الجدول 17. التكلفة الإجمالية لاستجابة وزارة الداخلية، 2021 47
الجدول 18. إجمالي عدد قضايا المحاكم والقضايا التي تمّ حلها، وقضايا العنف الأسري، 2021 48
الجدول 19. تكلفة التقاضي، 2021 49
الجدول 20. دُور الإيواء التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية – المستفيدات حسب الفئة، 2021 50
الجدول 21. نفقات دُور الإيواء العامة، 2021 50
الجدول 22. التكلفة الإدارية الخاصة بدار الإيواء، 2021 51
الجدول 23. دُور الإيواء العامة - التكاليف والحالات، 2021 52
الجدول 24. عدد المستفيدات من خدمات مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية، 2021 52
الجدول 25. التكلفة الإدارية لوزارة التنمية الاجتماعية المتعلقة بمكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية، 2021 53
الجدول 26. تكلفة تقديم الخدمات الاجتماعية من قِبل مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية، 2021 53
الجدول 27. التكلفة التقديرية لخدمات الوقاية 54
الجدول 28. القضايا المحكوم بها في المحاكم الشرعية، 2021 55
الجدول 29. الوقت الذي يقضيه القضاة الشرعيون في التقاضي في القضية، حسب نوع القضية 55
الجدول 30. المحاكم الشرعية – تكاليف الاستجابة لقضايا العنف الأسري، 2021 56
الجدول 31. تقديرات التكلفة لإجمالي استجابة مجموعة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، 2021 57

الجدول 32. نفقات دعم السياسات والتنسيق والدعوّة، 2021 59
الجدول 33. تكاليف العنف الأسري ضد النساء والفتيات على مستوى المحافظات، 2021 60
الجدول 34. التكلفة النقدية الوطنية للعنف الزوجي ضد المرأة، 2021 63
الجدول 35. التكلفة الإجمالية لخدمات الاستجابة للعنف الأسري والعنف الزوجي، 2021 64
الجدول 36. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات حيال العنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق، 2021 67
الجدول 37. التكلفة الإجمالية للعنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق في الأردن 68

قائمة الأشكال

الشكل 1. الإطار المفاهيمي – الآثار الاقتصادية/الاجتماعية للعنف ضد المرأة والفتاة 13
الشكل 2. خدمات الاستجابة للعنف الأسري في الأردن 19
الشكل 3. أشكال العنف الزوجي المختلفة التي تعرَّضت لها النساء المتزوجات حالياً والنساء اللاتي سبق لهن الزواج في محافظة البلقاء، 2021 35
الشكل 4. مقارنة معدل الانتشار: مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 والمسح الديمغرافي والصحي 35
الشكل 5. التكلفة الإجمالية للخدمات لكل قطاع مقدِّم للخدمة بالدينار الأردني وبالنسبة المئوية، 2021 65

مقدمة

العنف ضد المرأة والفتاة

العنف ضد المرأة، ولا سيّما العنف ضد المرأة داخل الأسرة، جائحة عالمية وانتهاك لحقوق الإنسان. تشير التقديرات العالمية التي نشرتها منظمة الصحة العالمية إلى أن امرأة من كل 3 نساء (30 في المائة)[3] في جميع أنحاء العالم سيتعرَّضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي في حياتهن. يعتبر معدل انتشار العنف بين النساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً واللاتي يتعرَّضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي من قِبل زوج حالي أو سابق مرة واحدة على الأقل في حياتهن (منذ سن 15 عاماً) أعلى قليلاً في إقليم شرق المتوسط[4] حيث يبلغ 31 في المائة. وعند حساب أشكال العنف الأخرى، بما في ذلك العنف النفسي وغيره من الممارسات المؤذية، فإن هذا المعدل يرتفع أكثر بعد. علاوة على ذلك، وعلى غرار الاتجاه العالمي، تمّ تسجيل زيادة بنسبة 33 في المائة في حالات العنف ضد المرأة المبلَّغ عنها خلال جائحة كوفيد-19[5]. تُقِرُّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالحاجة المستمرة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، حيث يحدِّد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة غايات ومؤشرات معيّنة لمعالجة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، يسلّط الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الضوء على الحاجة إلى قياس البيانات.

وحتى الآن، ركزت البحوث المتعلقة بالعنف ضد المرأة على مدى انتشاره وعواقبه التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى على الصحة الجسدية والنفسية للمرأة، فضلاً عن آثار العنف ضد المرأة على الأطفال والأسر والمجتمع بشكل عام. ولإتاحة فهم أفضل للأثر المتعدِّد الطبقات لهذا العنف، فإن البحوث التي تدرس التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً التي يتكبدها الأفراد والأسر، وكذلك الاقتصاد الوطني، في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل، تكتسب زخماً. فعلى سبيل المثال، أشارت البحوث التي أُجريت في فييت نام إلى أن تكاليف الحصول على الخدمات، والتخلف عن العمل، وانخفاض الإنتاجية بلغت في مجموعها 3.12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[6]. في مصر، بلغت التكلفة الإجمالية التي تتكبدها النساء والأسر جرّاء هذا العنف حوالي 2.17 مليار جنيه مصري في عام 2015[7].

شمل أحدث مسح للسكان والصحة الأسرية في الأردن (المسح الديمغرافي والصحي 2018/2017) عيّنة من 6,682 امرأة وفتاة سبق أن تزوجن وتتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً[8]. وقد أظهرت النتائج أن 21 في المائة من المشارِكات في المسح أفدن بأنهن تعرَّضن للعنف الجسدي على يد الزوج أو شخص آخر داخل الأسرة أو خارجها مرة واحدة على الأقل منذ سن الـ 15 عاماً. بالإضافة إلى ذلك، تعرَّضت 14 في المائة من المشارِكات في المسح لهذا النوع من الاعتداء خلال الأشهر الـ 12 السابقة للمسح. وفي ما يتعلق بالنساء اللاتي سبق لهن الزواج، أفادت 26 في المائة منهن بأنهن تعرَّضن للعنف الزوجي الجسدي أو الجنسي أو العاطفي.

وفي حين لا تزال التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والصحية للعنف ضد المرأة غير موثّقة إلى حد كبير، إلا أنها هائلة في رأي الباحثين والأخصائيين والمدافعين عن حقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، وكجزء من دراسة أوسع نطاقاً، أصدرت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تقديراً للتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد المرأة (العنف الأسري، وزواج الأطفال وغيره من أشكال الزواج القسري، والتحرُّش الجنسي في الأماكن العامة) في الأردن، وأفادت أن متوسط التكلفة الإجمالية للرعاية الكاملة تبلغ حوالي 1,706 دولار لكل حادثة من حوادث العنف[9]. ويُعَدُّ تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة بشكل عام أداة مهمة لفهم أعمق للفجوات المالية التي تعيق تنفيذ خدمات عالية الجودة ومتاحة ويمكن للناجيات الوصول إليها. وهو سيُمكِّن الحكومات من فهم فوائد الوقاية من العنف ضد المرأة و/أو إدارته، فضلاً عن توفير قاعدة أدلّة توجّه صُنع القرار، وهو أمر ضروري لاختيار تدخلات و/أو

سياسات معيّنة. في هذا التقرير، يتم تقدير كل من تكلفة عدم اتخاذ إجراءات[10] وتكلفة تقديم الخدمات للضحايا/الناجيات.

يضمن اتخاذ القرارات القائم على الأدلّة استجابة كافية وشاملة وفعّالة في نهاية المطاف على المستوى التشريعي ومستوى تقديم الخدمات. وهو يساهم، بالإضافة إلى ذلك، في زيادة كفاءة مخصَّصات الميزانية وشفافيتها، لا سيّما في البلدان التي ترصد موازنة محدودة لمسألة المساواة بين الجنسين، كما هو الحال في معظم البلدان العربية، حيث يتضح أن التكلفة الاجتماعية والصحية للعنف ضد المرأة والفتاة لا تزال تفتقر إلى التوثيق إلى حد كبير. وهو يشكل أيضاً خط أساس يمكن انطلاقاً منه إجراء تحليل لتكلفة وعائد التدخلات المحتملة الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه.

تقدير التكلفة في المنطقة العربية

كانت مصر أول دولة عربية تُجري دراسة وطنية حول تكلفة العنف ضد المرأة في عام 2015[11]. وقد تبيَّن أن التكلفة الإجمالية التي تتكبدها النساء والأسر بسبب العنف ضد المرأة بلغت حوالي 2.17 مليار جنيه مصري في عام 2015. وقد قامت الإسكوا بالتعاون مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية ومركز الدراسات العالمية للمرأة، بتصميم وتنفيذ أول مشروع إقليمي في المنطقة العربية في عام 2017، بعنوان تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية. بدأ المشروع الإقليمي (1) بوضع قاعدة الأساس المنطقي لتقدير تكلفة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية، ثم (2) توعية الدول العربية على أهمية تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة.

وعَمد المشروع بعد ذلك إلى تطوير نموذج عربي لاحتساب التكلفة الاقتصادية يناسب المنطقة ويأخذ في الاعتبار نقص البيانات في هذا المجال. وقد استند هذا النموذج إلى دراستين هما: (1) تقرير حول وضع المرأة العربية – العنف ضد المرأة: ما حجم الضرر؟ (2017)[12]و (2) تقدير تكاليف العنف الزوجي في المنطقة العربية: نموذج عملي (2017)[13].

ثم تمّ وضع تقرير المبادئ التوجيهية لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري في المنطقة العربية (2019)[14]، الذي يوضح بالتفصيل الغرض من عملية تقدير التكاليف وأهميتها ويوصي بالخطوات التي يجب اتخاذها عند إجراء تقدير تكلفة العنف الزوجي. وتحدِّد المبادئ التوجيهية أيضاً كيفية ترجمة نتائج تقدير التكلفة الاقتصادية إلى إجراءات ملموسة لضمان إحداث أثر موجَّه نحو تحقيق النتائج. وقد أثار نجاح المشروع الإقليمي اهتماماً بين الدول العربية، ويُعَدُّ الأردن من أوائل الدول العربية التي طبَّقت النموذج الاقتصادي.

وفي عام 2021، قدَّرت دولة فلسطين التكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي التي تتكبدها النساء والأسر والمجتمعات والاقتصاد ككل[15]. وقد خلُص هذا البحث إلى أن الدولة خسرت إجمالاً ما بين 36 مليون دولار (كحد أدنى) و45 مليون دولار (كحد أقصى) بسبب العنف ضد المرأة في عام 2018. وهذا يشمل النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة، وفقدان الإنتاجية، والإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر وأعمال الرعاية. ثم، في عام 2022، قدَّرت دراسة ثانية التكلفة الاقتصادية الأوسع نطاقاً للعنف ضد المرأة، التي تتكبدها النساء وأسرهن والاقتصاد، فضلاً عن تكلفة تقديم الخدمات للناجيات من العنف ضد المرأة في دولة فلسطين[16]. ووفقاً لهذا البحث، بلغت التكلفة الإجمالية للعنف ضد المرأة، بما فيها تكلفة عدم اتخاذ اجراءات وتكلفة تقديم الخدمات في دولة فلسطين، 297.45 مليون شيكل (86.47 مليون دولار) لعام 2020.

وقد أسفرت هذه المشاريع عن مجموعة كبيرة من النتائج التحليلية والعملية التي تشكل الأساس للاضطلاع بعملية تقدير التكلفة في الأردن.

دراسة التكلفة في مصر: الأثر

استناداً إلى نتائج بحث تقدير التكاليف في مصر، يدعو المجلس القومي للمرأة حالياً إلى تغيير السياسات وإدخال تشريعات جديدة وآليات وقائية لمكافحة العنف الأسري. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2018، زادت وزارة الداخلية عدد الضباط الإناث في الشرطة وأدرجت في منهاج أكاديمية الشرطة محاضرةً حول مناهضة العنف الأسري لضمان استجابة أكثر فعالية من قِبل الشرطيات الموجودات في الخطوط الأمامية[أ]. وقد أصبح لدى الشرطة حالياً وحدة خاصة من الضباط الإناث المتخصِّصات في مكافحة العنف ضد المرأة. ويتم أيضاً إطلاق مبادرات مع مكتب رئيس الوزراء للتأثير على مخصَّصات الميزانية الوطنية كي يتم تركيزها على أنشطة الوقاية بدلاً من أنشطة الحماية.

أ. https://www.unodc.org/documents/evaluation/Independent_Project_Evaluations/2019/EGYZ33_Final_Independent_Project_Evaluation_June_2019.pdf.

الإطار المفاهيمي

من المسلَّم به على نطاق واسع أن للعنف ضد المرأة آثاراً متعدِّدة تُترجَم إلى خسائر تتكبدها النساء والأسر والمجتمعات المحلية/الأعمال التجارية، فضلاً عن خسائر يتكبدها المجتمع على المستوى الكلي. ويمكن تحديد نطاق التكلفة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد/الأسرة المعيشية، ومستوى المجتمع المحلي/الأعمال التجارية، ومستوى الحكومة/الدولة في إطار مفاهيمي (الشكل 1)[17]، يفصِّل المسارات التي تساهم من خلالها التكلفة الاقتصادية والاجتماعية في الخسائر الوطنية. والتكلفة الاقتصادية، مثل فقدان الدخل الشخصي والأسري، تقوِّض النمو الاقتصادي.

الشكل 1. الإطار المفاهيمي - الآثار الاقتصادية/الاجتماعية للعنف ضد المرأة والفتاة

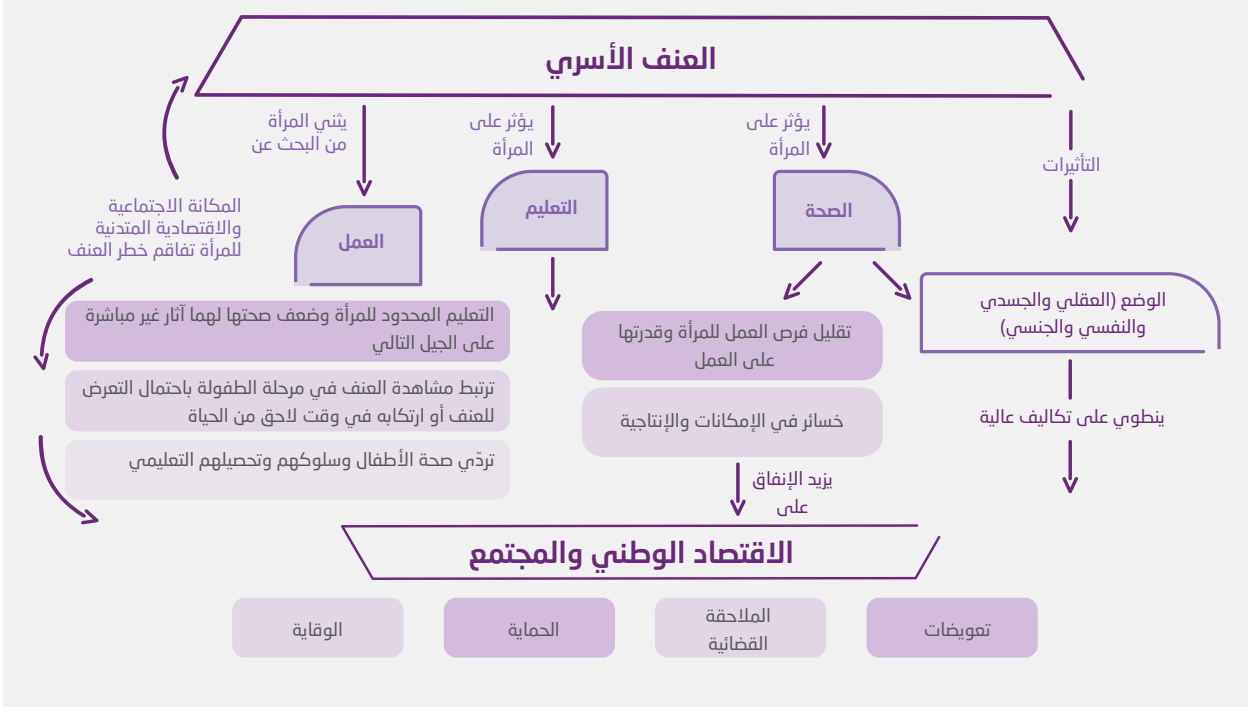

المصدر: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2017. Status of Arab Women Report, 2017 – Violence Against Women: What Is at Stake?.

1. السياق

ألف. السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .....

يقع الأردن في الشرق الأوسط، وهو معروف رسمياً باسم المملكة الأردنية الهاشمية، ويتشارك الحدود مع عدد من البلدان بما في ذلك الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين. ويخضع الأردن لنظام ملكي دستوري، يحكمه دستوره والقانون والشريعة الإسلامية والعادات، حيث يشغل الملك عبد االله الثاني منصب رئيس الدولة منذ عام 1999[18]. وينقسم البلد إلى 12 محافظة، تنقسم بدورها إلى ألوية وأقضية وبلديات وبلدات وقرى. ينتسب الأردن إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل[19]، حيث احتل المرتبة 102 - في فئة التنمية البشرية العليا - بين 191 دولة ومنطقة في دليل التنمية البشرية 2022/2021[20]. في عام 2021، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للأردن 45.24 مليار دولار.

في عام 2021، بلغ عدد سكان الأردن حوالي 11 مليون نسمة، تتراوح أعمار 62 في المائة منهم بين 15 و64 عاماً[21]. وتقيم الغالبية العظمى من السكان (90 في المائة) في المناطق الحضرية، بينما يقيم 9.7 في المائة منهم في المناطق الريفية. وقد أُحصي، إضافة إلى ذلك، 112.5 ذكر لكل 100 أنثى. على مر السنين، استقبل الأردن موجات مختلفة من اللاجئين من البلدان المجاورة التي تعاني من الصراعات وعدم الاستقرار الإقليمي. وقد أدى استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية إلى تدفق جماعي للاجئين إلى البلدان العربية والعالم. ويستضيف الأردن حالياً ثاني أعلى نسبة من هؤلاء اللاجئين بالنسبة للفرد في العالم، حيث يوجد أكثر من 670,000 لاجئ مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معظمهم من الجمهورية العربية السورية[22]. ويشمل هذا الرقم أيضاً مجموعات كبيرة من اللاجئين من العراق واليمن والسودان والصومال.

ويعيش معظم هؤلاء الأفراد (83 في المائة) في مناطق حضرية خارج مخيمات اللاجئين حيث يرزحون تحت خط الفقر؛ وتسلّط النتائج الأولية لتقييم جوانب الضعف، الذي أجرَته مؤخراً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، الضوء على تفاقم هذا الوضع[23]. ففي حين تمّ الحفاظ على الخدمات الأساسية في مخيمات اللاجئين، يكافح اللاجئون والمجتمعات المضيفة في المناطق الحضرية للحصول على الخدمات الأساسية، فضلاً عن كسب الدخل. وتعمل المفوضية وشبكة الإغاثة ReliefWeb، من بين منظمات أخرى، مع الحكومة الأردنية لإيجاد حلول مستدامة.

وفي ما يتعلق بالعمالة في البلد، بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقَّح 34 في المائة، منه 54 في المائة للذكور و14 في المائة للإناث. هذا وينظِّم قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته شؤون العمل في الأردن[24]. ولتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، أجرى الأردن بعض التحسينات التشريعية

والسياسية، مثل الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة، والالتزام بإنشاء دُور حضانة حسب عدد الأطفال، بغض النظر عن عدد الموظفات، وترتيبات العمل المرنة. ويحقُّ للنساء العاملات الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل لمدة 10 أسابيع تشمل الراحة قبل الولادة وبعدها.

باء. المساواة بين الجنسين

في 2022/2021، بلغت قيمة مؤشر التنمية الجنسانية للأردن 0.887، مما يضعه في فئة التنمية البشرية المرتفعة، حيث احتل المرتبة 102 من أصل 191 دولة ومنطقة[25]. ووفقاً لتقارير التنمية البشرية، شهد الأردن في الفترتين 2010-2014و2017-2022 بعض التقدم في التغلب على التحيُّز ضد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي بذله، حيث فاقمت جائحة كوفيد-19 التحديات الموجودة مسبقاً. ففي شباط/فبراير 2021 مثلاً، كانت النساء يشغلن 12.3 في المائة فقط من مقاعد البرلمان (16 مقعداً من أصل 130 مقعداً)، ولا تزال النساء في سن الإنجاب (15-49 عاماً) يواجهن حواجز تتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية[26].

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة الاقتصادية للمرأة إحدى أهم التحديات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين في الأردن[27]. فالأمهات العاملات في الأردن مثلاً يواجهن حواجز فريدة من نوعها تعيق مشاركتهن في القوى العاملة بسبب التصور المجتمعي الراسخ الذي يعتبرهن مقدِّمات رعاية أساسيات. وبالمقارنة مع النساء ذوات الخصائص المشابهة، فإن احتمال انخراط النساء المتزوجات في القوى العاملة أقل بنسبة 12.5 في المائة من النساء العازبات[28].

وتشكل فجوات البيانات حول المساواة بين الجنسين في مجالات رئيسية مثل الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي مشكلة إضافية[29]. ووفقاً لقاعدة البيانات العالمية، فإن 50 في المائة من مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة متوفرة في الأردن[30]. وعلى النقيض من ذلك، ترتفع هذه النسبة إلى 64 في المائة في قاعدة البيانات الوطنية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة اعتباراً من عام 2020[31]. ومن المسائل ذات الصلة عدم وجود منهجيات قابلة للمقارنة خاصة بالرصد المنتظم في العديد من المجالات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والفقر، والتحرُّش الجسدي والجنسي، ووصول المرأة إلى الأصول (بما في ذلك الأراضي)، وقضايا المساواة بين الجنسين والبيئة. ولتحقيق التزامات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الأردن، فإن سد هذه الفجوات في البيانات حول المساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية.

أما في ما يتعلق بالتشريعات، فلا يزال قانون الأحوال الشخصية في الأردن تمييزياً على الرغم من التعديلات التي أُدخلت في عام 2019[32]. فهو يُخْضِع المرأة مثلاً لإذن ولي الأمر الذكر في ما يتعلق بمسائل مثل الزواج لأول مرة والسفر إلى الخارج مع أطفالها. وبالإضافة إلى ذلك، تسمح المادة 340 من قانون العقوبات بمنح الرجل عقوبة مخففة إذا قتل أو اعتدى على زوجته أو أي قريبة له بسبب مزاعم الزنا أو "الفراش غير الشرعي"[33]. وكما أبرزت منظمة هيومن رايتس ووتش، فإن هذه القوانين التمييزية تجعل المرأة عُرضة للعنف[34].

جيم. العنف ضد المرأة والفتاة

تتعرَّض النساء والفتيات لأشكال متعدِّدة من العنف، بما في ذلك العنف الأسري والعنف الزوجي وزواج الأطفال والقتل[35]. وكما أشير أعلاه، أفادت 21 في المائة من النساء والفتيات بأنهن تعرَّضن للعنف الجسدي على يد الزوج أو أي شخص آخر داخل الأسرة أو خارجها مرة واحدة على الأقل منذ بلوغهن

سن الـ 15 عاماً[36]. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت أكثر من امرأة واحدة من أصل 10 نساء متزوجات عن تعرُّضهن للعنف الجسدي على يد الأخ (13 في المائة) أو الوالد (12 في المائة).

ولم تبلِّغ سوى 24 في المائة من النساء المتزوجات اللاتي تعرَّضن للعنف الجسدي أو الجنسي من جانب أزواجهن عن إصابات[37]. ولم تطلب ثلثا المشاركات في المسح المساعدة أو لم يبلغن أحداً عن العنف الذي طالهن. ويرجع ذلك إلى العوامل الاجتماعية وكذلك إلى محدودية توافر الخدمات المقدمة وإمكانية الوصول إليها ومقبوليتها وجودتها. ويوضح الجدول 1 بعض نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2018/2017 في ما يتعلق بمعدل انتشار العنف الأسري في الأردن مقارنة بنتائج مسح سابق أُجري في عام 2012[38].

الجدول 1. نتائج مختارة من مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن (بالنسبة المئوية)

مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن	2018/2017		2012	
نوع العنف	في أي وقت مضى	في الأشهر الـ 12 الماضية	في أي وقت مضى	في الأشهر الـ 12 الماضية
العنف الجسدي على يد الشريك أو أي شخص آخر	21	14	34	13
العنف الجسدي على يد الشريك	18	13	21	11
العنف الجنسي على يد الشريك	5	3	9	6
العنف العاطفي على يد الشريك	21	16	25	17
العنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي على يد الشريك	26	20	32	22

المصدر: مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن (2018/2017) https://dhsprogram.com/pubs/pdf/SR256/SR256.pdf و(2012) https://dhsprogram.com/pubs/pdf/SR202/SR202.pdf.

ملاحظة: شمل المسح النساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً.

ارتباطات العنف الزوجي

في حين تتعرَّض النساء في الأردن للعنف من قِبل الزوج، وكذلك من قِبل أفراد الأسرة الآخرين، فإن الكثير من الأدبيات التي تركز على تحديد العوامل التي تدفع إلى العنف قد ركزت على العنف الزوجي بشكل خاص. وقد حدَّدت الأدبيات المتاحة عدة عوامل رئيسية تتماشى مع النتائج التي توصلت إليها بلدان أخرى، وهي سن المرأة، وتعليمها وعملها، وتعليم الزوج، والوضع المالي للأسرة، ومشاركة المرأة في صُنع القرار، وتقبُّل ضرب الزوجة[39]. وقد أفاد مسح السكان والصحة الأسرية 2018/2017 أن الفئة التي تعرَّضت في الأردن للعنف الزوجي "في أي وقت مضى"، بما فيه العنف الجسدي والجنسي و/أو العاطفي:

- تزداد نسبةً بسبب تقدم السن والوضع العائلي وعدد الأطفال ودرجة تقبُّل العنف ومعاينة العنف الزوجي في مرحلة الطفولة واختبار السيطرة الزوجية.
- تنخفض بفضل تعليم النساء والرجال، وثروة الأسرة المعيشية، وقدرة المرأة على اتخاذ القرار.
- لا تربطها بالتوظيف علاقة واضحة.

ما يدعو إلى الدهشة هو أن النساء المتزوجات أقل عُرضة للعنف الزوجي (24 في المائة) من النساء المطلقات/المنفصلات/الأرامل، مما يشير إلى أن العنف غالباً ما ينجم عن الانفصال. هذا ويبدو أن العوامل الرئيسية لاختبار العنف في الأشهر الـ 12 الماضية هي العمر (+) والتعليم (-) والشريحة السكانية الخمسية لمستوى الثروة (-). وقد أفادت دراسة نوعية أُجريت على الشابات المتزوجات بأن اللاتي يُجبَرن على الزواج قد يتعرَّضن على السواء لخطر العنف الزوجي. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت غالبية الشابات أن الحموات يلعبن "دوراً حيوياً في تعزيز عنف الزوج ومظاهره، مثل الحرمان من الطعام"[40] وليس من المستغرب أن يكون تدخل الأسرة في محاولات المرأة تنظيم الحمل والعنف الأسري عاملي خطر محدَّدين[41].

هذا وإن ما يزيد مستوى العنف الزوجي في الأردن تعقيداً وجود عدد كبير من اللاجئين وفدوا من الجمهورية العربية السورية ومناطق أخرى من الشرق الأوسط. فمسح السكان والصحة الأسرية 2018/2017 يشير إلى أن معدل انتشار الاعتداء الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية يبلغ حوالي 20.4 في المائة بين حاملي الجنسية الأردنية، و19.8 في المائة بين القادمين من الجمهورية العربية السورية و21.9 في المائة بين حاملي الجنسيات الأخرى. وهذا يشير إلى الحاجة إلى منظور خاص لاحتياجات المرأة في مستوطنات اللاجئين في ما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الدولة.

دال. القوانين والسياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والفتاة

صادق الأردن على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تُلزِم الدولة بضمان المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، أقرَّ دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1952 وتعديلاته بمبدأ المساواة كأحد أهم أشكال الحماية التي يكرسها[42].

ومع ذلك، فإن حظر التمييز على أساس الجنس غير منصوص عليه صراحة[43].وبناءً عليه، تواصل العديد من منظمات حقوق الإنسان الأردنية الدعوّة إلى تعديل المادة 6 لإضافة كلمة "النوع الاجتماعي "كأحد الأسباب المحظورة للتمييز[44]. غير أنه لمعالجة عدم وجود نص مباشر لحقوق المرأة في الدستور، تمّ إجراء بعض التغييرات، مثل تعديل عام 2022 للمادة 6، حيث أصبحت المساواة مضمونة بشكل محدَّد "للرجال والنساء الأردنيين"[45].

وفي عام 2020، وافق مجلس الوزراء أيضاً على الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، لتجديد التزام الحكومة الأردنية بتمكين المرأة وحمايتها. وأعقب ذلك اعتماد استراتيجية تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين والخطة التنفيذية لمديرية الأمن العام في الأردن (2021-2024)[46]، وخطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن 2018-2021[47]. ويسعى كلا الإطارين إلى ضمان ترجمة الالتزامات العالمية تجاه المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن المساواة بين الجنسين، إلى إجراءات ملموسة.

"على الرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها الأردن، لا تزال الحاجة قائمة لاستكمال عملية المراجعة لضمان خلو جميع التشريعات من أي مادة تميِّز ضد المرأة، بما في ذلك قانون الجنسية وقانون الإقامة والأجانب وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية"[48].هذا وتتعاون اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مع أكثر من 40 مؤسسة وطنية (حكومية وغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص) لوضع خطط عمل تنفيذية تعكس تدخلات الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن لعامي 2022 و2023. ثمة استراتيجيات وطنية إضافية لحماية المرأة، مثل مصفوفة الأولويات الوطنية المتعلقة بالعنف الأسري[49].

كما اتخذت الحكومة الأردنية خطوات جادة على مدى العقدين الماضيين لحماية المرأة من العنف وتعزيز الاستجابة لهذه المشكلة. ففي عام 1997، أنشئت إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام، وهي الأولى من نوعها في المنطقة. كما أنشئ في عام 2003، بقيادة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، الذي يقود جهود التنسيق بين مختلف الجهات المعنيّة. تمّ دعم هذا الفريق بتشريع خاص صدر في عام 2016، ينيط صلاحيات الإشراف والمتابعة بالمؤسسات العاملة في مكافحة العنف الأسري. بالإضافة إلى ذلك، تمّ اعتماد قانون جديد للحماية من العنف الأسري في عام 2017 بغية معالجة قضية العنف ضد المرأة والفتاة بشكل أفضل. وأعقب ذلك إدراج مبادئ توجيهية جديدة ضمن الإطار القانوني للتعامل مع حالات العنف الأسري، تهدف إلى تعزيز استجابة القطاع القضائي لحالات العنف ضد المرأة والفتاة وإدارتها في الأردن[50].

في آذار/مارس 2022، أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأردن وجهات معنيّة أخرى الخطة التنفيذية للأولويات الوطنية لتعزيز الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري وحماية الطفل 2021-2023[51]. وتهدف الخطة إلى تعزيز نظام الحماية في المملكة وتعكس أهم التدخلات لضمان استجابة جيدة ومنسقة متعدِّدة القطاعات للعنف ضد المرأة والفتاة عبر قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية والشرطة والعدالة. وتتضمن الخطة أنشطة تنفيذية لكل قطاع مصنَّفة وفقاً لسبعة مجالات رئيسية هي: الموارد البشرية، وبناء القدرات، وتحسين الخدمات، والدعم اللوجستي، والتشريعات والسياسات، والشراكة والتنسيق، والتوعية، فضلاً عن مؤشرات الأداء الكمية والنوعية.

ومع ذلك، ثمة حاجة إلى العمل المتعلق بالأُطُر القانونية التي تعزِّز وتنفِّذ وترصُد المساواة بين الجنسين في إطار مؤشر أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على العنف ضد المرأة والفتاة[52]. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن قانون العقوبات تعريفاً للعنف ضد المرأة أو العنف المنزلي أو العائلي[53]. بل ينصّ على عقوبة لبعض جرائم الاعتداء الجنسي (إذا ارتكبها أحد أفراد الأسرة) ويجرِّم عدة أفعال من العنف ضد المرأة والفتاة.

هاء. خدمات الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة .....

تشمل الخدمات الحكومية وخدمات القطاع العام خدمات الطوارئ في الخطوط الأمامية مثل فِرق الاستجابة 911 وخدمات الشرطة والإسعاف، بالإضافة إلى فِرق الاستجابة المبكِّرة للناجيات، بما في ذلك إدارة الحالات والتدخل المبكِّر التي تقدمها إدارة حماية الأسرة والأحداث. وبالإضافة إلى ذلك، توفر وزارة التنمية الاجتماعية دُور الإيواء وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتقدم وزارة الصحة الخدمات الصحية. كما تُصْدِرُ وزارة الداخلية أوامر الحماية.

وتمتد تدخلات القطاع العام لتشمل الجناة من خلال قطاعي الخدمات القضائية وخدمات الشرطة، التي تشمل السجون. وتقدم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية مجموعة من الخدمات: الإحالات؛ الدعم والمشورة؛ الرعاية الصحية (الجسدية)؛ الخدمات النفسية؛ المساعدة القانونية والمالية؛ خدمات الإيواء؛ والتدريب. كما تستثمر المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والحكومة في الوقاية من خلال التوعية والدعوّة ودعم صُنع السياسات.

وتؤدي الجهات المانحة والمنظمات الإنمائية دوراً حاسماً في جهود الاستجابة عن طريق إتاحة الأموال اللازمة لتقديم الخدمات (أي الاستثمارات الخارجة عن ميزانية الحكومة).

لكن الأبحاث التي قام بها عام 2020 صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تشير إلى أن الأردن يواجه العديد من التحديات في تقديم الخدمات للناجيات، بما في ذلك النظام الوطني المُنهَك للحماية من العنف، وندرة الموارد، والتزامن

المحدود بين السياسات وتقديم الخدمات[54] وقد قدمت المنظمات غير الحكومية غالبية المساعدة القانونية المجانية باستخدام فِرق متنقلة وعيادات قانونية ومحامين متخصِّصين، في أماكن آمنة للنساء والفتيات داخل مخيمات اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد خدمات العنف ضد المرأة في قطاعات الصحة والعدالة الجنائية وخدمات الرعاية الاجتماعية اعتماداً رئيسياً على التمويل الخارجي من الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، مما يعسِّر مواصلة تقديم الخدمات. وأخيراً، لا يتاح لخدمات العنف ضد المرأة في هذه القطاعات إلا وصول محدود إلى الميزانيات الوطنية وأموال المانحين الخارجيين، مما يعوق ميزانيات الدعوّة المخصَّصة للعنف ضد المرأة، الأمر الذي يؤثر في الغالب على قطاعي الصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية[55].

تعمل منظمات الأمم المتحدة مثل الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل تعاوني ووثيق مع الحكومة الأردنية والشركاء الآخرين لدعم منع العنف ضد المرأة والفتاة والاستجابة له. وفي الشكل 2، يتم تحديد خدمات الاستجابة للعنف الأسري في البلاد، المخصَّصة للناجيات والجناة والتي يقدمها القطاع العام والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية (المنظمات غير الحكومية الوطنية/المنظمات غير الحكومية الدولية)[56].

الشكل 2. خدمات الاستجابة للعنف الأسري في الأردن

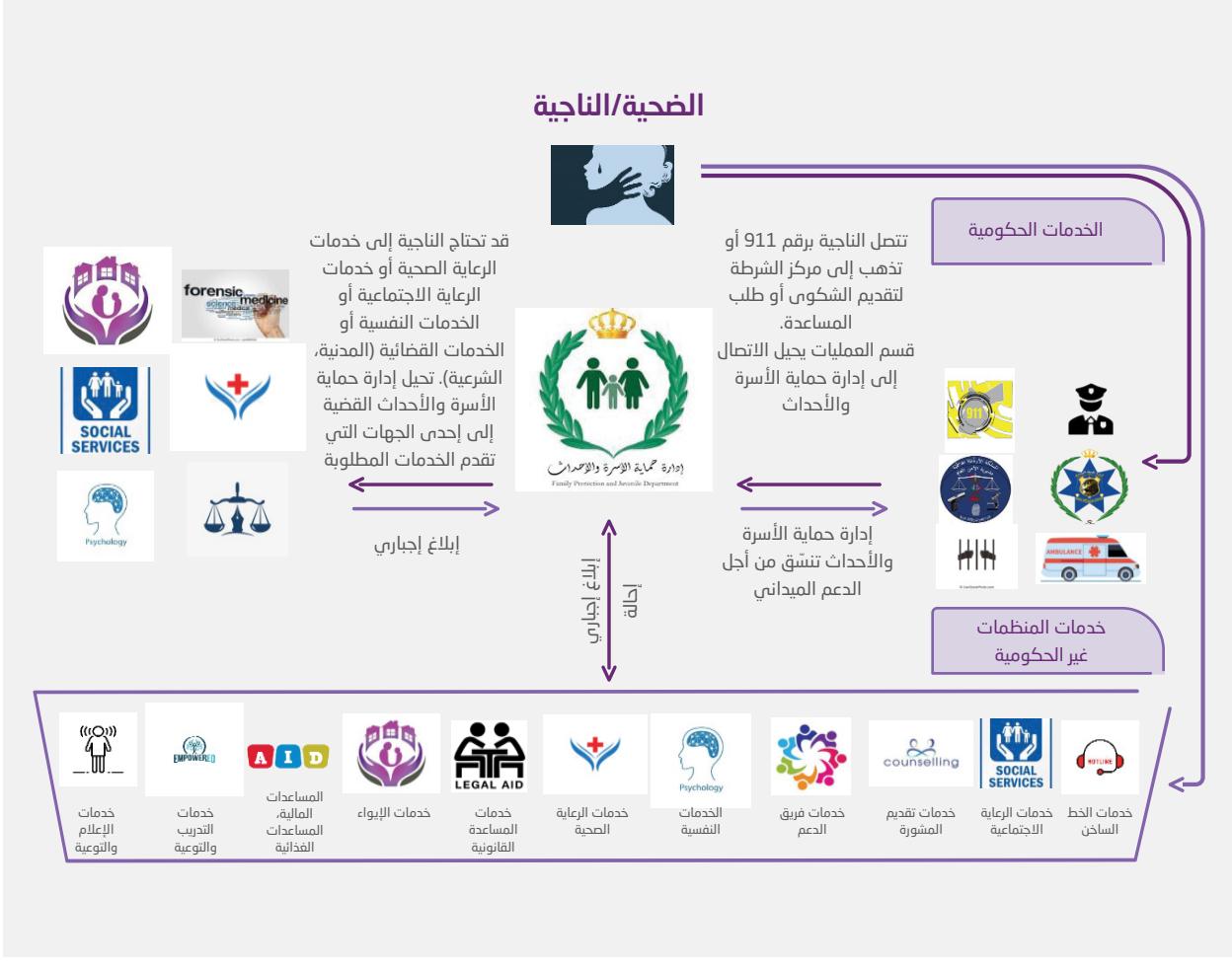

المصدر: المؤلفون.

2. المنهجية

يتطلب التصدي للعنف ضد النساء والفتيات نَهجاً متعدِّد الأوجه، يتراوح بين الدعوّة إلى وضع السياسات والمشاركة المجتمعية. تقييم تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات[57] أمر مهم لتوضيح مقدار الخسائر النُظمية التي تتكبّدها إمكانات البلد الاقتصادية لواضعي الخطط الحكوميين. وينطوي النَّهج التكميلي على تقدير تكلفة تقديم الخدمات للناجيات من العنف. ويركز هذا التقرير على النَّهجين. ويتم استخدام مجموعة من منهجيات المحاسبة وعلم الاقتصاد القياسي لتقدير التكاليف المختلفة[58].

ألف. الأهداف

1. تقدير تكاليف عدم اتخاذ الإجراءات:
   - النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة
   - الدخل الضائع
2. تقدير تكلفة الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الأسري ضد النساء والفتيات فوق سن الـ 15 عاماً بشكل عام، وتكلفة العنف الزوجي بشكل خاص، وكذلك تكلفة تقديم الخدمات لمرتكبي العنف، عبر القطاعات التالية:
   - الصحة
   - العدالة الجنائية
   - خدمات الرعاية الاجتماعية

باء. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات

استُخدمت المنهجية المحاسبية، التي تستند إلى قيمة الوحدة، لتقدير النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة والدخل الضائع. وتستخدم نُهُج علم الاقتصاد القياسي لتقدير الخسائر في الإنتاجية على مستوى الأفراد/الأسر المعيشية وعلى المستوى الوطني. يتم أولاً حساب بيانات معدل الانتشار والتواتر. وتُستخدم بيانات معدل الانتشار لتقدير التكلفة على المستوى الوطني.

وفّر مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 مجموعة البيانات الأساسية التي تمّ استخدامها لتقدير التكلفة. ونظراً إلى الثغرات في مجموعة البيانات، تمّ استخدام بيانات ثانوية أخرى مثل عدد سكان المحافظات الأخرى، ومعدلات الانتشار الصادرة عن الاستقصاء الديمغرافي والصحي، والأجور، وبيانات مسح استخدام الوقت الذي أجرته دولة فلسطين للفترة 2013/2012 وفي ما يلي موجز للمنهجية التي يقوم عليها كل نوع من أنواع التكلفة.

1. حساب معدل انتشار العنف في الأشهر الـ 12 الماضية و"من أي وقت مضى"

لضمان تقدير متين الأسس لتكلفة العنف، اقتصر التحليل على الأشهر الـ 12 الماضية. ومع ذلك، وبما أن التكلفة المتكبّدة في الأشهر الـ 12 الماضية قد تكون ناتجة عن عنف سابق، فقد تمّ تقدير معدل انتشار العنف في الأشهر الـ 12 الماضية و"في أي وقت مضى". تمّ تقدير معدل انتشار العنف الزوجي باستخدام الأسئلة من رقم 404 ب.1 إلى رقم 405 ب.8 التي طرحها مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021، والتي تركز على تجارب العنف النفسي والجسدي والجنسي الذي ارتكبه الأزواج في الأشهر الـ 12 الماضية (الاستبيان المفصل في المرفق). وقد طُرحت هذه الأسئلة على النساء اللاتي تزوجن في وقت ما خلال الأشهر الـ 12 الماضية، وقد استُثنيت النساء اللاتي أمسين أرامل أو منفصلات أو مطلقات قبل الأشهر الـ 12 الماضية. وبالتالي فإن معدل الانتشار الذي تمّ قياسه هو للنساء المتزوجات حالياً - أي النساء اللاتي كن في علاقة زوجية خلال الأشهر الـ 12 الماضية.

وإن تعرضت امرأة لشكل من أشكال العنف، ولو "أحيانا"، خلال تلك الأشهر الـ 12 الماضية، فإنها تصنَّف، وفقاً لما درج في الممارسات الدولية، على أنها تعرَّضت للعنف. ولتقدير العنف "في أي وقت مضى"، تمّ استخدام الأسئلة من رقم 404 أ.1 إلى رقم 405 أ.8. وقد صنّفت المرأة على أنها تعرَّضت للعنف "في أي وقت مضى" إذا أجابت بـ "نعم" على التعرُّض لأي شكل من أشكال السلوك العنيف (الجدول 2 لتصنيف أنواع العنف).

الجدول 2. تصنيف أنواع العنف

العنف النفسي	هل أهانك أو جعلك تشعرين بالسوء؟
	هل حطّ من شأنك أو أذلّك أمام الآخرين؟
	هل هدَّد كلامياً بإلحاق الأذى بك أو بأي شخص قريب منك؟
	هل عمد إلى إخافتك أو ترهيبك؟
العنف الجسدي	هل دفعك أو هزك أو رماك بما قد يؤذيك؟
	هل صفعك؟
	هل لوى ذراعك أو شدَّ شعرك؟
	هل ضربك بقبضته أو بأيّ غرض يمكن أن يؤذيك؟
	هل ركلك أو سحبك أو قام بضربك بقسوة؟
	هل حاول خنقك أو عمد إلى حرقك؟
	هل هدَّدك أو استخدم فعلياً مسدساً أو سكيناً أو أي سلاح آخر تجاهك؟
العنف الجنسي	هل أجبرك على إقامة علاقة جنسية رغماً عنك، عندما لا ترغبين في ذلك؟

المصدر: مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

2. النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة

تمّ تقدير النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة للنساء اللاتي أبلغن عن أي شكل من أشكال العنف في الأشهر الـ 12 الماضية. وهي تشمل التكاليف التي تتكبدها الناجيات للحصول على الخدمات الصحية والقانونية، والتكاليف المالية الأخرى واستبدال الممتلكات. تمّ تقدير جميع النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة باستخدام أوزان لتوسيع نتائج المسح واستخلاص العدد الإجمالي للناجيات اللاتي أبلغن، على المستوى الوطني، عن كل فئة من فئات الإنفاق.

(أ) التكلفة الصحية

تغطي التكلفة الصحية المدفوعة من الأموال الخاصة ما تمّ إنفاقه خلال الأشهر الـ 12 الماضية على الخدمات بما فيها: رسوم الطبيب أو الممرضة أو الصيدلي أو العامل الفني؛ رسوم المستشفى أو العيادة أو المركز الصحي (باستثناء الإقامة)؛ رسوم الإقامة في المستشفى؛ رسوم النقل بما في ذلك نقل المرافقين؛ الفحوصات (الأشعة السينية، المختبرات، إلخ)؛ الأدوية والعلاجات؛ العلاج الطبي البديل (الطب العربي، تثبيت العظام، الأعشاب الطبية)؛ النفقات الأخرى المتعلقة بالرعاية الصحية (الطعام والشراب وما إلى ذلك) بما في ذلك نفقات المرافقين؛ الاستشارات الطبية (الأطباء النفسيون، المعالجون، إلخ)؛ وسائر التقارير الطبية أو الصحية.

(ب) التكلفة القانونية

التكلفة القانونية المدفوعة من الأموال الخاصة هي تلك التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية، بما فيها: أتعاب المحاماة؛ رسوم المحكمة والشكاوى؛ الاستشارات (التوجُّه إلى مركز المشورة القانونية)؛ تقارير أو رسوم أخرى (شرطة، محام، إلخ)؛ نفقات أخرى (النقل، الاتصالات، الطعام، إلخ)؛ والاستشارات القانونية عبر الإنترنت.

(ج) تكلفة استبدال الممتلكات

تشمل تكلفة استبدال الممتلكات من الأموال الخاصة نفقات استبدال الممتلكات في الأشهر الـ 12 الماضية بسبب التدمير أو الكسر من قِبل المرأة أو زوجها جراء العنف الزوجي الممارَس ضدها. وتشمل هذه العناصر: الأطباق والأواني وأدوات المائدة؛ الأجهزة الإلكترونية (الهاتف المحمول، جهاز التحكم عن بُعد، الحاسوب اللوحي، الكمبيوتر المحمول)؛ الأدوات الكهربائية؛ السيارة؛ الدراجة، ألعاب الأطفال؛ التحف وساعات الحائط؛ السجاد؛ الملابس؛ الأثاث مثل الكنبات والأرائك و"قطع أخرى/محدَّدة".

(د) التكاليف المالية الأخرى

تشمل "التكاليف المالية الأخرى" المدفوعة من الأموال الخاصة تلك التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية، بما فيها: رسوم النقل المدفوعة للذهاب إلى منزل الوالدين أو وجهات أخرى نتيجة لمغادرة المنزل أو المكان الذي حدث فيه السلوك العنيف؛ فواتير الاتصالات والهاتف الخليوي؛ نفقات أخرى (الطعام، الشراب، إيجار المنزل، إيجار الفندق، دار الإيواء، إلخ).

ويقدَّر إجمالي التكلفة التي تتكبدها الناجية من أموالها الخاصة على النحو التالي:

التكلفة من الأموال الخاصة = التكاليف الصحية + التكاليف القانونية + التكاليف المالية الأخرى + تكاليف استبدال الممتلكات.

ثم يتمّ تقدير إجمالي التكلفة المدفوعة من الأموال الخاصة كنسبة من الإنفاق غير الغذائي السنوي للفرد في الأردن[59]، باستخدام الصيغة التالية:

التكلفة من الأموال الخاصة كنسبة من الإنفاق غير الغذائي السنوي للفرد

= ———————————————

الإنفاق غير الغذائي السنوي للفرد

3. الإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر وأعمال الرعاية

وقُدِّر أيضاً ما تكبدته الناجيات، بسبب العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية، من خسائر في الإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر الذي يتخذ شكل أعمال

منزلية وأعمال رعاية الأطفال والمسنين. وبسبب العنف الذي يمارسونه ضد زوجاتهم، قد يتوقف الأزواج عن القيام بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية. كما تمّ تقدير أيامهم الضائعة.

تشمل أنشطة أعمال الرعاية ما يلي: رعاية الأطفال (الإنجاب، والتغذية/الرضاعة الطبيعية، وإعطاء الحمامات، وتجهيز الأطفال للمدرسة، وتوفير الرعاية الطبية/الصحية للأطفال، وتوصيل الأطفال إلى المدرسة أو الكلية)؛ رعاية المسنين والأشخاص الذين يعانون من سوء الحالة الصحية (الرعاية الشخصية، وتقديم الرعاية الطبية، ومرافقة المسنين لتلقي الخدمات الطبية/الصحية، وإعداد الطعام للمرضى والمسنين)؛ وتعليم الأطفال (القراءة والتدريب وتقديم المساعدة لهم).

وتشمل الأنشطة المنزلية المعنيّة ما يلي: الأعمال المنزلية المختلفة (إعداد وجبات الطعام؛ الغرف، الحمامات، المطبخ، إلخ؛ التنظيف، الكنس، الغسيل، الترتيب، إزالة الغبار، تنظيف النوافذ، تلميع الأرضيات، التخلص من القمامة)؛ التسوق لشراء اللوازم العائلية (البقالة واللوازم الطبية واللوازم المدرسية والبنزين والملابس والأجهزة والأثاث)؛ والأعمال المنزلية الأخرى (المرآب إذا وجِد، أعمال الفناء).

سُئلت الناجيات عن عدد الأيام التي لم يتمكنَّ خلالها هنَّ أو أزواجهنَّ من أداء أعمال الرعاية والأنشطة المنزلية المذكورة أعلاه. وتم تحويل عدد الأيام هذه إلى أيام ضائعة من تلك المخصَّصة لأعمال الرعاية باستخدام الصيغة التالية:

مجموع الأيام الضائعة المخصَّصة لأعمال الرعاية
عدد الأيام التي لم تؤدَّ فيها أعمال الرعاية * متوسط عدد الدقائق المصروفة على الأنشطة
= ———————————————————————
مجموع عدد الدقائق في الساعة (60) * مجموع ساعات أعمال الرعاية في اليوم (6.63 أو 2.65)

وتمّ استخراج متوسط الدقائق التي يقضيها الرجال والنساء في الأنشطة المنزلية وأعمال الرعاية من النتائج الرئيسية لمسح استخدام الوقت الذي أجرته دولة فلسطين لعامي 2013/2012، المتاح على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[60]. واستناداً إلى النتائج، افتُرض أن يوم عمل الرعاية للمرأة يعادل 6.63 ساعة؛ وأن يوم العمل للأزواج الذين يقومون بأعمال الرعاية يعادل 2.65 ساعة.

ويتطلب تقدير أيام العمل في مجال الرعاية أيضاً توزيع الوقت الذي يقضيه كل من المرأة والرجل في الأنشطة المنزلية وأعمال الرعاية. وبما أن هذا التوزيع غير متاح في تقرير استخدام الوقت، يُفترض أنه، بعد خصم الوقت الذي يُنفق على التسوق، يتم إنفاق 90 في المائة من الوقت المتبقي للأنشطة المنزلية على مختلف الأعمال المنزلية و10 في المائة على الأعمال المنزلية الأخرى. وفي ما يتعلق بأعمال الرعاية، افتُرض أيضاً أن الرجال والنساء يقضون 70 في المائة من الوقت في رعاية الأولاد (وهذا يشمل 50 في المائة على تعليمهم)، و30 في المائة على رعاية المسنين. ولتحويل أيام عمل الرعاية إلى قيمة نقدية، تمّ تحويل الحد الأدنى للأجر اليومي للنساء والرجال إلى أجر بالساعة، ثم ضربه بعدد ساعات عمل الرعاية لكل من النساء وأزواجهن.

4. خسارة الإنتاجية

خسارة الإنتاجية هي أكثر من مجرد التغيُّب عن العمل - أي التخلُّف عن العمل. فهي تتضمن تأثير الوصول المتأخر (في حال التأخُّر) والعمل بشكل غير منتظم أو أقل إنتاجية (في حال الحضور) نتيجة للعنف. كما أنه يؤدي إلى خسارة الإنتاجية لمرتكبي العنف الزوجي.

لذلك يتم تقدير خسارة الإنتاجية لكل من الناجيات وأزواجهن على السواء. تمّ استخلاص الأسئلة/العناصر الخاصة بقياس التغيُّب والتأخُّر والحضور من مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 وتمّ استخراج الترجيحات من Duvvury, Vara-Horna and Chadha (2020)[61]. ويبيِّن الجدول 3 العناصر المستخدَمة لقياس خسارة الإنتاجية للناجيات، مع أوزان كل منها. الوزن 1، على سبيل المثال، يعني أن يوم العمل يُحسب كيوم كامل، بينما يمثل الوزن 0.25 ربع يوم عمل.

الجدول 3. عناصر خسارة الإنتاجية للناجيات

النوع	الترجيحات
التغيُّب	
كنتِ غائبة عن العمل المدفوع الأجر (إجازة مدفوعة الأجر)	1
كنتِ غائبة عن العمل المدفوع الأجر (إجازة غير مدفوعة الأجر)	1
كنتِ غائبة عن العمل غير المدفوع الأجر (أحد أفراد الأسرة غير مدفوع الأجر أو غير ذلك)	1
فقدت وظيفتك المدفوعة الأجر	1
الحضور	
تأثرت قدرتك على العمل، مما أدى إلى انخفاض إنتاجيتك أو جودة إنجازك	0.25
قام زوجك بتعطيل أو إرباك عملك (أمثلة: المكالمات المتكررة، والتهديدات، والقدوم إلى مكان العمل، وما إلى ذلك)	**0.25**
خفّت قدرتك على التركيز	0.25
تدنت ثقتك بنفسك	0.25
التأخُّر	
كنتِ ملزمة بتغيير طريقك أو وسيلة النقل خوفاً من الذهاب إلى العمل	0.125

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021؛ Duvvury, Vara-Horna and Chadha, 2020.

تمّ قياس التغيُّب بين الأزواج باستخدام العناصر نفسها باستثناء فقدان الوظيفة، بينما تم قياس الحضور بسؤال واحد حول تأثُّر عمل الزوج سلباً. ولتحديد الخسارة الإنتاجية النقدية، تمّ استخدام متوسط أجور النساء والرجال في الأردن لجميع المهن.

5. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات على المستوى الوطني

نظراً إلى أن مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 لم يجمع البيانات إلا عن محافظة واحدة فقط (البلقاء)، فقد تمّ استخدام معدلات الانتشار الواردة في المسح الديمغرافي والصحي لتقدير عدد الناجيات في جميع المحافظات. يُعَدُّ استخدام معدلات الانتشار الواردة في المسح الديمغرافي والصحي طريقة متحفظة حتى لا يتم توقُّع معدلات الانتشار للمحافظات الأخرى بناءً على بيانات مسح محافظة البلقاء. علاوة على ذلك، تمّ اختيار البلقاء لأنه شهِدت أعلى معدل انتشار في المسح الديمغرافي والصحي لعامي 2018/2017، وبالتالي فهي توفر بيانات متينة الأسس لتحليل تجارب النساء الناجيات. أضف إلى أن مسح البلقاء هدف إلى تقدير تكلفة حالة واحدة بدلاً من قياس عمق الظاهرة. ونظراً إلى عدم وجود بيانات عن المحافظات الأخرى، افتُرض أن نسبة الناجيات اللاتي تكبدن تكاليف مختلفة، وأن تكلفة الوحدة لكل من المحافظات المتبقية هي نفسها كما في البلقاء. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن تقدير تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات على المستوى الوطني هو على الأرجح أقل مما هو عليه في الواقع.

جيم. تكلفة توفير الخدمات

يستند تقدير تكلفة تقديم الخدمات إلى دراسة نظرية للإحصاءات والنماذج المنشورة التي تركز على تقدير تكلفة تقديم الخدمات للنساء والفتيات اللاتي يتعرَّضن للعنف الأسري. واصلت الدراسة جمع البيانات المالية وبيانات تخصيص الوقت وأعداد المستفيدات. وقد جمعت هذه البيانات من الخدمات في المجالات التالية: الرعاية الصحية؛ إنفاذ القوانين والنظام القضائي؛ المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالمعتدين؛ والخدمات الاجتماعية والمتخصِّصة المقدمة للنساء الضحايا/الناجيات. تمت دراسة البيانات التي جُمعت ومناقشتها مع المؤسسات المشاركة، ثم تمّ جدولتها باستخدام Microsoft Excel.

تمّ تطوير أدوات جمع البيانات على أساس أربع جلسات تشاورية هدفت إلى إذكاء الوعي لدى الجهات المعنيّة الوطنية حول هذا الموضوع، وإلى فهم الناجيات في رحلاتهن لطلب المساعدة. واستُخدمت التوجيهات الواردة في المبادئ التوجيهية لعام 2019 لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري في المنطقة العربية[62] لإرشاد تصميم هذه الأدوات. كما استُخدمت النُهُج التالية لجمع البيانات والتحقُّق منها لتوليد البيانات المطلوبة لتقدير التكلفة:

- الميزانيات المنشورة والتقارير السنوية
- استبيانات مقدمي الخدمات
- البيانات الإدارية
- المقابلات المتعمقة
- حكم الخبراء

1. لمحة عامة على حساب التكلفة

لتقدير تكلفة تقديم الخدمات للناجيات ومرتكبي العنف الأسري، اعتُمدت منهجية المحاسبة المباشرة كأساس لوضع نماذج تقدير التكاليف، استناداً إلى إحدى طريقتين اعتماداً على توافر البيانات: النَّهج التصاعدي (على أساس التكاليف التفصيلية لتقديم الخدمة) والنَّهج النسبي من أعلى إلى أسفل (المستمَد من الميزانية السنوية)، وتمّ تحديد ما يلي لكل مؤسسة/خدمة:

- النفقات التشغيلية والإدارية اللازمة لتقديم الخدمة.
- النسبة المئوية للوقت الذي أُمضي لتقديم الخدمة للفئة المستهدَفة من أصل إجمالي الوقت الذي أُمضي للخدمات المقدمة أو الوقت الذي أُمضي لتقديم الخدمة لكل حالة.
- عدد الناجيات اللاتي يتلقين الخدمات أو النسبة المئوية للناجيات أو الجناة الذين تلقوا الخدمات.
- متوسط عدد الأيام التي يتم فيها استخدام الخدمة.

وحيثما يمكن حساب تكلفة الخدمات المختلفة، مثل تكلفة تقديم كل خدمة على حدة، تُستخدم الصيغة التالية:

$$P=\sum_{n}\left\{\frac{_n\{(wL+rK+p*RM)\}}{C}\right\}\ {}_{*}MV_{i*}u_{t}$$

حيث البسط هو الموازنة التشغيلية للخدمة، بما في ذلك تكلفة المرتبات (w = الأجر وL = عدد الموظفين) والتكلفة المادية، كتكلفة الإمدادات ومواد التدريب، وهكذا (p = السعر وRM = المقدار)، وrK = البنية التحتية وتكلفة المعدات؛ والمقام هو العدد الإجمالي للذين قُدِّمت لهم الخدمات، وتمثل النسبة تكلفة الخدمة الواحدة؛ وتمثل MVi عدد الناجيات من العنف الزوجي باستخدام الخدمة وut = عدد المرات التي تُستخدم فيها الخدمة.

ثم، بعد حساب تكلفة الخدمات الفردية، يتم حساب التكلفة الإجمالية. ويمكن التعبير عن التكلفة الإجمالية لتقديم الخدمات على النحو التالي:

$$TCSP=\sum_{i=i}^{n}CSP_{i}-\sum_{i=i}^{n}ps_{i}$$

حيث CSPi = "تكلفة تقديم الخدمة"i المعطاة أدناه، وpsi = الرسوم التي تدفعها المرأة مفردة للخدمات.

هذا وتُستخدم ثلاثة أنواع من النُهُج لتقدير تكلفة الخدمات بناءً على توافر البيانات:

- نَهج تكلفة الخدمة الواحدة
- نَهج تكلفة التشغيل النسبية
- نَهج التكلفة التشغيلية الإجمالية

يقدِّر نَهج تكلفة الخدمة الواحدة تكلفة حزمة خدمات معيّنة مقدمة للناجيات في حالة معيّنة (على سبيل المثال التكلفة اليومية للمستشفى أو حزمة الخدمات الطبية المقدمة للناجية التي تعاني من إصابات خطيرة). وقد تمّ تقدير تكلفة الخدمة الواحدة باستخدام عيّنة من مقدمي الخدمة الذين يوفرون خدمات مماثلة (كالمستشفيات والعيادات) لحساب متوسط تكلفة الوحدة للخدمة. ولتقدير التكلفة الوطنية، تمّ ضرب تكلفة الخدمة الواحدة بالعدد الإجمالي لحالات العنف الأسري في جميع أنحاء المملكة والتي تمّ جمعها من الوزارة المعنيّة. وتمّ تطبيق هذه الطريقة على القطاع الصحي.

واستند نَهجٌ آخر لتقدير تكلفة الخدمة الواحدة إلى الوقت الذي يمضيه الموظفون المعنيون في تقديم الخدمات. وقد تمّ تطبيق هذا النَّهج على خدمات الطب الشرعي والخدمات القضائية المتعلقة بالشريعة الإسلامية وخدمات أوامر الحماية التي تُصدرها وزارة الداخلية.

أما بالنسبة للخدمات الأخرى التي يقدمها القطاع العام، فقد استُخدم نَهج تكلفة التشغيل النسبية. وتقوم هذه الطريقة على تحديد حصة الناجيات من مجموع عدد المستفيدين من الخدمات (على سبيل المثال 30 في المائة من مجموع ميزانية الخدمات الاجتماعية تُنفق على الناجيات). وبالتالي تكون التكلفة متناسبة مع عدد حالات الناجيات/الجناة. وقد طُبقت هذه الطريقة على إنفاذ القانون والنظام القضائي ودُور الإيواء ومكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية.

وأما المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تقدم الخدمات المتعلقة بالعنف الأسري، فلا تتوفر مجموعات محدَّدة منها. لذلك، تمّ تطبيق نَهج كرة الثلج لتحديد مجموعة من هذه المنظمات التي تقدم خدمات الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة. تمّ الاتصال بهذه المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتقييم مدى توافر الخدمات. فلما تمّ التأكد من المنظمات التي تقدم خدمات متعلقة بالعنف ضد المرأة والفتاة، تمّ الاتصال بها بهدف إجراء مقابلة وطُلب منها ملء الاستبيان. وقد قُدِّرت التكلفة لكل منظمة غير حكومية وطنية ودولية بشكل أساسي باستخدام التقدير النسبي للتكلفة التشغيلية. وبعد حساب تكلفة كل منظمة غير حكومية وطنية/منظمة غير حكومية دولية مجيبة، اعتُمد معدل الاستجابة لملء الاستبيان في سبيل تقدير التكلفة الإجمالية التي تتكبدها مجموعة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لإسداء الخدمات إلى النساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري اللاتي يبلغن من العمر 15 عاماً أو أكثر. وقد تمّ حساب هذا المعدل على أنه النسبة المئوية للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المجيبة من أصل إجمالي مجموعة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تقدم خدمات للناجيات من العنف الأسري في جميع أنحاء المملكة.

وأخيراً، ينطبق نَهج التكلفة التشغيلية الإجمالية على الخدمات التي تقدَّم على مدار 24 ساعة في اليوم، و7 أيام في الأسبوع (كالخط الهاتفي الساخن المخصَّص للناجيات من العنف).

قام الفريق بتحليل البيانات الجدولية التي تمّ جمعها باستخدام نموذج تقدير التكلفة. واستُخدم جدول بيانات Excel مصمَّم لكل منظمة مجيبة لحساب تكلفة تقديم الخدمات، بحسب نوع مقدِّم الخدمة وبحسب القطاع. وقد أتاح إنشاء نموذج تقدير التكلفة لكل مؤسسة عبر Excel الشفافية وإمكانية الوصول إليه ونقله. ثم تمت مراجعة جداول بيانات Excel مع المؤسسة المعنيّة للتحقق من النتائج.

وقد صُمِّم هذا النموذج بحيث يغطي التكلفة الإجمالية للاستجابة للنساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري؛ الخدمات المقدمة لمرتكب العنف؛ حصة التكلفة المتعلقة بالفئة العمرية المستهدَفة من النساء/الفتيات؛ والخدمات المقدمة للناجيات من العنف الزوجي على وجه الخصوص. وركز نموذج احتساب التكلفة على التكاليف الملموسة المباشرة، وهي المصروفات الفعلية المدفوعة، التي تمثل بالتالي الأموال الفعلية التي أنفقها مقدمو الخدمة خلال عام 2021.

2. تقدير التكلفة

تركز تكاليف تقديم الخدمات على العنف داخل الأسرة ضد النساء والفتيات البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق، بشكل عام، ثم على العنف الزوجي بشكل خاص. جُمِعت بيانات عن الخدمات المقدمة، مع التركيز على جمع البيانات المتعلقة بالميزانية، لتقدير التكلفة الاقتصادية للخدمات الناجمة عن العنف الأسري الذي يرتكبه أفراد داخل الأسرة ضد النساء والفتيات البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق، بما في ذلك العنف الذي يرتكبه الزوج، إن وجِد.

وتعود تقديرات التكلفة إلى عام 2021 وتستند إلى حالة نموذجية تغطي الفئة العمرية 15 عاماً وما فوق، مع التركيز بشكل خاص على التكلفة المتكبَّدة جراء العنف الزوجي. وقد استُمدت هذه التقديرات من البيانات الإدارية وتلك التي تمّ جمعها مباشرة من المنظمات التي تقدم الخدمات للناجيات والجناة، بما في ذلك الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وهكذا تمّ جمع وتحليل البيانات المتعلقة بما يلي: استجابة القطاع العام؛ دعم السياسات والتنسيق والدعوّة؛ استجابة المنظمات غير الحكومية؛ ومساهمة المانحين في جهود الاستجابة. تشمل استجابة القطاع العام الخدمات الصحية، وإنفاذ القانون، وخدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، ومحاكم الطلاق والمحاكم الدينية. بالإضافة إلى ذلك، تمّ جمع بيانات عن الخدمات التي تقدمها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من خلال قسم الإرشاد الأسري التابع لها.

وقد صُمِّمت الاستبيانات لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التفصيلية عن التكاليف نتيجة لتقديم الخدمات ذات الصلة للناجيات، والتكلفة الاقتصادية لاستجابة الدولة (الشرطة والقضاء) للجاني المزعوم أو الشخص المدان. وقد صُمِّمت الاستبيانات واستُخدِمت باللغة العربية وتُرجِمت إلى الإنكليزية للرجوع إليها (المرفق).

تمّ جمع البيانات من المؤسسات المحدَّدة حول النفقات الفعلية والحالات الفعلية التي تتلقى الخدمات. وأُرسلت الاستبيانات بالبريد إلى الكيانات المحدَّدة. وأعقب ذلك اجتماع لمناقشة الاستبيان وتقديم إرشادات حول كيفية ملئه. وقد أبدى فريق البحث استعداده لتلقي مكالمات من المجيبين الراغبين في مزيد من الاستيضاح، وتلى ذلك اجتماعات ومقابلات مع المجيبين المعنيين من المؤسسة.

لم تكن البيانات (بما فيها تلك المتعلقة بالتكاليف وعدد الأفراد الذين حصلوا على الخدمات) ميسَّرة داخل المؤسسات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. لذلك، كان الاتصال بمختلف الإدارات والموظفين ضرورياً لاستكمال أقسام الاستبيان المتعلقة بالبيانات المالية والتشغيلية على السواء.

وبعد الانتهاء من عملية ملء الاستبيان، استُعرِضت الاستمارة المستكمَلة وتقرَّر إجراء مزيد من الاتصالات في شكل اجتماعات ومقابلات ومكالمات للتحقق من البيانات وتقديرات التكلفة.

وقد تمّ السعي إلى نُهُج مختلفة لجمع المعلومات الناقصة، فضلاً عن ملء الثغرات الواضحة في البيانات، بما في ذلك تحليل الميزانيات الرسمية المنشورة، وتحليل المواقع الإلكترونية للمنظمات المستجيبة التي توفر إحصاءات تقديم الخدمات، وإجراء اجتماعات مع الخبراء بمن فيهم محامو نفي المحاكم الشرعية والخبراء الماليون وخبراء خدمات الرعاية الاجتماعية وخبراء استجابة الشرطة.

3. تقدير تكاليف المشاركين في الخدمات

استهدف تقدير تكاليف الخدمات ما مجموعه 79 مؤسسة[63] تمّ تحديدها كمؤسسات تقدم الخدمات للناجيات من العنف الأسري ولمرتكبيه، وهو ما يبيِّنه الجدول 4. بالإضافة إلى عدد من الجهات المانحة والمنظمات التنموية، تشمل المؤسسات تلك التابعة للقطاع العام والمنظمات شبه الحكومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المملكة. وشارك في جمع البيانات العديد من ممثلي كل مؤسسة ومختلف إداراتها والجهات المعنية فيها.

الجدول 4. قائمة المؤسسات المشاركة حسب الوظيفة

خدمات القطاع العام	
وزارة الصحة	
مستشفيات عامة	• مستشفى الزرقاء الحكومي • مستشفى الكرك الحكومي • مستشفى السلط الحكومي • مستشفى البشير الحكومي • مستشفى الأميرة بسمة التعليمي
مراكز صحية شاملة	• مركز المزار الصحي الشامل • مركز عجلون الصحي الشامل • مركز القويسمه الصحي الشامل • مركز عين الباشا الصحي الشامل • مركز شمال مادبا الصحي الشامل • مركز عمّان الصحي الشامل
الطب النفسي	• المركز الوطني للصحة النفسية
الطب الشرعي	• المركز الوطني للطب الشرعي
خدمات الرعاية الاجتماعية (داخل وزارة الصحة)	• مديرية صحة المرأة والطفل، قسم العنف الأسري
أقسام أخرى (داخل وزارة الصحة)	• قسم التدريب في وزارة الصحة • الإدارة المالية لوزارة الصحة
مديرية الأمن العام	
إنفاذ القوانين	• مديرية الرقابة والعمليات • إدارة التحقيقات الجنائية • إدارة مراكز التأهيل والإصلاح، إدارة حماية الأسرة والأحداث • قسم الطب الشرعي والمختبرات • إدارة التخطيط والتعاون الدولي
أقسام أخرى (داخل مديرية الأمن العام)	مديرية المالية والتخطيط
وزارة الداخلية	
المحافظات	• محافظة الكرك • محافظة البلقاء • محافظة العاصمة • محافظة إربد
أقسام أخرى (داخل وزارة الداخلية)	• مديرية حقوق الإنسان

خدمات القطاع العام	
وزارة التنمية الاجتماعية	
خدمات الرعاية الاجتماعية	• منظومة الحماية من العنف الأسري • مكتب الخدمة الاجتماعية (الرصيفة) • مكتب الخدمة الاجتماعية (اربد) • مكتب الخدمة الاجتماعية (شرق عمّان) • مكتب الخدمة الاجتماعية (وسط عمّان) • مكتب الخدمة الاجتماعية (الكرك) • مكتب الخدمة الاجتماعية (البلقاء) • مديرية التنمية الاجتماعية (الطفيلة) • مديرية التنمية الاجتماعية (البلقاء) • مديرية التنمية الاجتماعية (الكرك)
خدمات الإيواء	• المأوى – دار الوفاق الأسري (عمّان) • المأوى – دار الحنان لرعاية الأيتام (إربد) • المأوى – دار الوفاق الأسري (إربد) • المأوى – دار أمينة • المأوى – دار رعاية الرصيفة للفتيات
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
المالية والعمليات	• قسم المحاسبة • قسم الإرشاد
وزارة العدل	
المحاكم	• محكمة عمّان الابتدائية
القضاة	• قاضي العنف الأسري • قاضي تسوية النزاع في قضايا العنف الأسري
أقسام أخرى (داخل وزارة العدل)	• موظف الاتصال
المجلس القضائي	
القضاة	• القاضي – مدير التنمية والتخطيط
دائرة قاضي القضاة	
القضاة	• القاضي

خدمات القطاع العام	
المنظمات شبه الحكومية	
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	
العمليات والتمويل	• المدير المالي والإداري • موظف المشاريع
المجلس الوطني لشؤون الأسرة	
خدمات الرعاية الاجتماعية	• كبير الأخصائيين في الحماية والتطوير
العمليات والتمويل	• المحاسب
المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	
خدمات الرعاية الاجتماعية	• مديرية مِنَح المعيشة المتنقلة • مدير تكافؤ الفرص
المالية	• المدير المالي
المركز الوطني لحقوق الإنسان (NCHR)	
خدمات الرعاية الاجتماعية	• مدير الحماية
الجهات المانحة والمنظمات الإنمائية	
• صندوق الأمم المتحدة للسكان • منظمة اليونيسف • وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة • الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	
المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية	
المنظمات غير الحكومية المحلية (الأردن)	
• مؤسسة نهر الأردن • معهد صحة الأسرة – مؤسسة الملك حسين • منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة • جمعية معهد تضامن النساء الأردني • اتحاد المرأة الأردني • مركز العدل للمساعدة القانونية • منظمة المرأة العربية في الأردن • دعم جمعية تمكين المرأة • جمعية حماية الأسرة والطفل • جمعية رعاية شؤون الأسرة الخيرية/مركز تنمية جناعة/مركز تعليم الكبار • مركز التوعية والإرشاد الأسري/جمعية ربات البيوت • جمعية رواد الخير لبناء المجتمع المحلي • جمعية المركز الإسلامي • جمعية العون الصحي الأردنية • جمعية مساندة للتنمية المستدامة والتمكين • جمعية رؤى النسائية	

خدمات القطاع العام
المنظمات غير الحكومية الدولية
• الهيئة الطبية الدولية • المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة في الأردن • أرض الإنسان الإيطالية • المبادرة النسائية الأوروبية المتوسطية • كويست سكوب • كاريتاس الأردن • المجلس الدانمركي للاجئين • الرابطة الدولية لمساعدة المسنين • منظمة المعونة الإنسانية انترسوس • أرض الإنسان • الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

3. الافتراضات والقيود

ألف. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات

واجه حساب التقديرات المختلفة تحديات كبيرة بسبب عدم توافر البيانات. لذا تمّ وضع افتراضات لتحديد تقديرات معيّنة. نظراً إلى أن مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 استند إلى محافظة واحدة فقط، فقد تمّ استخدام معدلات الانتشار الواردة في المسح الديمغرافي والصحي لإعداد التقديرات الوطنية. وفي ما يتعلق بأعمال الرعاية والعمل المنزلي، لم يجمع مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 بيانات استخدام الوقت، ولم تكن البيانات المناسبة متاحة. لذا تمّ استخدام بيانات من مسح استخدام الوقت لدولة فلسطين 2013/2012 لكن حتى بيانات دولة فلسطين لم تقدم تفصيلاً لمتوسط الدقائق التي يقضيها النساء والرجال في الأنشطة المنزلية وأعمال الرعاية. ولهذا السبب، افتُرض أنه بعد خصم الوقت الذي يُنفق على التسوُّق، يُنفق 90 في المائة من وقت الأنشطة المنزلية المتبقية على مختلف الأعمال المنزلية و10 في المائة على الأعمال المنزلية الأخرى. وفي ما يتعلق بأعمال الرعاية، افتُرض أيضاً أن 70 في المائة من الوقت ينفقه الرجال والنساء على رعاية الأطفال (بما في ذلك نصف هذا الوقت على تعليم الأطفال) و30 في المائة على رعاية المسنين.

بالإضافة إلى ذلك، لم يجمع مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 بيانات عن أجور النساء العاملات. فلم يكن ممكناً استخدام أجر فريد لكل امرأة لتحديد التكلفة النقدية. وبدلاً من ذلك، استُخدم متوسط الأجر الأردني لجميع القطاعات لوضع التقديرات الوطنية.

وأخيراً، فإن التكلفة النقدية الناتجة هي أقل بكثير من الواقع، حيث أن الصدمة النفسية التي تعاني منها الناجيات وأفراد الأسرة، والتغيُّب عن أيام الدراسة، وعدم مشاركة الناجيات في القوى العاملة بسبب العنف ضدهن، عوامل لم يتم أخذها في الاعتبار في هذا التقرير.

باء. تكلفة توفير الخدمات

مع أن هذا البحث حاول عرض التكلفة الفعلية لتقديم الخدمات المتعلقة بحالات العنف الأسري في الأردن، إلا أن التقديرات تبقى إرشادية، غير نهائية، وذلك بسبب القيود التالية:

- لا يوجد نظام وطني لجمع البيانات باستمرار حول العنف الأسري ضد المرأة والفتاة. لذا، غالباً ما تُستمد التقديرات من البيانات التي يجمعها كل مقدم خدمة على حدة لأغراضه الخاصة.

فالمستشفيات مثلاً تجمع معلومات حول الناجيات لتوفير رعاية المرضى لهن ولأغراض إعداد الفواتير من نظام التأمين الصحي الوطني. لكنها قد تسجل أو تغفل عن تسجيل بعض التفاصيل حول العنف نفسه أو الجاني وعلاقته بالناجية. وهذا يعني أن هناك بعض الثغرات في الإبلاغ وتوافر البيانات.

- في كثير من الحالات، يتم جمع البيانات بواسطة وحدة تقديم الخدمة وإبلاغها يدوياً إلى وحدة مركزية. قد يتسبب هذا في فقدان البيانات إذا لم تَقُم الوحدة المركزية بمتابعة جدية للمسألة. وهذا يعني أيضاً أن هناك بعض الثغرات في الإبلاغ وتوافر البيانات.
- في كثير من الحالات، تتردد الناجيات في الإبلاغ عن العنف، مما يؤدي إلى تقدير لتكلفة تقديم الخدمات يقلّ عن التكلفة الواقعية. فعندما تكون الرعاية الطبية مطلوبة مثلاً، قد تعزو النساء إصاباتهن إلى أسباب أخرى. أضف إلى أنه إذا اكتشف مقدِّم الخدمة أن المرأة تعرَّضت لحادثة عنف، فليس ما يُلزمه أن يبلِّغ عن ذلك إذا كانت الناجية في سن معيّنة.
- تشير الطبيعة المتكررة لحالات العنف الأسري إلى أن الناجية نفسها قد تتعرَّض لعدة حوادث. وليس من الواضح ما إذا كانت البيانات المتاحة تشير إلى عدد الناجيات أو عدد الحوادث.
- تندر الدراسات التي تقدِّر تكلفة تقديم الخدمات للنساء الناجيات من العنف الأسري في الأردن، مما يتيح مجالاً ضيقاً للتحقق من نتائج التقديرات.
- لا يتوفر في الأردن سجل رسمي يبيِّن بوضوح مزودي الخدمة المتاحين في البلاد. لذا استخدَم فريق البحث عيّنات مأخوذة بأسلوب "كرة الثلج" لتحديد مجموعة مقدمي الخدمات. ومن الممكن أن يكون قد تمّ إغفال بعض مقدمي الخدمة.

4. النتائج

يقدم هذا القسم من التقرير: (أ) تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات في محافظة البلقاء بناءً على مسح الأسر لعام 2021؛ (ب) تكلفة تقديم الخدمات عبر خمسة قطاعات رئيسية؛ (ج) التكلفة الاقتصادية الوطنية للعنف ضد المرأة في الأردن، والتي تشمل التكلفة الوطنية لعدم اتخاذ الإجراءات، مستنتجةً على أساس تقديرات محافظة البلقاء، فضلاً عن التكلفة الوطنية لتقديم الخدمات في جميع أنحاء البلاد.

ألف. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات في البلقاء

يقدم هذا القسم نتائج معدلات انتشار العنف؛ النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة؛ الخسارة المتكبّدة على صعيد الرعاية والعمل المنزلي؛ خسارة الإنتاجية؛ وتقدير المحافظة لتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات في محافظة البلقاء. وكما هو مبيَّن في المنهجية، يستند هذا التقدير في المقام الأول إلى تقدير تكلفة الحصول على الخدمة الواحدة أو متوسط عدد الأيام الضائعة من العمل أو من أعمال الرعاية. يستند تحديد القيمة النقدية للأيام الضائعة من العمل إلى متوسط الأجر اليومي.

1. معدل انتشار العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية و"في أي وقت مضى"

أفادت حوالي 4 من أصل كل 10 نساء متزوجات حالياً (39.3 في المائة) بأنهن تعرَّضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف من قِبل أزواجهن في الأشهر الـ 12 الماضية، حيث أبلغت 21 في المائة من النساء المتزوجات حالياً عن تعرُّضهن لعنف جسدي وأبلغت 8 في المائة منهن عن تعرُّضهن لعنف جنسي في الأشهر الـ 12 الماضية. كما أبلغ ما يقرب من 46 في المائة من النساء المتزوجات حالياً أو اللاتي سبق لهن الزواج عن تعرُّضهن للعنف "في أي وقت مضى"، حيث أفادت 27 في المائة منهن بأنهن تعرَّضن للعنف الجسدي في أي وقت مضى و10 في المائة بأنهن تعرَّضن للعنف الجنسي. يُظهِر الشكل 3 معدل انتشار أشكال العنف المختلفة التي شهدتها النساء في الأشهر الـ 12 الماضية و"في أي وقت مضى".

يعرِض الشكل 4 معدل انتشار العنف في مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 مقارنةً بالمسح الديمغرافي والصحي 2018/2017. كما هو مبيَّن في الشكل 3، يُظهِر مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 معدلات انتشار أعلى باستمرار للعنف في البلقاء. وفي حين أن الفرق من حيث العنف الجنسي والجسدي أضيق بكثير، فإن معدلات مسح 2021 للعنف النفسي تكاد تكون ضعف تلك المبلَّغ عنها في المسح الديمغرافي والصحي 2018/2017 وقد يكون السبب الرئيسي لهذا الاختلاف هو أن المسح أُجري خلال جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى زيادة العنف ضد النساء والفتيات على مستوى العالم. عامل آخر قد يبرِّر الاختلاف هو أن المسح الديمغرافي والصحي غطّى عيّنة منخفضة جداً للبلقاء (حوالي 300) مقارنةً بحجم عيّنة من 8,000 امرأة في مسح 2021 الذي رصد تجارب عدد أكبر من النساء.

الشكل 3. أشكال العنف الزوجي المختلفة التي تعرَّضت لها النساء المتزوجات حالياً والنساء اللاتي سبق لهن الزواج في محافظة البلقاء، 2021

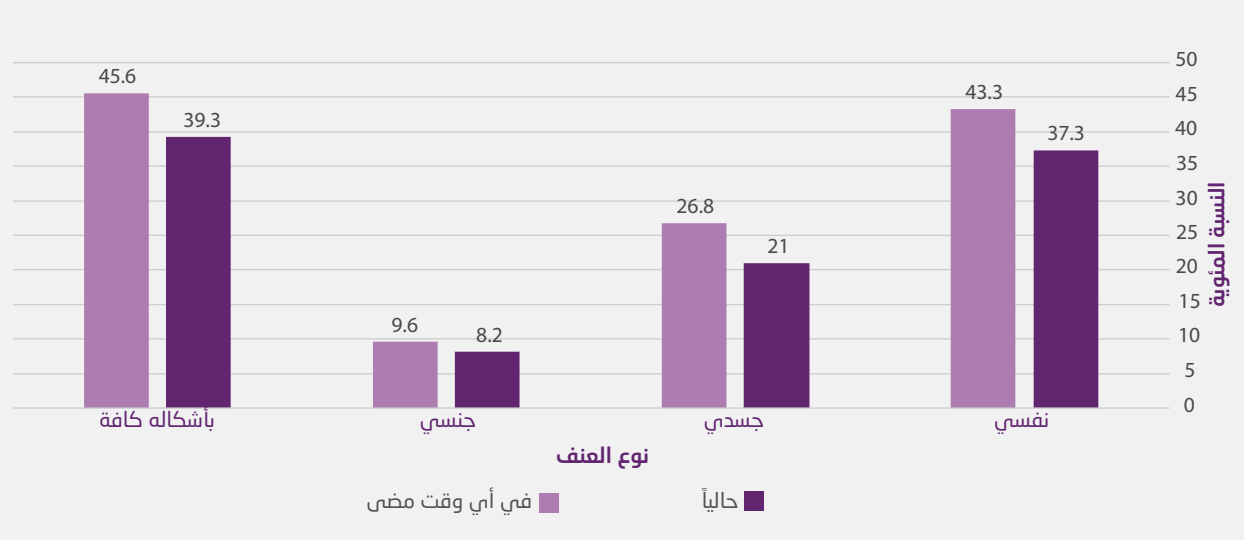

المصدر: مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

الشكل 4. مقارنة معدل الانتشار: مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 والمسح الديمغرافي والصحي

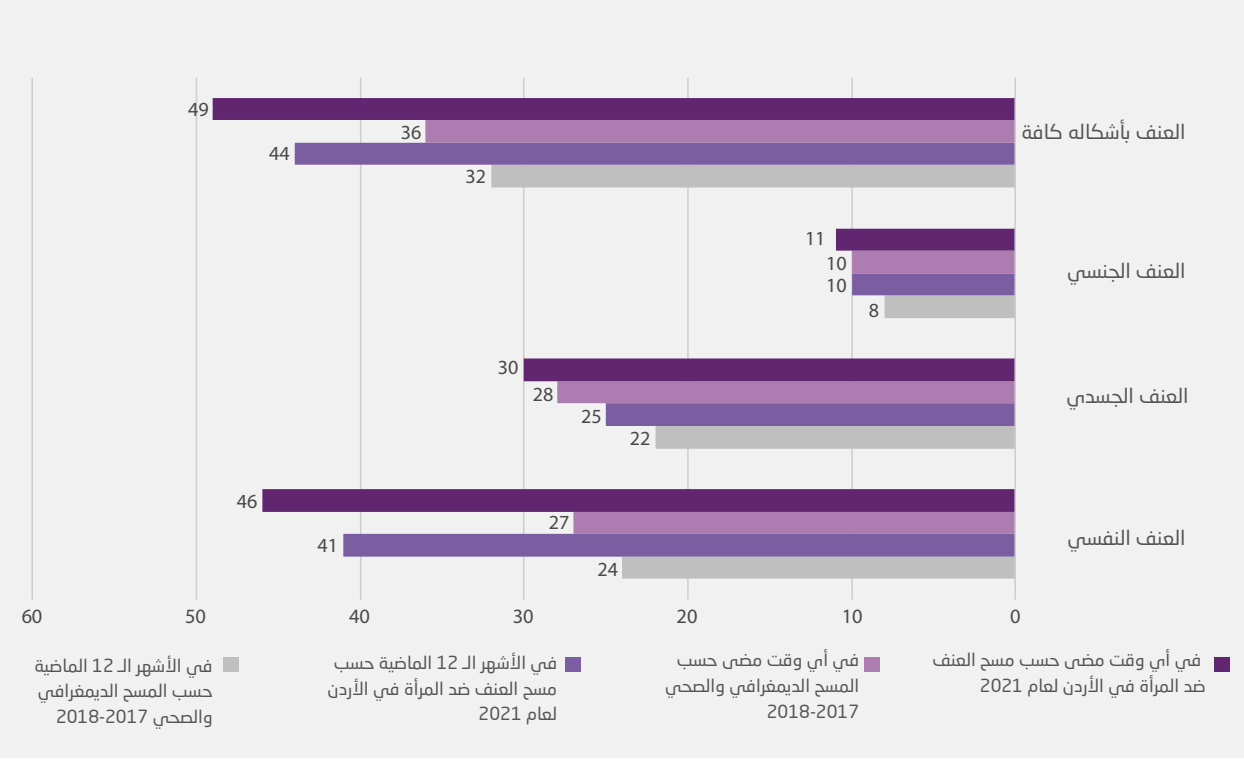

المصدر: مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 والمسح الديمغرافي والصحي (2018/2017) https://dhsprogram.com/pubs/pdf/SR256/SR256.pdf.

ملاحظة: شمل الحساب النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً.

2. محدِّدات العنف

يقدم الجدول 5 نتائج محدِّدات العنف باستخدام الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدِّد المتغيّرات. وتشمل المؤشرات المستخدَمة في النموذج العمر، وتعليم المرأة، وتعليم الزوج، وتعدُّد الزوجات، ووضع المرأة في العمل، والوضع المهني للزوج، وملكية المنزل. واعتبرت الفئة الدنيا لمستوى تعليم المرأة أو زوجها "غير متعلم/ة" (أمي/ة أو يستطيع/تستطيع "القراءة أو الكتابة" من دون إكمال التعليم النظامي).

الجدول 5. محدِّدات العنف

	نسبة الأرجحية	الدلالة الإحصائية	نطاق الثقة للاحتمالات 95 في المائة	
العمر	.982	.000	.977	.987
مرحلة التعليم الابتدائي للمرأة	1,210	.166	.924	1,584
مرحلة التعليم الثانوي للمرأة	1,124	.409	.851	1,486
مرحلة التعليم العالي للمرأة	.978	.888	.717	1,334
مرحلة التعليم الابتدائي للزوج	.932	.644	.691	1,257
مرحلة التعليم الثانوي للزوج	.715	.035	.523	.977
مرحلة التعليم العالي للزوج	.567	.001	.407	.709
تعدُّد الزوجات	2,448	.000	1.871	3,205
الوضع المهني للمرأة	.965	.685	.812	1,147
الوضع المهني للزوج	1,071	.296	.942	1,216
امتلاك منزل	.894	.290	.727	1,100
الثابت	1,468	.082		
اختبار مربع كاي	210.7 (p<0.01)			
العدد	5,754			

المصدر: مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

يتسم نموذج الانحدار بدلالة إحصائية (chi2=210.7, p<0.01). وقد تبيَّن أن وحدها عوامل السن والتعليم الثانوي للزوج والتعليم الجامعي للزوج وتعدُّد الزوجات تتسم بدلالة إحصائية. تبيَّن أن السن عامل وقائي (OR=0.98, p<0.01). فكلما تقدمت الناجيات في السن، انخفض احتمال تعرُّضهن للعنف بنسبة 2 في المائة. كما تبيَّن أن التعليم الثانوي (OR=0.72, p<0.05) والتعليم الجامعي (OR=0.57, p<0.01) للزوج من العوامل الوقائية. وتبيَّن أن احتمال تعرُّض الناجيات، المتزوجات من رجال حاصلين على تعليم ثانوي وتعليم جامعي، للعنف يقل بنسبة 28 في المائة و43 في المائة على التوالي، مقارنة بالناجيات المتزوجات من رجال أميين أو لا يستطيعون إلا القراءة أو الكتابة. وتبيَّن أن تعدُّد الزوجات عامل خطر (OR=2.4, p<0.01). فاحتمال تعرُّض الناجيات، المتزوجات من رجال متعدِّدي الزوجات، للعنف أعلى بنسبة 140 في المائة مقارنة بالناجيات المتزوجات من رجال لديهم زوجة واحدة. في ما يلي نعرض نتائج النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة.

3. النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة في الأشهر الـ 12 الماضية

احتاج ما يقرُب من امرأة واحدة من كل 5 ناجيات (حوالي 23.5 في المائة) إلى رعاية صحية، ومع ذلك فإن امرأة واحدة فقط من كل 10 ناجيات (11.5 في المائة) تلقت الرعاية الصحية. وأفادت حوالي امرأة واحدة من كل 10 نساء متزوجات حالياً (10.1 في المائة) ويتعرَّضن للعنف الزوجي بأنها أنفقت من أموالها الخاصة على الخدمات الصحية، 205.20 ديناراً أردنياً كمتوسط للنفقات المتكبَّدة.

وفي ما يتعلق بالخدمات القانونية، أفادت حوالي 13 في المائة من الناجيات بأنهن بحاجة إلى مساعدة قانونية، وأفادت حوالي 5 في المائة من الناجيات بأنهن تلقين خدمات قانونية. وأفادت حوالي 5 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرَّضن للعنف الزوجي بأنهن أنفقن من أموالهن الخاصة على الخدمات القانونية، بمتوسط إنفاق قدره 615.30 ديناراً أردنياً.

وأفادت ما يقرب من امرأة واحدة من كل 3 نساء متزوجات حالياً (28 في المائة)، تعرَّضن للعنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية، بأنها تكبدت نفقات مالية أخرى كرسوم النقل للانتقال إلى منزل أحد الوالدين، أو إلى وجهات أخرى، نتيجة لمغادرة المنزل أو المكان الذي حدث فيه السلوك العنيف. وقد تمّ الإبلاغ عن تكاليف أخرى، بما في ذلك فواتير الاتصالات السلكية واللاسلكية والهاتف، فضلاً عن نفقات متعلقة بالطعام والشراب وإيجار المنزل وإيجار الفندق ودار الإيواء والنقل، بسبب هذا العنف. وبلغ متوسط الإنفاق للتكاليف المالية الأخرى 45.70 ديناراً أردنياً

وتبيَّن أن التكلفة المشتركة التي تكبدتها غالبية الناجيات هي فقدان الممتلكات أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات. فقد أفادت ما يقرب من نصف النساء المتزوجات حالياً (46 في المائة) اللاتي يتعرَّضن للعنف الزوجي عن تحطيم سلع خاصة بهن في الأشهر الـ 12 الماضية بسبب العنف الزوجي المرتكَب ضدهن. وبلغ متوسط نفقات استبدال هذه السلع، المتكبَّدة أو المقدَّرة، 127 ديناراً.

وبشكل عام، أفادت أكثر من نصف النساء المتزوجات حالياً (56.5 في المائة) اللاتي تعرَّضن للعنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية بأنهن تكبدن بعض النفقات من أموالهن الخاصة، بمتوسط إنفاق قدره 213.2 ديناراً.

ويقدم الجدول 6 تقديراً عاماً للنفقات التي تتكبدها الناجيات من العنف الزوجي من أموالهن الخاصة.

الجدول 6. النفقات التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي من أموالهن الخاصة في الأشهر الـ 12 الماضية في محافظة البلقاء

	عدد (العيّنة)	عدد (السكان)	نسبة الناجيات	متوسط النفقات (بالدينار الأردني)	إجمالي التكلفة (بالدينارالأردني)	إجمالي التكلفة (بالدولار)
النفقات الصحية	267	3,880	10.1	205.2	796,231	1,122
النفقات القانونية	121	1,755	4.6	615.3	1,080,130	1,522,983
النفقات المالية	741	10,775	28.0	45.7	492,110	693,875
تكلفة استبدال الممتلكات	1,224	17,781	46.3	127.0	2,257,958	3,183,720
النفقات ككل	1,493	21,696	56.5	213.2	4,626,165	6,522,893
النفقات ككل (نطاق الثقة 95 في المائة)				245.4-181		
متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق غير الغذائي				1463.1		
التكاليف من الأموال الخاصة كمتوسط النسبة المئوية من الإنفاق غير الغذائي				15%		

المصدر: تمّ الحساب بالاستناد إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

ملاحظة: سعر الصرف المستخدَم هو 1 دينار أردني = 1.41 دولاراً. أُخذ متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق غير الغذائي من دائرة الإحصاءات العامة، تقرير عن دخل الأسرة ونفقاتها، 2017-2018.

يبلغ متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق غير الغذائي في البلقاء 1,463.10 ديناراً، معدلاً وفقاً للتضخم. وهذا يعني أن أكثر من نصف الناجيات من العنف الزوجي اللاتي تكبدن بعض التكاليف من أموالهن الخاصة صرفن، في المتوسط، 15 في المائة من إنفاقهن السنوي غير الغذائي على هذه التكاليف.

4. أعمال الرعاية والعمل المنزلي

أفادت نسبة كبيرة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرَّضن للعنف في الأشهر الـ 12 الماضية (15 في المائة) بتخلفهن عن رعاية أطفالهن لمدة 7.2 أيام تقريبا، مما أدى إلى 45,000 يوم تقريباً لم تتمكن الناجيات خلالها من رعاية أطفالهن. وهذا مبيَّن في الجدول 7. كما أفادت ما يقرُب من 11 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرَّضن للعنف في الأشهر الـ 12 الماضية بتخلفهن، في المتوسط، 6 أيام عن توفير التعليم لأطفالهن. وهذا يؤدي إلى فقدان ما مجموعه أكثر من 25,000 يوم على الصعيد الوطني.

الجدول 7. الخسارة التي تكبدتها الناجيات على صعيد الرعاية والعمل المنزلي في الأشهر الـ 12 الماضية في محافظة البلقاء

نوع النشاط	N[أ]	النسبة المئوية للنساء المتزوجات حالياً واللاتي يتعرَّضن للعنف	متوسط عدد الأيام/ الحوادث	إجمالي عدد الأيام/ الحوادث	متوسط الوقت المستغرَق (بالدقائق)[ب]	إجمالي عدد الأيام الضائعة من أعمال الرعاية
أنشطة الرعاية						
رعاية الأطفال	5,828	15.2	7.72	45,022	49	5,546
رعاية المسنين والمرضى	1,163	3.0	4.55	5,290	42	559
تعليم الأولاد	4,138	10.8	6.19	25,610	49	3,155
إجمالي الوقت المستغرَق في الرعاية				75,922		9,259
الأعمال المنزلية						
الأعمال المنزلية المختلفة	8,641	22.5	7.62	65,805	205	33,911
التسوُّق للمنزل	3,105	8.1	6.56	20,372	30	1,536
الأعمال المنزلية الأخرى	3,306	8.6	7.33	24,234	23	1,401
إجمالي الوقت المستغرَق في الأعمال المنزلية				110,411		36,849
المجموع	10,537	27.4	17.68	186,334		46,108

المصدر: تم الحساب بالاستناد إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

أ. تمّ تقريب الترجيحات في العرض ولكن ليس في التقدير.

ب. تمّ استخراج إجمالي الوقت المستغرَق في الرعاية وفي الأعمال المنزلية من http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=1008.

الجدول 8. الخسارة التي تكبدها الأزواج على صعيد الرعاية والعمل المنزلي في الأشهر الـ 12 الماضية في محافظة البلقاء

نوع النشاط	N[أ]	النسبة المئوية للنساء المتزوجات حالياً واللاتي يتعرَّضن للعنف	متوسط عدد الأيام/ الحوادث	إجمالي عدد الأيام/ الحوادث	متوسط الوقت المستغرَق (بالدقائق)[ب]	إجمالي عدد الأيام الضائعة من أعمال الرعاية
أنشطة الرعاية						
رعاية الأطفال	569	1.5	3.78	2,153	21	284
رعاية المسنين والمرضى	155	0.4	2.13	331	18	37
تعليم الأولاد	155	0.4	4.23	657	21	87
إجمالي الوقت المستغرَق في الرعاية				3,142		409
الأعمال المنزلية						
الأعمال المنزلية المختلفة	442	1.1	4.55	2,009	63	796
التسوُّق للمنزل	707	1.8	5.06	3,580	30	676
الأعمال المنزلية الأخرى	427	1.1	24.93	10,649	7	469
إجمالي الوقت المستغرَق في الأعمال المنزلية				26,239		1,941
المجموع	1172	3.0	16.54	19,381		2,349

المصدر: تمّ الحساب بالاستناد إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

أ. تمّ تقريب الترجيحات في العرض ولكن ليس في التقدير.

ب. تمّ استخراج إجمالي الوقت المستغرَق في الرعاية وفي الأعمال المنزلية من الموقع الإلكتروني:
.http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=1008

وأفادت نسبة كبيرة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرَّضن للعنف (22.5 في المائة) في الأشهر الـ 12 الماضية بأنهن تخلفن عن مختلف الأعمال المنزلية لمدة 7.6 أيام في المتوسط. وإجمالا، أفادت نسبة 27.4 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرَّضن للعنف في الأشهر الـ 12 الماضية

بإضاعة 17.7 يوماً في المتوسط، أي أن أكثر من 186,000 يوم أضيع على الصعيد الوطني، لم يكن ممكناً خلالها تحقيق الإنتاج الأسري غير المدفوع الأجر والعمل المنزلي. وتفادياً للعد المزدوج للأيام، أخذ في الاعتبار متوسط الدقائق التي تقضيها المرأة في البلقاء في الإنتاج الأسري والعمل المنزلي. وهذا يعادل حوالي 46,000 يوم تخلفت فيه الناجيات في البلقاء عن الرعاية والعمل المنزلي.

يقدم الجدول 8 نتائج الإنتاج غير المدفوع الأجر وأيام عمل الرعاية التي خسرها أزواج الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية. أفادت نسبة صغيرة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرَّضن للعنف (1.5 في المائة) خلال هذه الفترة بأن أزواجهن خسروا حوالي 3.78 يوماً من أيام رعاية الأطفال في الأشهر الـ 12 الماضية، مما أدى إلى إضاعة حوالي 2,200 يوماً في البلقاء. كما أفاد ما يقرُب من 0.4 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرَّضن للعنف بأن أزواجهن خسروا في المتوسط 2.1 يوم من أيام رعاية المسنين والمرضى في الأشهر الـ 12 الماضية. هذا يؤدي إلى ما مجموعه 657 يوماً ضائعاً على المستوى الوطني.

وأفادت نسبة 1 في المائة فقط من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرَّضن للعنف في الأشهر الـ 12 الماضية بأن أزواجهن يتخلفون عن مختلف الأعمال المنزلية لمدة 4.55 أيام في المتوسط. وإجمالا، أفادت نسبة 3 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرَّضن للعنف في الأشهر الـ 12 الماضية بضياع 16.5 يوماً في المتوسط، وهو ما يعادل نحو 20,000 حادثة من حالات خسارة الإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر والعمل المنزلي من جانب أزواجهن. وإذا أخذنا في الاعتبار متوسط الدقائق التي يقضيها الرجل في الإنتاج المنزلي والعمل المنزلي، فإن الإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر والعمل المنزلي الذي يخسره الزوج يساويان 2,349 يوماً ضائعاً من أعمال الرعاية في البلقاء (الجدول 8).

كما هو مبيَّن في الجدول 9، فإن ما يقرُب من 11 في المائة من النساء العاملات اللاتي تعرَّضن للعنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية أفدن بخسارتهن، في المتوسط، 11.5 يوم عمل مدفوع الأجر خلال هذه الفترة. وهذا يعادل 5,891 يوم عمل مدفوع الأجر خسرتها الناجيات في البلقاء. وقد أفادت حوالي 9 في المائة من النساء العاملات اللاتي تعرَّضن للعنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية بخسارتهن، في المتوسط، 4 أيام عمل غير مدفوعة الأجر، مما أدى إلى تفويت حوالي 1,500 يوم عمل غير مدفوع الأجر في البلقاء.

كما أفادت الناجيات من العنف الزوجي بأنهن أقل إنتاجية في العمل، حيث أبلغت 33 في المائة من النساء العاملات اللاتي تعرَّضن للعنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية عن تأثير سلبي على قدرتهن على العمل لمدة 6.8 أيام تقريباً في الأشهر الـ 12 الماضية. وبما أن يوم العمل الذي لا تستطيع فيه الناجية العمل يُحسب على أنه ربع يوم العمل العادي، فإن هذا يؤدي إلى ما يقرُب من 2,500 يوم عمل ضائع في البلقاء. كما أبلغت نسبة عالية جداً (39.5 في المائة) من النساء العاملات اللاتي تعرَّضن للعنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية عن انخفاض في قدرتهن على التركيز. وبلغ إجمالي أيام الإنتاجية الضائعة للناجيات حوالي 25,000 يوم عمل.

ويبيِّن الجدول 10 نتائج خسارة الانتاجية التي تكبدها أزواج الناجيات. وقد أفادت ما يقرُب من 2.7 في المائة من النساء اللاتي تعرَّضن للعنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية والمتزوجات من رجال عاملين بأن أزواجهن خسروا في المتوسط 3 أيام عمل مدفوعة الأجر في الأشهر الـ 12 الماضية. وهذا يعادل تقريباً 2,000 يوم عمل ضائع في البلقاء. كما أفادت ما يقرُب من 4 في المائة من النساء المتزوجات من رجال عاملين واللاتي تعرَّضن للعنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية بأن أزواجهن خسروا ما معدله 5.6 يوم عمل غير مدفوع الأجر، مما أدى إلى فقدان حوالي 5,000 يوم عمل غير مدفوع الأجر في البلقاء.

بالإضافة إلى ذلك، أبلغت نسبة عالية (8 في المائة) من الناجيات من العنف الزوجي عن تأثير سلبي على قدرة أزواجهن على العمل لمدة 6 أيام تقريباً في الأشهر الـ 12 الماضية. وهذا يعادل 3,000 يوم عمل ضائع في البلقاء. وبشكل عام، يضيِّع أزواج الناجيات ما يقرُب من 9,000 يوم عمل.

الجدول 9. خسارة الإنتاجية التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية في محافظة البلقاء

النوع	N[أ]	نسبة النساء العاملات اللاتي يتعرَّضن للعنف	متوسط الأيام الضائعة	الأيام الضائعة (غير المرجحة)	الترجيحات	الأيام الضائعة (المرجحة)
الغياب						
غياب عن العمل المدفوع الأجر (عطلة مدفوعة الأجر)	511	11.2	11.52	5,891	1	5,891
غياب عن العمل المدفوع الأجر (عطلة غير مدفوعة الأجر)	368	8.1	4.17	1,535	1	1,535
غياب عن العمل غير المدفوع الأجر (فرد من العائلة غير مدفوع الأجر أو غير ذلك)	99	2.2	23.87	2,359	1	2,359
خسارة العمل	14	0.3	45.0	630	1	630
الحضور						
تأثير على القدرة على قيامك بالعمل	1,522	33.4	6.76	10,285	0.25	2,571
الزوج أخّرك عن العمل أو عطله	376	8.2	7.29	2,741	1	2,741
خفّض قدرتك على التركيز	1,802	39.5	11.48	20,695	0.25	5,174
خفّف ثقتك بنفسك	1,063	23.3	16.57	17,618	0.25	4,404
التأخير						
أُجبرتِ على تغيير طريقك أو وسيلة النقل	182	4.0	5.98	1,087	0.125	136
المجموع	2,242	49.1	11.3	25,443		25,443
المجموع (95 في المائة CI)			15.4-7.3	-16,367 34,527		

المصدر: تمّ الحساب بالاستناد إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

أ. تمّ تقريب الترجيحات في العرض ولكن ليس في التقدير.

الجدول 10. خسارة الإنتاجية التي تكبدها الأزواج في الأشهر الـ 12 الماضية

النوع	N[أ]	نسبة النساء المتزوجات من رجال عاملين واللاتي يتعرَّضن للعنف	متوسط الأيام الضائعة	الأيام الضائعة (غير المرجحة)	الترجيحات	الأيام الضائعة (المرجحة)
الغياب						
غياب عن العمل المدفوع الأجر (عطلة مدفوعة الأجر)	678	2.7	3.17	2,145	1	2,145
غياب عن العمل المدفوع الأجر (عطلة غير مدفوعة الأجر)	926	3.7	5.61	5,200	1	5,200
غياب عن العمل غير المدفوع الأجر (فرد من العائلة غير مدفوع الأجر أو غير ذلك)	275	1.1	5.60	1,539	1	1,539
الحضور				0		
تأثير سلبي على العمل	1,949	7.8	6.02	11,727	0.25	2,932
المجموع	2,309	9.2	5.1	11,816		11,816
المجموع (95 في المائة CI)	2,309	9.2	3.9-6.3		9,005-14,546	

المصدر: تمّ الحساب بالاستناد إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

أ. تمّ تقريب الترجيحات في العرض ولكن ليس في التقدير.

5. التكلفة الإجمالية لعدم اتخاذ الإجراءات في محافظة البلقاء

ترد التكلفة الإجمالية للعنف الأسري في محافظة البلقاء في الجدول 11. يكلِّف العنف ضد النساء والفتيات في البلقاء اقتصاد المحافظة حوالي 5.6 ملايين دينار أردني أو 7.8 ملايين دولار. وتُعزى غالبية التكاليف التي يتحملها اقتصاد البلقاء (82 في المائة) إلى النفقات التي تتكبدها الناجيات من العنف من أموالهن الخاصة.

الجدول 11. التكلفة الإجمالية لعدم اتخاذ الإجراءات في محافظة البلقاء

	مجموع الأيام	الأجر اليومي (بالدينار الأردني)	التكلفة الإجمالية (بالدينار الأردني)	التكلفة الإجمالية (بالدولار)	التكلفة الإجمالية (بالدينار الأردني) – الحد الأدنى	التكلفة الإجمالية (بالدينار الأردني) – الحد الأقصى
أعمال الرعاية - الناجية	46,108	6.79	313,072	441,431	313,072	313,072
أعمال الرعاية - الزوج	2,349	4.3	10,104	14,246	10,104	10,104
خسارة الإنتاجية - الناجية	25,443	16.7	424,898	599,106	273,322	576,598
خسارة الإنتاجية - الزوج	11,816	16.3	192,598	271,564	146,783	237,111
التكلفة من الأموال الخاصة			4,626,165	6,522,893	3,926,929	5,324,135
المجموع			5,566,837	7,849,241	4,670,210	6,461,020

المصدر: تمّ الحساب بالاستناد إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.
ملاحظة: سعر الصرف المستخدَم هو 1 دينار = 1.41 دولاراً.

باء. تكلفة تقديم الخدمات

قُدِّرت تكاليف تقديم الخدمات لقطاعات الخدمات الرئيسية استناداً إلى جمع بيانات مفصلة من 79 مؤسسة بما فيها المؤسسات العامة والمنظمات شبه المستقلة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. يفصِّل تقرير منفصل عن التكلفة الاقتصادية للخدمة المقدمة للناجيات من العنف الأسري[64] البيانات وتقديرات التكلفة لكل نوع من المنظمات في القطاعات الرئيسية. في هذا التقرير التجميعي، نقدم تقديرات التكلفة الإجمالية لتقديم الخدمات في كل قطاع وبشكل إجمالي لجميع أنحاء الأردن.

1. التكلفة الإجمالية للخدمات الصحية

لتقدير تكلفة الخدمة الواحدة، تمّ اختيار عيّنة من 5 مستشفيات من أصل 27 مستشفى عام عائد للقطاع العام في الأردن، تغطي المناطق الجغرافية الثلاث (الشمالية والوسطى والجنوبية)، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وتمثل هذه العيّنة 45 في المائة من المرضى الداخليين والخارجيين والوافدين إلى قسم الطوارئ الذين يتلقون الخدمات الصحية على الصعيد الوطني. ويبيِّن الجدول 12 أعداد الناجيات من العنف الأسري على الصعيد الوطني، وكذلك الناجيات من العنف الزوجي اللاتي تلقين خدمات صحية مختلفة من مقدمي خدمات القطاع العام في عام 2021.

قُدِّرت تكلفة الخدمات الصحية المقدمة للنساء الناجيات من العنف الأسري في عام 2021 بـ 817,617 ديناراً أردنياً. وكما هو مبيَّن في الجدول 13، وجِّه ما يقرُب من 80 في المائة من تكلفة الخدمات إلى الناجيات من العنف الزوجي بوصفهن فئة مستفيدة فرعية. وتمثل حوالي 50 في المائة من التكلفة تلك المتعلقة بخدمات الطب الشرعي. ويرد في الجدول 13 أيضاً موجز لتفاصيل تكلفة الخدمات الصحية.

الجدول 12. عدد الناجيات من العنف الأسري (النساء والفتيات من سن 15 عاماً وما فوق)، على الصعيد الوطني، 2021

نوع الناجيات	العدد (2021)	المصدر
الناجيات من العنف الأسري (النساء والفتيات من سن 15 عاماً وما فوق)		
المرضى الداخليون في المستشفيات العامة	53	وحدة حماية الأسرة بوزارة الصحة
المرضى الخارجيون والوافدون إلى قسم الطوارئ في المستشفيات العامة	2,724	وحدة حماية الأسرة بوزارة الصحة
المرضى الداخليون، الحالات النفسية	464	المركز الوطني للصحة النفسية
المرضى الخارجيون، الحالات النفسية	82	المركز الوطني للصحة النفسية
قضايا الطب الشرعي	1,020	المركز الوطني للطب الشرعي
الناجيات من العنف الزوجي (النساء والفتيات من سن 15 عاماً وما فوق)		
المرضى الداخليون في المستشفيات العامة	34	وحدة حماية الأسرة بوزارة الصحة
المرضى الخارجيون في المستشفيات العامة	1,771	وحدة حماية الأسرة بوزارة الصحة
المرضى الداخليون، الحالات النفسية	325	المركز الوطني للصحة النفسية
المرضى الخارجيون، الحالات النفسية	57	المركز الوطني للصحة النفسية
قضايا الطب الشرعي	938	المركز الوطني للطب الشرعي

المصدر: وزارة الخدمات الصحية، 2021.

الجدول 13. تكلفة الخدمات الصحية، 2021

نوع الخدمة	متوسط التكلفة لكل حالة ناجية	عدد حالات العنف الأسري (النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق)	المجموع (دينار أردني) 2021	عدد حالات العنف الزوجي (النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق)	المجموع (دينار أردني) 2021
مستشفيات القطاع العام – العلاج الطبي والطوارئ – المرضى الداخليون	766	53	40,584	34	26,379
مستشفيات القطاع العام – العلاج الطبي والطوارئ – المرضى الخارجيون	23	2,724	62,652	1,771	40,724
العلاج الطبي الشامل والعلاج في حالات الطوارئ	–	2,777	103,236	1,805	67,103
مرضى العلاج النفسي الخارجيون	75	82	6,143	57	4,300
مرضى العلاج النفسي الداخليون	606	464	281,106	325	196,775
العلاج النفسي الشامل	–	546	287,249	382	201,074
خدمات الطب الشرعي	357	1,020	364,315	938	335,169
مجموع خدمات الطب الشرعي	357	1,020	364,315	938	335,169
التكاليف الإجمالية للخدمات المباشرة		4,343	754,800	3,126	603,346
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (دينار أردني)	0.13%		17,199[أ]	–	
لجان العنف الأسري في المراكز الصحية الشاملة	1.0%		45,618[ب]	–	
إجمالي التكاليف الأخرى			62,817		45,209
المجموع العام			817,617		648,556

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

ملاحظة: هذه هي الحالات التي زارت فيها الناجيات مقدمي الخدمات في وزارة الصحة وتلقين المساعدة، سواء فعلن ذلك مرة واحدة فقط أو أكثر من مرة. وليس لدى الوزارة حالياً نظام لرصد ما إذا كانت هذه الأرقام تتطابق مع الحالات المتكررة أم لا. كل زيارة لها تكلفة على مزود الخدمة، بغض النظر عن عدد المرات التي تتكرر فيها.

أ. تمّ احتساب هذا الرقم بضرب النسبة المئوية التي تمثلها تكلفة الحالات من إجمالي التكلفة المباشرة (0.13 في المائة) بإجمالي النفقات العامة والإدارية لوزارة الصحة لعام 2021 التي تساوي 13,362,000 دينار أردني.

ب. تمّ احتساب هذا الرقم بضرب النسبة المئوية للوقت الذي أمضاه أعضاء اللجنة في معالجة القضايا المتعلقة بالعنف برواتب أعضاء اللجنة التي قُدِّرت بـ 4,561,830 ديناراً أردنياً لعام 2021.

2. استجابة أجهزة إنفاذ القانون

تتعلق هذه البيانات بخدمات إنفاذ القانون التي تقدمها مديرية الأمن العام ووزارة الداخلية.

(أ) إنفاذ القانون: خدمات الشرطة

تقدم الشرطة، ممثَّلة بإدارات مختلفة تابعة لمديرية الأمن العام، خدمات الاستجابة المبكرة للناجيات من العنف الأسري وخدمات للجاني. تشمل الخدمات المقدمة ما يلي:

- نقل الناجيات المصابات إلى المستشفيات بواسطة سيارات الإسعاف.
- سيارات الشرطة المجيبة على مكالمات الطوارئ.
- الاستجابة المبكرة وإدارة الحالات من خلال إدارة حماية الأسرة والأحداث. تخضع خدمات إدارة حماية الأسرة والأحداث للمبادئ التوجيهية التشغيلية الداخلية الخاصة بها وتتواءم مع إجراءات التشغيل الموحّدة الوطنية.
- دعم مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية الملحقة بأقسام الإدارات في جميع أنحاء البلاد. الاحتجاز المؤقت للجناة في مراكز الشرطة واستجابات مراكز الشرطة ذات الصلة.
- حبس الجناة.
- مختبر الطب الشرعي والأدلّة الجنائية والفحوصات ذات الصلة.
- التحقيق الجنائي.

تمّ عقد اجتماعات مع فريق مديرية الأمن العام لجمع البيانات ومناقشة منهجية احتساب التكاليف المختلفة. وبناءً عليه، وبالتعاون مع فريق البحث، قدمت مديرية الأمن العام البيانات الخاصة بأعداد الناجيات، وبناءً على المناقشات مع الفريق المعني بتحديد التكاليف، قامت بحساب تقديرات التكلفة المطلوبة لمختلف الخدمات التي تقدمها المديرية. ثم تمّ تقديم الأرقام في رسالة رسمية وُجِّهت إلى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

إدارة حماية الأسرة والأحداث مُكلَّفة بجمع معلومات عن جميع حوادث العنف الأسري والاعتداء الجنسي المبلَّغ عنها. يتم عادة جمع البيانات يدوياً وإدخالها في قاعدة البيانات الإلكترونية العائدة لمديرية الأمن العام.

ويبيِّن الجدول 14 عدد الحالات التي استجابت لها مديرية الأمن العام من خلال إداراتها المختلفة لعام 2021.

الجدول 14. عدد الحالات حسب نوع الخدمة، 2021

البيان	العدد (2021)	المصدر
إجمالي حالات العنف	20,935	
حالات العنف الأسري (النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق)	15,469	مقابلة مع مديرية الأمن العام
حالات العنف الزوجي (النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق)	12,375	مقابلة مع مديرية الأمن العام
عدد الجناة المسجونين في قضايا العنف الأسري (النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق)	1,453	مقابلة مع مديرية الأمن العام
عدد الجناة المسجونين في قضايا العنف الزوجي (النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق)	1,212	مقابلة مع مديرية الأمن العام
عدد الأيام التي أمضاها مرتكبو العنف الأسري في السجن	31,876	مقابلة مع مديرية الأمن العام
عدد الأيام التي أمضاها مرتكبو العنف الأسري في السجن (النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق)	20,719	مقابلة مع مديرية الأمن العام
عدد الأيام التي أمضاها مرتكبو العنف الزوجي في السجن (النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق)	16,576	مقابلة مع مديرية الأمن العام

المصدر: Public Security Directorate, 2021.

الجدول 15. تكلفة استجابة مديرية الأمن العام حسب القسم، 2021

المديرية	الاستجابة لكل من الناجية والجاني (بالدينار الأردني)، 2021
إدارة حماية الأسرة والأحداث	5,829,992
إدارة مراكز التأهيل والإصلاح (السجون)	780,962
التحقيق الجنائي	153,351
التحكم والاستجابة لحالات الطوارئ	191,725
سيارات الاسعاف	42,000
خدمات الطب الشرعي والمختبرات	282,649
أقسام ومراكز الشرطة	10,080,959
التكلفة الإدارية بنسبة 20 في المائة من إجمالي تكاليف الأقسام المعنيّة	3,472,170
التكلفة الإجمالية لاستجابة الشرطة للعنف الأسري المرتكَب ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	20,833,808
التكلفة الإجمالية لاستجابة الشرطة للعنف الزوجي المرتكَب ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	16,667,172.86[أ]

المصدر: Public Security Directorate, 2021.

أ. تُقدَّر بنسبة 80 في المائة من تكلفة استجابة الشرطة للاستجابة للنساء الناجيات من العنف الأسري.

قامت مديرية الأمن العام بحساب تكلفة استجابة الشرطة للناجيات باستخدام نَهج تكلفة التشغيل النسبية استناداً إلى حصة هذه الحالات من مجموع الحالات التي تلقتها مختلف الإدارات التابعة للمديرية، كما هو مبيَّن في الجدول 15. يشير هذا الجدول إلى أن استجابة مديرية الأمن العام للنساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري البالغات 15 عاماً وما فوق وصلت إلى 20.8 مليون دينار في عام 2021، منها ما يقرُب من 28 في المائة هي تكلفة استجابة إدارة حماية الأسرة والأحداث.

تشمل تكلفة استجابة الشرطة الخدمات المقدمة للناجيات والجناة. وتبلغ استجابة الشرطة للناجيات من العنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق 70 في المائة[65] من إجمالي تكلفة استجابة الشرطة، في حين تُقدَّر الاستجابة للجناة بنسبة 30 في المائة[66]، كما أفادت مديرية الأمن العام رسمياً.

(ب) إنفاذ القوانين: وزارة الداخلية

تؤدي وزارة الداخلية دوراً في الاستجابة لحالات العنف من خلال الخدمات التالية:

- الاستجابة المبكرة للحالات التي لا يتم تحويلها إلى إدارة حماية الأسرة.
- الاستجابة للحالات المحالة من إدارة حماية الأسرة والأحداث لتوفير وإصدار أوامر الحماية.

- تدريب الموظفين ذوي الصلة على خدمات الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة.

تُقدَّم الخدمات المباشرة للناجيات من خلال الموظفين المعنيين في كل محافظة من المحافظات الأردنية الـ 12، في حين يُقدَّم الدعم والتدريب الشاملان من خلال مديرية حقوق الإنسان ومديرية التدريب على مستوى الوزارة المركزية. تمّ جمع البيانات إثر مقابلات مع محافظ مديرية حقوق الإنسان ومحافظي أربع محافظات: عمّان والكرك والبلقاء وإربد. ويبيِّن الجدول 16 عدد الحالات التي تلقتها وزارة الداخلية في عام 2021.

على مستوى المحافظات والوزارات المركزية، يبلغ إجمالي تكلفة استجابة وزارة الداخلية 340,351 ديناراً أردنياً لعام 2021 أو حوالي 1.73 في المائة من إجمالي الميزانية (الجدول 17).

الجدول 16. حالات العنف الأسري الواردة إلى وزارة الداخلية، 2021

نوع الحالة	الافتراض	إجمالي الحالات
عدد حالات العنف الأسري المحوَّلة من إدارة حماية الأسرة والأحداث	كما وردت من وزارة الداخلية	5,650
عدد حالات العنف الأسري/النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	65 في المائة من المجموع بناءً على الأرقام الواردة من مكاتب التنمية الاجتماعية	3,673
عدد حالات العنف الزوجي/النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	حالات العنف التي طالت 80 في المائة من النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	2,938

المصدر: تقديرات Leading Point استناداً إلى مدخلات وزارة الداخلية لعام 2021.

الجدول 17. التكلفة الإجمالية لاستجابة وزارة الداخلية، 2021

	تكلفة العنف الأسري	تكلفة العنف الأسري/ النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	تكلفة العنف الزوجي/ النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق
الوصف	القيمة، 2021	القيمة، 2021	القيمة، 2021
الرواتب (بالدينار الأردني)	216,096	140,462	112,370
الضمان الاجتماعي (بالدينار الأردني)	27,012	17,558	14,046
التكاليف الأخرى/النفقات غير المباشرة (دينار)	97,243	63,208	50,566
المجموع	340,351	221,228	176,983
إجمالي عدد الحالات (الحالة)	5,650	3,673	2,938[أ]
إجمالي ميزانية الوزارة 2021 (بالدينار الاردني)	19,650,000	19,650,000	19,650,000
متوسط التكلفة لكل حالة (بالدينار الأردني)	60	60	61
تكلفة العنف الأسري من إجمالي الميزانية (بالنسبة المئوية)	1.73%	1.13%	0.90%

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

أ. مقدَّر لـ 80 في المائة من حالات العنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق.

تُقدِّر وزارة الداخلية أن ما يقرُب من 70 في المائة من الوقت المخصَّص للاستجابة لحالات العنف الأسري يخصَّص للرد على الجناة، في حين أن 30 في المائة فقط من التكلفة المتكبّدة مخصَّص للخدمات المقدمة للناجيات من حالات العنف الأسري.

(ج) إنفاذ القانون: الخدمات القضائية

وردت البيانات المتعلقة بالخدمات القضائية من مصدرين: وزارة العدل والمجلس القضائي. يقدِّم نظام العدالة، من خلال هذين الذراعين الرئيسيين، الخدمات التالية للناجيات من العنف الأسري:

- التقاضي من خلال القضاة الذين يعيِّنهم مجلس القضاء الأعلى والمتخصِّصين في القضايا العاجلة الناجمة عن العنف ضد المرأة والفتاة في جميع أنحاء الأردن.
- التقاضي في قضايا العنف الأسري.
- المساعدة القانونية المجانية التي تقدِّمها وزارة العدل في القضايا التي يأذن بها قانون الإجراءات الجنائية[67].

تُظْهِر البيانات الواردة من وزارة العدل والمجلس القضائي أن قضايا العنف الأسري ضد المرأة والفتاة مثلت 0.6 في المائة من إجمالي قضايا المحاكم وإجمالي القضايا التي تمّ حلها في عام 2021. تمّ الحصول على عدد حالات العنف الأسري من "ميزان"، وهو نظام إدارة معلومات المحاكم المستخدَم حالياً لتسجيل المعلومات حول جميع القضايا التي يتم التقاضي بشأنها أمام المحاكم في الأردن. تغطي البيانات جميع المحاكم داخل البلاد. وقد استُخدِمت القضايا التي تمّ حلها في عام 2021 كأساس لتقدير التكلفة، حيث إنه قد ترفع القضايا في عام محدَّد ولكن يتم التقاضي بشأنها في عام لاحق. فالقضايا التي تمّ حلها هي القضايا التي تمّ التقاضي بشأنها في سنة معيّنة بغض النظر عن وقت تقديمها.

لحساب تكلفة قضايا العنف الأسري تمّ إضافة التكاليف الإجمالية التي تتكبدها الوزارة والمجلس القضائي ومن ثم تمّ تطبيق نسبة القضايا التي تمّ حلها لعام 2021 على النحو التالي:

تكلفة العنف الأسري = (إجمالي نفقات الوزارة + إجمالي نفقات المجلس القضائي) × النسبة المئوية لقضايا العنف الأسري التي تمّ حلها من أصل إجمالي القضايا التي تمّ حلها.

وبما أن النسبة المئوية للقضايا التي تشمل نساء وفتيات يبلغن من العمر 15 عاماً وما فوق، تعرَّضن للعنف الأسري، لم تكن متاحة، استخدم فريق تقدير التكاليف النسبة المئوية لهذه القضايا من مجموع القضايا، استناداً إلى المتوسط الذي قدَّرته مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية (65 في المائة). وطُبِّق هذا أيضاً على تقدير تكلفة العنف الزوجي (80 في المائة من حالات النساء والفتيات البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق). وترد نتائج هذه التقديرات في الجدول 19.

الجدول 18. إجمالي عدد قضايا المحاكم والقضايا التي تمّ حلها، وقضايا العنف الأسري، 2021

البيان	العدد (2021)	بالنسبة المئوية
مجموع عدد القضايا المعروضة على المحاكم[أ]	447,194	
إجمالي عدد القضايا التي تمّ حلها	458,658	
إجمالي عدد القضايا المعروضة على المحاكم: قضايا العنف الأسري	2,809	0.6
إجمالي عدد القضايا التي تمّ حلها: قضايا العنف الأسري	2,875	0.6

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

أ. https://www.jc.jo/storage/app/uploads/public/631/45e/93a/63145e93a06eb796126776.pdf.

الجدول 19. تكلفة التقاضي، 2021

البيان	2021
إجمالي مصروفات القطاع القضائي (بالدينار الأردني)	100,666,000
إجمالي عدد القضايا التي تمّ حلها (القضية)	458,658
متوسط التكلفة لكل قضية تمّ حلها (بالدينار الأردني)	219.5
العدد الإجمالي لقضايا العنف الأسري التي تمّ حلها[أ]	2,875
التكلفة الإجمالية لقضايا العنف الأسري التي تمّ حلها (بالدينار الأردني)	631,003
النسبة المئوية للناجيات من العنف الأسري: النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق[ب]	65%
تكلفة قضايا العنف الأسري التي تمّ حلها: النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق (بالدينار الأردني)	410,152
النسبة المئوية للناجيات من العنف الزوجي من إجمالي الناجيات من العنف الأسري: النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	80%
تكلفة حالات العنف الزوجي التي تمّ حلها: النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق (بالدينار الأردني)	328,122

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

أ. أحالتها إلى المحاكم إدارة حماية الأسرة والأحداث.

ب. من العدد الإجمالي لحالات العنف المنزلي وفقاً لبيانات مكاتب التنمية الاجتماعية.

3. تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية

وزارة التنمية الاجتماعية هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للنساء الناجيات من العنف الأسري في الأردن. وتشمل هذه الخدمات الإيواء القصير الأجل والطويل الأجل، وإدارة الحالات، والمتابعة إما في المكاتب أو عن طريق الزيارات المنزلية. كما تُجري وزارة التنمية الاجتماعية دراسات حول الظروف الأسرية للناجيات وعوامل الخطر التي قد يتعرَّضن لها.

تمّ جمع البيانات من وزارة التنمية الاجتماعية من الوحدات ذات الصلة بالتعاون مع لجنة تنسيق المشاريع التي تمَّ إنشاؤها على مستوى الوزارة. وعُقِدت ورشة عمل مع مقدمي الخدمات المباشرين، تضمنت مناقشة جماعية، فضلاً عن مناقشات فردية، لاستكمال أقسام الاستبيان ذات الصلة.

تُقدَّم الخدمات المباشرة لوزارة التنمية الاجتماعية من خلال دُور الإيواء ومكاتب الخدمات الاجتماعية التي تديرها الوزارة ومن خلال الدعم الذي توفره الوحدات والبرامج الإدارية التابعة للوزارة. وتدير الوزارة خمس دُور إيواء عامة مخصَّصة لتوفير الملاذ للنساء والفتيات الناجيات. وقد شارك ممثلون عن دُور الإيواء الخمس في استكمال أقسام الاستبيان المتعلقة بتقديم الخدمات وأعداد المستفيدات من الدار الخاصة بكل منهم. وقدَّمت الإدارة المالية بوزارة التنمية الاجتماعية بشكل مركزي البيانات المالية العائدة لكل دار إيواء. ودُعيت ستة مكاتب للخدمات الاجتماعية إلى ورشة العمل. لكن تمّ تقديم أعداد المستفيدات والبيانات المالية مركزياً من الإدارات المعنيّة في وزارة التنمية الاجتماعية، وقد غطت جميع الحالات التي تلقتها جميع المكاتب على مستوى المملكة، وكذلك نفقات 19 مكتباً للخدمات الاجتماعية. وقد أجرى فريق البحث زيارات ومقابلات ومكالمات هاتفية للمتابعة مع اللجنة والمستجيبين ذوي الصلة لمعالجة أي إغفال للبيانات والتحقق من تلك التي جُمعت. وفي ما يلي موجز لتكاليف استجابة القطاع الاجتماعي لخدمات القطاع العام.

دُور الإيواء

كما ذكر أعلاه، تدير وزارة التنمية الاجتماعية خمس دُور إيواء للناجيات من العنف الأسري اللاتي تمت إحالتهن من قِبل إدارة حماية الأسرة والأحداث؛ وتتّبع كل دار سياسة دخول صارمة. واستهدفت

دُور الإيواء الخمس لجمع البيانات، وهي أربع دُور للنساء ودار واحدة للأحداث الإناث. وتقدم إحدى دُور إيواء النساء، دار أمينة، خدمات للواتي يعتبرن معرَّضات لخطر كبير. يتوفر نوعان من الدُور - المخصَّصة للإقامة القصيرة الأجل (تصل إلى 36 ساعة) والمخصَّصة للإقامة الطويلة الأجل (حتى 180 يوماً) - ويمكن تمديد هذه الساعات حسب الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، قد تستقبل بعض الدُور الأطفال (مع أمهاتهم) حتى سن 11 عاماً.

في عام 2021، بلغ عدد المستفيدات من خدمات الإيواء في القطاع العام حوالي 1,543، منهم 85 في المائة من النساء والفتيات اللاتي لا تقل أعمارهن عن 15 عاماً والناجيات من العنف الأسري، و35 في المائة من النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 عاماً وما فوق والناجيات من العنف الزوجي، كما هو مبيَّن في الجدول 20.

بلغت نفقات دار الإيواء العامة خلال العام 2021 حوالي 1.24 مليون دينار أردني (الجدول 20).

يبيِّن الجدول 22 التكاليف الإدارية[68] الخاصة بدار الإيواء التي تتحملها الوحدات الإدارية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية مع الافتراضات ذات الصلة. وقد قُدِّرت هذه التكاليف بحوالي 419,340 ديناراً أردنياً لعام 2021.

الجدول 20. دُور الإيواء التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية - المستفيدات حسب الفئة، 2021

البيان	العدد	النسبة المئوية من العدد الإجمالي
إجمالي عدد المستفيدات من دار الإيواء	1,543	100
عدد النساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري (15 عاماً وما فوق)	1,307	85
عدد النساء والفتيات الناجيات من العنف الزوجي (15 عاماً وما فوق)	543	35

المصدر: Ministry of Social Development, 2021.

الجدول 21. نفقات دُور الإيواء العامة، 2021

بند التكلفة	القيمة 2021 (بالدينار الأردني)
الرواتب والتقديمات بما فيها الضمان الاجتماعي وبدل النقل والمكافآت وبدل المبيت	719,867
مناقصة التنظيف	19,260
المأكولات والمشروبات (الحصص التموينية)	103,051
الإيجارات	29,435
المياه والصرف الصحي والكهرباء والوقود	128,950
الاتصالات	4,082
الصيانة (المَرْكَبات والمباني والأثاث)	34,141
السُلَف	28,761

بند التكلفة	القيمة 2021 (بالدينار الأردني)
الهدايا والملابس	26,673
الأثاث والأجهزة المنزلية	10,735
القرطاسية	1,280
الأدوية والأجهزة والمواد الطبية	2,767
مواد التنظيف والمواد واللوازم المتنوعة	31,804
عقود شراء خدمات الموظفين وخدمات الأمن والحماية	94,080
تكاليف أخرى	5,000
المجموع	**1,239,886**

المصدر: Ministry of Social Development, 2021.

الجدول 22. التكلفة الإدارية الخاصة بدار الإيواء، 2021

البيان	إجمالي النفقات	الافتراض	القيمة بالدينار الأردني
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	6,900,000	3.80%	262,200
شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	10,230,000	1%	102,300
مديرية الأسرة	6 موظفين بنسبة 100 في المائة من الوقت	6[أ]	41,130
قسم العنف الأسري	4 موظفين بنسبة 50 في المائة من الوقت	4 بنسبة 50 في المائة	13,710
المجموع			**419,340**

المصدر: Ministry of Social Development, 2021؛ تقديرات Leading Point لعام 2021.

أ. قُدِّر متوسط المُرتب السنوي لكل موظف في وزارة التنمية الاجتماعية بقسمة مُرتبات الموظفين السنوية، حسب ميزانية الوزارة، على عدد موظفي الوزارة. قُدِّر متوسط راتب الموظفين السنوي لعام 2021 بمبلغ 855,6 ديناراً أردنياً.

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية من خلال مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية التابعة لها، والمرتبطة بشكل أساسي بإدارة حماية الأسرة والأحداث، العديد من الخدمات الاجتماعية التي تشمل:

- إدارة الحالات
- زيارات المتابعة
- تقييم عوامل الخطر
- الدراسات الاجتماعية للأسر الناجية

وبلغ عدد المستفيدات من هذه الخدمات الاجتماعية لعام 2021، 10,982 مستفيدة، منهن نحو 65 في المائة من الناجيات من العنف الأسري اللاتي لا تقل أعمارهن عن 15 عاماً، و53 في المائة من الناجيات من العنف الزوجي البالغات 15 عاماً وما فوق.

الجدول 23. دُور الإيواء العامة - التكاليف والحالات، 2021

البند	الوحدة	القيمة (2021)
إجمالي التكاليف المباشرة الخاصة بدُور الإيواء	دينار أردني	1,239,886
إجمالي التكاليف الأخرى (الإدارية، إلخ)	دينار أردني	419,340
إجمالي التكاليف	دينار أردني	1,659,226
عدد الحالات المستفيدة	إناث	1,543
عدد الناجيات من العنف الأسري من النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	إناث	1,307
عدد الناجيات من العنف الزوجي من النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	إناث	543
متوسط تكلفة الحالة	دينار أردني	1,075
تكاليف الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الأسري من النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	دينار أردني	1,405,449
تكاليف الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الزوجي من النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق	دينار أردني	583,901

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

الجدول 24. عدد المستفيدات من خدمات مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية، 2021

البيان	العدد	النسبة المئوية من العدد الإجمالي
إجمالي عدد المستفيدات	10,982	100
عدد النساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري، البالغات 15 عاماً وما فوق	7,210	65
عدد النساء والفتيات الناجيات من العنف الزوجي، البالغات 15 عاماً وما فوق	5,770	53

المصدر: Ministry of Social Development, 2021.

بلغت تكاليف تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال وزارة التنمية الاجتماعية 668,431 ديناراً أردنياً في عام 2021[69]، وتشمل الرواتب والتقديمات والنقل والوقود وما إلى ذلك.

قدَّرت الوزارة التكلفة الإدارية[70] التي تتكبدها مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية بـ 189,097 ديناراً. وتتحمل هذه التكلفة الوحدات الإدارية داخل الوزارة، كما هو مبيَّن في الجدول 25.

بناءً على التقديرات السابقة، تُقدَّر تكلفة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية للناجيات من العنف الأسري، البالغات 15 عاماً وما فوق، بـ 407,550 ديناراً أردنياً في عام 2021، منها 80 في المائة تكلفة الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الزوجي. ويبيِّن الجدول 26 التقديرات التفصيلية لعام 2021.

الجدول 25. التكلفة الإدارية لوزارة التنمية الاجتماعية المتعلقة بمكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية، 2021

البند	إجمالي النفقات	الافتراض[أ]	القيمة بالدينار الأردني (2021)
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	6,900,000	1.30%	89,700
قسم التسوّل[ب]	25 موظفاً بنسبة 50 في المائة من الوقت	25 بنسبة 50 في المائة	85,687
قسم العنف الأسري	4 موظفين بنسبة 50 في المائة من الوقت	4 بنسبة 50 في المائة	13,710
المجموع			189,097

المصدر: Ministry of Social Development, 2021.

أ. وضِعت الافتراضات بالتشاور مع وزارة التنمية الاجتماعية.

ب. تشكل الفتيات اللاتي يجبرهن آباؤهن على التسوّل ويتعرَّضن للعنف الأسري جزءاً من الحالات التي يعالجها قسم التسوّل. ويقوم هذا الأخير بالإبلاغ عنها إلى إدارة حماية الأسرة.

الجدول 26. تكلفة تقديم الخدمات الاجتماعية من قِبل مكاتب خدمات الرعاية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية، 2021

البند	الوحدة	القيمة بالدينار الأردني (2021)
إجمالي التكاليف المباشرة لمكاتب الخدمة الاجتماعية	دينار أردني	431,668
إجمالي التكاليف الأخرى (الإدارية، إلخ)	دينار أردني	189,097
إجمالي التكاليف	دينار أردني	620,765
عدد الحالات	المستفيدات	10,982
عدد النساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري، البالغات 15 عاماً وما فوق	إناث	7,210
عدد النساء والفتيات الناجيات من العنف الزوجي، البالغات 15 عاماً وما فوق	إناث	5,770
متوسط تكلفة الحالة	دينار أردني	57
تكلفة تقديم الخدمات للنساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري، البالغات 15 عاماً وما فوق	دينار أردني	407,550
تكلفة تقديم الخدمات للنساء والفتيات الناجيات من العنف الزوجي، البالغات 15 عاماً وما فوق	دينار أردني	326,181

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

الجدول 27. التكلفة التقديرية لخدمات الوقاية

الوصف	القيمة بالدينار الأردني (2021)
عدد موظفي الإرشاد الأسري	14
متوسط الرواتب والتقديمات السنوية لموظفي القسم	91,364[أ]
النسبة المئوية للوقت المخصَّص لحالات العنف الأسري – إناث	65%[ب]
تكلفة الرواتب والتقديمات	59,389
النفقات العامة كنسبة مئوية من الرواتب	40%
التكاليف العامة	23,756
تكاليف تقديم المشورة للأسرة	83,144

المصدر: وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، 2021؛ تقديرات Leading Point لعام 2021.

أ. مقدرة من الميزانية السنوية للمرتبات لعام 2021، كما هو مذكور في قانون الموازنة، مقسومة على إجمالي عدد موظفي الوزارة في عام 2021.

ب. مقابلة مع قسم المشورة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، تقدم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعض الخدمات للأسر، بما فيها تلك التي تعاني من العنف الأسري، من خلال قسم الإرشاد الأسري التابع لها. وقد قُدِّرت تكلفة هذه الخدمات على أساس متوسط مُرتب الموظفين العاملين في هذا القسم والوقت الذي يقضونه في إسداء المشورة للإناث اللاتي يعانين من العنف الأسري. ويبيِّن الجدول 27 التكلفة التقديرية لهذه الخدمة في عام 2021 والتي بلغت حوالي 83,144 ديناراً أردنياً.

4. تكلفة الطلاق والمحاكم الشرعية جراء العنف الزوجي

تمّ تحديد تكلفة الطلاق وما يتصل به من نزاعات تسوية عائلية نتيجة للعنف الأسري (العنف الزوجي بشكل أساسي) كأحد عناصر تكلفة الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الأسري. ويرجع ذلك إلى أن العنف الأسري، في كثير من الحالات، يؤدي إلى الطلاق أو رفع دعوى في المحكمة الشرعية. تنظر المحاكم الشرعية في القضايا المتعلقة بما يلي:

- الخلافات الزوجية
- رغبة الزوجة في الطلاق
- تسوية النزاعات الأسرية
- زيارة الأطفال
- النفقة

وخلال العام 2021، بلغت تكلفة الدعاوى القضائية التي نتج عنها حكم في المحاكم الشرعية 141,529 ديناراً أردنيا، كما هو مبيَّن في الجدول 28.

تمّ تحديد قضايا الدعاوى الشرعية على أنها تلك التي تنطوي على نزاع بين الزوج والزوجة. ولا بدّ من إحالة هذه القضايا، عند رفعها في المحكمة الشرعية، إلى قسم تسوية النزاعات الأسرية لإخضاعها للوساطة. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق من خلال الوساطة، يُطعَن في القضية أمام قاضٍ شرعي. وقد قدم المحامون في المحاكم الشرعية الذين شاركوا في المقابلة متوسط عدد الجلسات المطلوبة لكل نوع من القضايا، وكذلك متوسط الوقت الذي يقضيه القاضي في الجلسة. وترد هذه البيانات في الجدول 29.

الجدول 28. القضايا المحكوم بها في المحاكم الشرعية، 2021

نوع القضايا[أ]	العدد لعام 2021[ب]	النسبة المئوية من القضايا الناجمة عن العنف الأسري[ج]	عدد قضايا العنف الأسري
القضايا المحكوم بها في المحاكم الشرعية	106,069[د]		
قضايا الخلافات الزوجية	6,000	60	3,600
قضايا رغبة الزوجة في الطلاق	635	50	318
تسوية النزاعات الأسرية	26,578	50	13,289
قضايا زيارة الأطفال	2,418	50	1,204
قضايا النفقة	20,287	50	10,144

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

أ. اختيرت هذه القضايا من خلال النقاش مع المحامين؛ وقد يكون بعضها ناتجاً عن العنف الزوجي والأسري.

ب. التقرير الإحصائي السنوي للمحاكم الشرعية، 2021.

ج. النسبة المفترَضة استناداً إلى خبرة خمسة محامين في المحاكم الشرعية.

د. يشمل ذلك جميع القضايا التي نظرت فيها المحاكم الشرعية والتي قد لا تكون ناجمة عن العنف الأسري.

الجدول 29. الوقت الذي يقضيه القضاة الشرعيون في التقاضي في القضية، حسب نوع القضية

نوع القضية الشرعية	عدد جلسات المحكمة	الساعات التي يخصِّصها القاضي لكل جلسة	إجمالي الوقت (في الساعة)
حالات الخلافات الزوجية	20	0.333	6.667
قضايا رغبة الزوجة في الطلاق	15	0.333	5.000
تسوية النزاعات الأسرية	1	0.333	0.333
قضايا زيارة الأطفال	5	0.333	1.667
قضايا النفقة	5	0.333	1.667

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

تمّ تحويل الوقت الذي يقضيه القضاة في كل قضية إلى قيمة نقدية بالاستناد إلى مُرتب القاضي بالساعة، بما في ذلك التكاليف العامة للمحاكم[71].

وقُدِّرت تكاليف المحاكم الشرعية المتعلقة بالاستجابة للقضايا الناجمة عن العنف الأسري بمبلغ 963,042 ديناراً أردنيا، على النحو المفصل في الجدول 30.

الجدول 30. المحاكم الشرعية - تكاليف الاستجابة لقضايا العنف الأسري، 2021

نوع القضية الشرعية	عدد القضايا المتعلقة بالعنف الزوجي	الوقت اللازم لكل قضية (بالساعات)	التكلفة بالساعة (بالدينار الأردني)	إجمالي التكلفة (بالدينار الأردني)	التكلفة لكل قضية (بالدينار الأردني)
قضايا الخلافات الزوجية	3,600	6.667	19.7	472,800	131
قضايا رغبة الزوجة في الطلاق	318	5.000	19.7	31,274	99
تسوية النزاعات الأسرية	13,289	0.33	19.7	86,392	7
قضايا زيارة الأطفال	1,204	1.667	19.7	39,531	33
قضايا النفقة	10,144	1.667	19.7	333,045	33
المجموع				963,042	

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

5. تقديم الخدمات من قِبل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية

تُعتبر المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية جهات فاعلة رئيسية في تقديم الخدمات للناجيات من العنف الأسري في الأردن. وتوجد روابط بين مسارات الإحالة العامة والوطنية والإنسانية، حيث يمكن نقل حالة من المؤسسات العامة إلى المنظمات غير الحكومية، أو إحالة الحالات المكتشَفة إلى المؤسسات العامة للاستجابة الفورية وتأمين خدمات إنفاذ القانون. كما تتم الإحالات بين المنظمات غير الحكومية للحصول على الخدمات التكميلية.

لا تتوفر بيانات عن عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في الأردن والتي تقدم خدمات للناجيات من العنف الأسري. لذلك، استخدم فريق البحث نَهج كرة الثلج لتحديد قائمة تضم 55 منظمة غير حكومية وطنية ودولية بغية استهدافها. وبعد الاتصال بهذه المنظمات، أكدت 42 منظمة فقط أنها تقدم خدمات للناجيات. لكن فريق البحث تمكن من جمع بيانات التكلفة من 23 منظمة غير حكومية وطنية ودولية تقدم مجموعة من الخدمات للناجيات تتراوح من بناء الوعي وخدمات الرعاية الاجتماعية إلى المساعدة القانونية والإيواء. ويمثل هذا الرقم معدل استجابة بنسبة 55 في المائة من المجموعة المستهدَفة التي تقدم خدمات متعلقة بالعنف ضد المرأة والفتاة.

وقد أبلغت عيّنة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية عن تكاليف الخدمات وأنشطة إذكاء الوعي. وتشمل التكاليف التي تمّ احتسابها المُرتبات المباشرة لتقديم الخدمات والتكاليف المباشرة الأخرى. وأُضيفت النفقات العامة كنسبة مئوية من التكلفة المباشرة لتقديم الخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن استجابة هذه المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية للعنف الأسري تمثل 12.3 في المائة من مجموع ميزانيات هذه المنظمات، حيث إنها تقدم خدماتها إلى فئات مستفيدة أخرى. وقد تمثَّل النشاطان الأكثر تكلفة في عام 2021 في خدمات المساعدة القانونية، والإعلام والتوعية، كجزء من مساهمة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في أنشطة الوقاية. ويبيِّن الجدول 31 الخدمات التفصيلية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والتكلفة الإجمالية التي تتكبدها هذه المنظمات لتوفير الخدمات وأنشطة التوعية.

الجدول 31. تقديرات التكلفة لإجمالي استجابة مجموعة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، 2021

الفئة	تكلفة الاستجابة للنساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري البالغات 15 عاماً وما فوق (بالدينار الأردني)	تكلفة الاستجابة للنساء والفتيات الناجيات من العنف الزوجي البالغات 15 عاماً وما فوق (بالدينار الأردني)
المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية: الاستجابة		
الخدمات المباشرة		
خط الاتصال المباشر	122,442	71,851
خدمات الرعاية الاجتماعية بما فيها الدراسات الاجتماعية والمتابعة	1,053,591	626,875
خدمات الإرشاد الاجتماعي	552,316	335,722
الوصول إلى فريق الدعم	354,725	195,456
إدارة الحالات	892,833	567,831
إحالة الحالات	522,996	350,295
خدمات العلاج النفسي	852,542	516,335
الخدمات الطبية	1,081,991	854,113
الخدمات القانونية	3,118,724	2,398,585
خدمات الإيواء	259,951	102,980
الحاجات الأساسية - المساعدات المالية والغذائية والنقل	420,340	230,427
التدريب والتمكين	631,085	445,660
إجمالي الخدمات المباشرة	9,863,536	6,696,129
التوعية		
الإعلام والتوعية	931,011	751,478
التوعية الشاملة	931,011	751,478
مجموع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية	10,794,547	7,447,607

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

تُقدَّر التكلفة الإجمالية للخدمات وأنشطة الوقاية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية للناجيات من العنف الأسري البالغات 15 عاماً وما فوق في الأردن بمبلغ 10.8 مليون دينار أردني.

6. الإنفاق الحكومي على تنسيق السياسات والدعم والدعوّة

توفر الحكومة الأردنية أيضاً التمويل لتنسيق السياسات والدعوّة وإذكاء الوعي، وهو ما يجب النظر فيه للحصول على صورة كاملة للإنفاق الحكومي على مواجهة العنف ضد النساء والفتيات في الأردن والتخفيف من حدته، ولا سيّما العنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق.

هذا وتعمل أربع مؤسسات وطنية رئيسية على إسداء المشورة في مجال السياسات والتنسيق وجهود الدعوّة إلى مكافحة العنف الأسري ضد النساء والفتيات في الأردن من خلال أنشطة مختلفة تسترشد بها سياسات وبرامج وأنشطة الحماية. وهذه المؤسسات شبه الحكومية هي:

- **المجلس الوطني لشؤون الأسرة:** إنه الجهة التي تقود على المستوى الوطني الجهود في مجال مناهضة العنف الأسري، وهو ينسق جهود الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري والاعتداء الجنسي والتصدي لهما.
- **اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة:** إنها الآلية الوطنية الرسمية لرصد حقوق المرأة، وتقدم شبكة "شمعة" لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة التابعة لها خدمات قانونية واجتماعية. كما أنها تلعب دوراً نشطاً في إذكاء الوعي والدعوّة.
- **المركز الوطني لحقوق الإنسان:** لدى هذا المركز آلية لتقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف ضد النساء والفتيات.
- **المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:** يدافع هذا المجلس عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك مكافحة العنف.

وقد أتاحت جهود هذه المؤسسات تنفيذ حملات وطنية للتوعية وحملات لتغيير السلوك. وتلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في تنسيق جهود الاستجابة، وتوحيد إجراءات وأُطُر الاستجابة، وتفعيل آليات الإحالة، ودعم الإصلاحات القانونية والسياسية لتعزيز استجابات الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنيّة الأخرى للعنف ضد النساء والفتيات.

ولدى تنفيذ الأنشطة التي تدعم هذه الجهود، تتحمل المؤسسات نوعين من التكاليف:

- التكاليف التشغيلية المتعلقة بالرواتب والإيجارات ونفقات التشغيل وما إلى ذلك.
- التكاليف التي تَنتج عن التنفيذ المباشر للمشاريع وتُنفق مباشرة على المشاريع التي تغطي الحملات والدراسات وجهود بناء القدرات وما إلى ذلك.

وقد قُدِّر هذان النوعان من التكاليف استناداً إلى البيانات الواردة من المؤسسات الأربع المذكورة أعلاه، ووضِعت الافتراضات بالتعاون معها. وتشمل الافتراضات تقدير الوقت الذي يقضيه الموظفون في معالجة القضايا المتعلقة بالعنف الأسري من إجمالي وقت عملهم، وكذلك المشاريع المتعلقة بالعنف الأسري التي تمّ تنفيذها في عام 2021 كنسبة من إجمالي المشاريع التي نفذتها هذه المؤسسات. وكما هو مبيَّن في الجدول 32، بلغت التكلفة التقديرية التي تكبدتها هذه المؤسسات للعام 2021 على القضايا المتعلقة بالعنف الأسري 1.4 مليون دينار أردني، منها 0.90 مليون دينار أردني موجَّهة للنساء والفتيات الناجيات من العنف الأسري البالغات 15 عاماً وما فوق.

الجدول 32. نفقات دعم السياسات والتنسيق والدعوّة، 2021

البند	الحصة المخصَّصة من نفقات المؤسسات لقضايا العنف الأسري (بالدينار الأردني)، 2021	الحصة المخصَّصة من نفقات المؤسسات لقضايا العنف الأسري: النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق (بالدينار الأردني)، 2021	الحصة المخصَّصة من نفقات المؤسسات لقضايا العنف الزوجي: النساء والفتيات من البالغات 15 عاماً وما فوق (بالدينار الأردني)، 2021
(أ) التكاليف التشغيلية للمؤسسات			
الرواتب والتقديمات	393,020	255,463	204,371
تدريب الموظفين	1,760	1,144	915
الاتصال والتوعية والإعلام	14,929	9,704	7,763
المبنى	50,173	32,613	26,090
الإيجار	15,320	9,958	7,966
التكاليف الأخرى	225,582	146,628	117,303
المجموع (أ)	700,785	455,510	364,408
(ب) النفقات المباشرة للمشاريع			
بناء القدرات والتدريب	193,463	125,751	100,601
ورش العمل التوعوية	91,680	59,592	47,674
الدراسات	362,965	235,927	188,742
تكنولوجيا المعلومات	41,817	27,181	21,745
المجموع (ب)	689,925	448,451	358,761
المجموع (أ+ب)	1,390,710	903,962	723,169

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

جيم. التكلفة الوطنية للعنف ضد النساء والفتيات في الأردن .....

1. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات حيال العنف ضد المرأة بالنسبة للأسر والاقتصاد الأردني

يبيِّن الجدولان 33 و34 نتائج التكاليف الوطنية الناجمة عن انفاق النساء والأسر المعيشية من الأموال الخاصة، فضلاً عن القيمة النقدية الإجمالية لخسارة الإنتاجية بالنسبة للأسر المعيشية، وبالتالي بالنسبة للاقتصاد. نظراً للتباين الكبير في معدلات الانتشار بين هذه الدراسة ومعدلات الانتشار الصادرة عن المسح الديمغرافي والصحي، تمّ اتباع نَهج متحفظ باستخدام معدلات الانتشار الصادرة عن المسح لجميع المحافظات. وبعبارة أخرى، لتقدير عدد الناجيات اللاتي سبق لهن الزواج في المحافظات، تمّ ضرب معدل الانتشار الصادر عن الاستقصاء الوطني بإجمالي عدد السكان الذين سبق لهم الزواج في المحافظة المعنيّة.

وقد افتُرضت نسب الناجيات اللاتي تكبدن تكاليف مختلفة وتكاليف الوحدة ذات الصلة، استناداً إلى نتائج البلقاء. فعلى سبيل المثال، تكبدت 56.5 في المائة من الناجيات في البلقاء متوسط تكلفة من أموالهن الخاصة، قدرها 213.20 ديناراً أردنياً. وعلى هذا النحو، وفي ما خصَّ جميع المحافظات الأخرى، افتُرض أن 56.5 في المائة من الناجيات سيتكبدن متوسط تكلفة قدرها 213.20 ديناراً أردنياً.

وكما هو مبيَّن في الجدول 33، فُقِد ما يقرُب من 54 مليون دينار أردني في الأردن بسبب النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة. كما تخسر الناجيات وأزواجهن ما يقرُب من 565,000 يوم مخصَّص للرعاية و430,000 يوم عمل في الأردن. ويؤدي تحويل هذه التكاليف إلى قيمة نقدية إلى خسارة ما يقرُب من 65 مليون دينار أردني أو 91 مليون دولار في الأردن بسبب العنف ضد النساء والفتيات.

الجدول 33. تكاليف العنف الأسري ضد النساء والفتيات على مستوى المحافظات، 2021

المحافظات	عدد الناجيات					التكاليف المدفوعة من الأموال الخاصة		
	النسبة المئوية للسكان الذين تزوجوا أقله مرة واحدة	النساء والفتيات من سن 15 عاماً وما فوق	النساء من سن 15 عاماً وما فوق اللاتي تزوجن أقله مرة واحدة	نسبة الناجيات في الأشهر الـ 12 الماضية	عدد الناجيات في الأشهر الـ 12 الماضية	النسبة المئوية للنساء اللاتي تكبدن تكاليف من الأموال الخاصة في الأشهر الـ 12 الماضية	تكلفة الوحدة المدفوعة من الأموال الخاصة	إجمالي التكلفة من الأموال الخاصة (بالدينار)
البلقاء	64.1	169,818	108,853	31.5	34,289	56.5	213.2	4,130,354
الزرقاء	67.2	463,950	311,774	25.7	80,126	56.5	213.2	9,651,817
عمّان	64.7	1,441,635	932,738	22.7	211,731	56.5	213.2	25,504,747
مادبا	64.1	66,684	42,745	20	8,549	56.5	213.2	1,029,789
إربد	64.6	627,111	405,114	14.2	57,526	56.5	213.2	6,929,489
المفرق	67	180,916	121,214	19	23,031	56.5	213.2	2,774,218
جرش	66.7	81,001	54,028	15.3	8,266	56.5	213.2	995,732
عجلون	66.5	62,645	41,659	5.6	333,.2	56.5	213.2	281,014
الكرك	64.1	112,627	72,194	7.3	5,270	56.5	213.2	634,834
الطفيلة	62.4	33,345	20,807	12.7	2,643	56.5	213.2	318,316
معان	66	54,721	36,116	24.3	8,776	56.5	213.2	1,057,158
العقبة	64.3	58,048	37,325	16.8	6,271	56.5	213.2	755,336
الأردن	56.3	3,352,500	2,185,830	20.4	445,909	56.5	213.2	53,713,352

المحافظات	الناجيات – أعمال الرعاية			أزواج الناجيات – أعمال الرعاية			خسارة الانتاجية – الناجيات				
	نسبة الناجيات اللاتي خسرن أيام رعاية	متوسط الأيام الضائعة من أعمال الرعاية	مجموع الأيام الضائعة من أعمال الرعاية	نسبة أزواج الناجيات الذين خسروا أيام رعاية	متوسط الأيام الضائعة من أعمال الرعاية بالنسبة إلى الرجل	مجموع الأيام الضائعة من أعمال الرعاية بالنسبة للزوج	نسبة الناجيات العاملات في الأشهر الـ 12 الماضية	مجموع الناجيات العاملات	نسبة الناجيات العاملات اللاتي يفوتن أيام عمل	متوسط الأيام الضائعة	مجموع الأيام الضائعة من أعمال الرعاية – الناجيات
البلقاء	27.4	4.4	41,339	3	2	2,057	11.9	4,080	49.1	11.3	22,639
الزرقاء	27.4	4.4	96,600	3	2	4,808	11.9	9,535	49.1	11.3	52,903
عمّان	27.4	4.4	255,263	3	2	12,704	11.9	25,196	49.1	11.3	139,795
مادبا	27.4	4.4	10,307	3	2	513	11.9	1,017	49.1	11.3	5,644
إربد	27.4	4.4	69,354	3	2	3,452	11.9	6,846	49.1	11.3	37,982
المفرق	27.4	4.4	27,766	3	2	1,382	11.9	2,741	49.1	11.3	15,206
جرش	27.4	4.4	9,966	3	2	496	11.9	984	49.1	11.3	5,458
عجلون	27.4	4.4	2,813	3	2	140	11.9	278	49.1	11.3	1,540
الكرك	27.4	4.4	6,354	3	2	316	11.9	627	49.1	11.3	3,480
الطفيلة	27.4	4.4	3,186	3	2	159	11.9	314	49.1	11.3	1,745
معان	27.4	4.4	10,581	3	2	527	11.9	1,044	49.1	11.3	5,794
العقبة	27.4	4.4	7,560	3	2	376	11.9	746	49.1	11.3	4,140
الأردن	27.4	4.4	537,588	3	2	26,755	11,9	53,063	49.1	11.3	294,411

خسارة الانتاجية – أزواج الناجيات					
المحافظات	نسبة أزواج الناجيات العاملين في الأشهر الـ 12 الماضية	مجموع أزواج الناجيات العاملين	نسبة أزواج الناجيات العاملين اللاتي فقدن أيام عمل	متوسط الأيام الضائعة	مجموع الأيام الضائعة من عمل – أزواج الناجيات
البلقاء	65.3	22,391	9.2	5.1	10,506
الزرقاء	65.3	52,322	9.2	5.1	24,550
عمّان	65.3	138,261	9.2	5.1	64,872
مادبا	65.3	5,582	9.2	5.1	2,619
إربد	65.3	37,565	9.2	5.1	17,625
المفرق	65.3	15,039	9.2	5.1	7,056
جرش	65.3	5,398	9.2	5.1	2,533
عجلون	65.3	1,523	9.2	5.1	715
الكرك	65.3	3,441	9.2	5.1	1,615
الطفيلة	65.3	1,726	9.2	5.1	810
معان	65.3	5,731	9.2	5.1	2,689
العقبة	65.3	4,095	9.2	5.1	1,921
الأردن	65.3	291,179	9.2	5.1	136,621

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

أ. معدّل توظيف الناجيات مقدَّر بـ 11,9 في المائة في الأشهر الـ 12 الماضية كما هي الحال في البلقاء.

وترد في الجدول 34 القيمة النقدية لفقدان الإنتاجية بسبب تفويت المرأة وزوجها لأعمال الرعاية، والعمل المأجور، والعمل غير المأجور. وقد استُخلِصت القيمة النقدية استناداً إلى متوسط الأجر اليومي للنساء والأزواج. وتمثل النفقات المدفوعة من الأموال الشخصية ما يقرُب من 82 في المائة من مجموع التكاليف التي تتكبدها الأسر المعيشية بسبب العنف الأسري ضد المرأة. وتتراوح التكلفة الإجمالية من 55 مليون دينار كحد أدنى إلى 75 مليون دينار كحد أقصى. وتبلغ التكلفة النقدية الإجمالية في الواقع حوالي 65 مليون دينار أردني.

الجدول 34. التكلفة النقدية الوطنية للعنف الزوجي ضد المرأة، 2021

	مجموع الأيام	الأجر اليومي (بالدينار الأردني)	إجمالي التكلفة (بالدينار الأردني)	إجمالي التكلفة (بالدولار)	إجمالي التكلفة (بالدينار الأردني) – الحد الأدنى	إجمالي التكلفة (بالدينار الأردني) – الحد الأقصى
أعمال الرعاية – الناجية	537,588	6.79	3,650,225	5,146,817	3,650,225	3,650,225
أعمال الرعاية – زوج الناجية	26,755	4.3	115,079	162,262	115,079	115,079
خسارة الانتاجية – الناجية	294,411	16.7	4,916,658	6,932,487	3,176,248	6,700,578
خسارة الانتاجية – زوج الناجية	136,621	16.3	2,226,924	3,139,963	1,702,942	2,750,906
التكلفة من الأموال الخاصة			53,713,352	75,735,826	45,600,923	61,825,781
المجموع			64,622,238	91,117,356	54,245,417	75,042,570

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021.

ملاحظة: سعر الصرف المستخدَم هو 1 دينار أردني = 1.41 دولاراً.

2. التكلفة الإجمالية لتقديم الخدمة/الاستجابة

قُدِّرت التكلفة الإجمالية للاستجابة في الأردن من خلال تقديم الخدمات المتعلقة بالعنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق، بالإضافة إلى الاستثمارات في التوعية وصُنع السياسات، بمبلغ 36.9 مليون دينار أردني في عام 2021. ومن هذا المبلغ، تمّ استخدام 27.9 مليون دينار أردني للرد على العنف الزوجي ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق. وقد مثّلت تكلفة الاستجابة الإجمالية هذه حوالي 0.11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن في عام 2021 (بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 32.3 مليار دينار أردني في عام 2021). وبلغت تكلفة تقديم الخدمات المباشرة للناجيات اللاتي يطلبن المساعدة، وكذلك للجناة، حوالي 34.9 مليون دينار أردني، في حين بلغت تكلفة خدمات الوقاية بما فيها تلك المتعلقة بالتوعية والدعوّة والتنسيق ودعم السياسات حوالي 1.9 مليون دينار أردني.

ويبيِّن الجدول 35 التكلفة الإجمالية للخدمات التي تقدمها مختلف الجهات الفاعلة للناجيات من العنف الأسري والعنف الزوجي، البالغات 15 عاماً وما فوق، فضلاً عن الاستجابة للجناة، لعام 2021.

الجدول 35. التكلفة الإجمالية (بالدينار الأردني) لخدمات الاستجابة للعنف الأسري والعنف الزوجي، 2021

البند	النساء والفتيات: الناجيات من العنف الأسري (15 عاماً وما فوق)	النساء والفتيات: الناجيات من العنف الزوجي (15 عاماً وما فوق)
القطاع العام والمنظمات شبه الحكومية		
الخدمات المباشرة		
الخدمات الصحية		
علاج الإصابات والاعتداء الجنسي	103,236	67,103
الطب النفسي	287,249	201,074
الطب الشرعي	364,315	335,169
التكاليف الأخرى للخدمات الصحية	62,817	45,209
التكلفة الإجمالية للخدمات الصحية	817,617	648,556
إنفاذ القوانين		
استجابة الشرطة	20,833,966.08	16,667,172.86
استجابة وزارة الداخلية	221,228	176,983
الخدمات القضائية	410,152	328,122
التكاليف الإجمالية لإنفاذ القانون	21,465,346	17,172,278
خدمات الرعاية الاجتماعية		
دُور الإيواء	1,405,449	583,901
خدمات الرعاية الاجتماعية	407,550	326,181
إجمالي تكاليف خدمات الرعاية الاجتماعية	1,812,999	910,082
تكلفة الطلاق والمحاكم الشرعية	963,042	963,042
إجمالي تكلفة خدمات القطاع العام المباشرة	25,059,004	19,693,958
التوعية ودعم السياسات والتنسيق والدعوّة		
دعم السياسات والتنسيق والدعوّة	903,962	723,169
التكاليف الأخرى لخدمات التوعية/المشورة	83,144	83,144
التكاليف الإجمالية لخدمات التوعية ودعم السياسات والتنسيق والدعوّة	987,106	806,313
التكلفة الإجمالية للاستجابة: القطاع العام والمنظمات شبه الحكومية	26,046,110	20,500,271
المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية		
الخدمات المباشرة		
خط الاتصال المباشر	122,442	71,851
خدمات الرعاية الاجتماعية (بما فيها الدراسات الاجتماعية والمتابعة)	1,053,591	626,875
خدمات الإرشاد الاجتماعي	552,316	335,722

الوصول إلى فريق الدعم	354,725	195,456
إدارة الحالات	892,833	567,831
إحالة الحالات وتحويلها	522,996	350,295
خدمات العلاج النفسي	852,542	516,335
الخدمات الصحية	1,081,991	854,113
الخدمات القانونية	3,118,724	2,398,585
خدمات الإيواء	259,951	102,980
المساعدات المالية والغذائية والنقل	420,340	230,427
التدريب والتمكين	631,085	445,660
التكلفة الإجمالية للخدمات المباشرة	9,863,536	6,696,129
التوعية		
الإعلام والتوعية	931,011	751,478
التكلفة الإجمالية للتوعية	931,011	751,478
التكلفة الإجمالية للاستجابة: المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية	10,794,547	7,447,607
التكلفة الإجمالية للخدمات المباشرة	34,922,540	26,390,086
التكلفة الإجمالية للتوعية ودعم السياسات والتنسيق والدعوّة	1,918,117	1,557,791
التكلفة الإجمالية للاستجابة	36,840,659	27,947,877

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

الشكل 5. التكلفة الإجمالية للخدمات لكل قطاع مقدِّم للخدمة بالدينار الأردني وبالنسبة المئوية، 2021

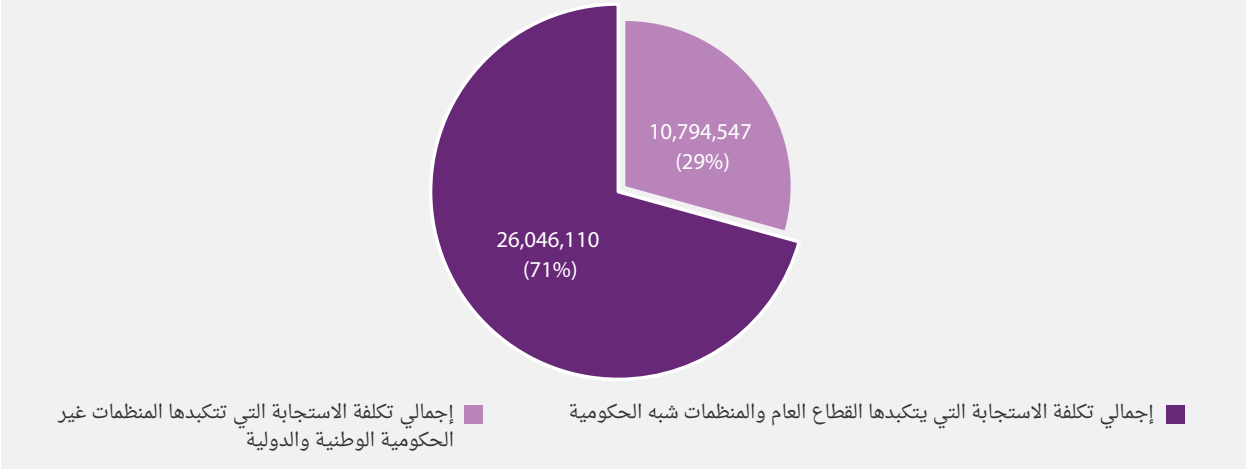

المصدر: تقديرات Leading Point لعام 2021.

قَدَّر فريق البحث[72] تكلفة الخدمات المقدمة للجناة بما مجموعه 6.8 مليون دينار أردني. وتتكبد هذه التكلفة المؤسسات العامة بشكل أساسي، وهي تشكل جزءاً رئيسياً من تكلفة الخدمات المباشرة التي يقدمها القطاع العام، حيث تبلغ حوالي 27.2 في المائة. ونظراً لمحدودية مخصَّصات التمويل العام، فإن النسبة العالية من التكلفة الإجمالية المخصَّصة للاستجابة للجناة تؤثر على تخصيص الأموال للاستجابة للناجيات.

3. التكلفة الإجمالية للعنف على الاقتصاد الأردني

لتقدير التكلفة الإجمالية للعنف ضد المرأة، نحتاج إلى النظر في كل من تكاليف تقديم الخدمات من قِبل الحكومات ومن قِبل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، إضافة إلى التكاليف التي تتكبدها النساء والأسر من الأموال الخاصة للتخفيف من عواقب العنف وفقدان الإنتاجية بسبب عدم القدرة على القيام بعمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، بما في ذلك أعمال الرعاية. تمثل التكاليف المدفوعة من الأموال الخاصة ما كان يمكن إنفاقه على مجالات أخرى مثل الرفاهية، وتمثل خسارة الإنتاجية خسارة الإمكانات. وتمثل هذه التكاليف مجتمعة خسارة للاقتصاد الوطني ويمكن فهمها على أنها استنزاف شامل للاقتصاد.

غير أنه لا يمكن الاكتفاء بتجميع تكاليف تقديم الخدمات المنصوص عليها في القسم 2 وتكاليف عدم اتخاذ الإجراءات الواردة في القسم 1، لأن هذين النوعين من التكاليف ينظران في تجارب مختلفة من العنف. فتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات تتركَّز في المقام الأول على الاعتداء الزوجي الذي تتعرَّض له النساء البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق، حيث أن مسح الأسر المعيشية التي تبحث في النفقات من الأموال الخاصة والآثار على الإنتاجية تتمحور حصراً حول تجارب العنف الزوجي. أما دراسة تكاليف تقديم الخدمات فتمحورت حول الدعم (والتكلفة ذات الصلة) المقدم إلى النساء والفتيات البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق، اللاتي نجَونَ من العنف الأسري والعنف الزوجي، كل على حدة. ويتضح من تكاليف تقديم الخدمات أنه، من بين الحالات التي عالجتها مختلف الوكالات، ما يقرُب من 63 في المائة من مجموع عدد النساء اللاتي يلتمسن الدعم، يلجأن إلى ذلك بسبب العنف الزوجي.

ولتقدير الخسارة الإجمالية الناجمة عن العنف الأسري الذي تتعرَّض له النساء والفتيات اللاتي يبلغن من العمر 15 عاماً وما فوق، يمكننا أن نفترض أن عدد الناجيات من العنف الأسري، المختلف عن العنف الزوجي، سيكون أعلى على الصعيد الوطني بنسبة 32 في المائة، واستنتاج التقدير الوطني على هذا الأساس. فإذا افترضنا أن الناجيات من العنف الأسري سيتكبدن المستوى نفسه من التكاليف المدفوعة من الأموال الخاصة، فضلاً عن خسائر الإنتاجية من حيث عملهن المدفوع وغير المدفوع الأجر، أمكننا وضع تقدير لتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات حيال العنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق، يبلغ 93,274,530 ديناراً أردنياً، كما يرد في الجدول 36.

الجدول 36. تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات حيال العنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق، 2021 (الأردن)

البند	العدد (أ)	النسبة المئوية للتكلفة المتكبَّدة من الأموال الخاصة (ب)	التكلفة من الأموال الخاصة (بالدينار الأردني) (ج)	النسبة المئوية للأيام المفقودة المخصَّصة لأعمال الرعاية (د)	عدد الأيام المفقودة المخصَّصة لأعمال الرعاية (هـ)	النسبة المئوية للعمل المدفوع الأجر الذي خسرته العاملات الناجيات (و)	عدد أيام العمل المدفوعة الأجر المفقودة (ز)	القيمة النقدية لأيام العمل المفقودة بأجر يومي يبلغ 16.7 ديناراً أردنياً (ط)	القيمة النقدية لأعمال الرعاية المفقودة بأجر يومي يبلغ 6.79 ديناراً أردنياً (ح)	المجموع (ج+ح+ط) (ي)
النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق، الناجيات من العنف الزوجي	445,909	56.5@213.2	53,713,352	27%@ 4.4 أيام	537,588	49.1@11 3 أيام	294,411	4,916,658	3,650,223	62,280,235
النساء والفتيات الإضافيات البالغات 15 عاماً وما فوق، الناجيات من العنف الأسري	222,105	56.5@213.2	26,754,324	27%@ 4.4 أيام	263,861	49.1@ 11.3 أيام	146,644	2,448,955	1,791,616	30,994,895
إجمالي تكلفة العنف الأسري	668,014		80,467,676		801,449		441,055	7,365,613	5,441,839	93,275,130

المصدر: استناداً إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 وتقديرات Leading Point.

أ. سعر الصرف المستخدَم هو 1 دينار = 1.41 دولاراً.

إن إجمالي التكلفة السنوية للعنف الأسري الذي تتعرَّض له النساء والفتيات البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق في الأردن، الذي يشمل (أ) التكاليف التي تتكبدها الأسر المعيشية (النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة)؛ و(ب) الخسائر الاقتصادية (خسارة الإنتاجية)؛ و(ج) تكلفة تقديم الخدمات والدعوّة والتنسيق، يبلغ ما مجموعه 130,124,789 ديناراً أردنياً لعام 2021، أو حوالي 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن في عام 2021.

الجدول 37. التكلفة الإجمالية للعنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات 15 عاماً وما فوق في الأردن

البند	التكلفة الإجمالية بالدينار الأردني (أ)	التكلفة الإجمالية بالدولار[أ] (ب)	النسبة المئوية (ج)
النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة	80,476,676	113,472,113	61.8
خسارة الإنتاجية	12,807,454	18,058,510	9.9
تكلفة تقديم الخدمة والوقاية	36,840,659	51,945,329	28.3
تكلفة تقديم الخدمة (مشمولة في 36,840,659)	34,922,540	49,240,781	26.8
تكلفة الدعوّة والتنسيق والتوعية (مشمولة في 36,840,659)	1,918,117	2,704,545	1.5
المجموع العام	130,124,789	183,473,952	

المصدر: استناداً إلى مسح العنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 وتقديرات Leading Point.

أ. سعر الصرف المستخدَم هو 1 دينار = 1.41 دولاراً.

إن التكاليف التي تتكبدها الأسر المعيشية والاقتصاد من حيث استنزاف الموارد تقارب ضعفين ونصف ما تنفقه الحكومة على توفير الخدمات والتنسيق والتوعية. وهناك بالفعل مجال كبير لتوسيع الموارد المستثمرَة في مبادرات الوقاية المباشرة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أنه، من إجمالي إنفاق القطاع العام الحكومي، يتم إنفاق ما يقرُب من 6.3 مليون دينار أردني على توفير الخدمات للجناة، وهو ما يعادل حوالي 27 في المائة من تكلفة تقديم الخدمات العامة[73]. إضافة إلى ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أن الموارد المخصَّصة للتنسيق والدعوّة والتوعية لا تمثل سوى 1.5 في المائة من التكلفة الإجمالية للأسر المعيشية والاقتصاد، مما يبرز عدم كفاية الاهتمام الذي يولى لجهود الوقاية.

هذا ويؤكد تقدير التكلفة الوطنية للعنف الأسري ضد النساء والفتيات البالغات من العمر 15 عاماً وما فوق بوضوح حقيقة أن استنزاف الموارد الاقتصادية للأردن كبير، حيث يعادل 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة. وهي موارد كان من الممكن استخدامها في مجالات اهتمام أخرى لتعزيز النمو الاقتصادي. فلا بدّ من الإشارة إلى أنه إذا لم يتم توسيع الجهود المبذولة للحدّ من العنف الأسري والقضاء عليه في نهاية المطاف، فإن استنزاف

الموارد سيستمر بلا توقف، لا بل قد يزداد مع ازدياد معدل انتشار العنف في ظروف معيّنة مثل إبّان جائحة أو أثناء نزاع، كما رأينا إبّان جائحة كوفيد-19 الأخيرة. وإذا أريد تحقيق فوائد من جرّاء زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، فإنه لا بدّ أيضاً من ضمان الحدّ من العنف. ومع دخول النساء إلى القوى العاملة بأعداد أكبر، يمكن أن يكون تأثير العنف على الإنتاجية من حيث تفويت أيام العمل المدفوعة وغير المدفوعة الأجر ضخما، مما يخفف من الزيادة المحتملة في الناتج الاقتصادي المرتبطة باندماج المزيد من النساء العاملات في الدورة الاقتصادية. إن مسألة العنف الأسري، من حيث تأثيرها على المرأة العاملة، هي مسألة يجب على الحكومة أن تعالجها بشكل خاص، بجعل مكان العمل مكاناً آمناً ومنتجاً للمرأة.

5. الاستنتاجات والتوصيات

ألف. الاستنتاجات

1. تكاليف نفقات الأسرة وخسارة الإنتاجية

يشير البحث عموماً إلى أن التكاليف التي تتكبدها الأسر المعيشية من حيث النفقات التي تتحملها المرأة من مالها الخاص للتخفيف من آثار العنف الأسري من جانب الزوج و/أو الأسرة هي التكلفة الرئيسية التي تواجهها المرأة. ففي الواقع، أفادت ما يقرُب من 56 في المائة من الناجيات عن نفقات من أموالهن الخاصة تبلغ حوالي 213.20 ديناراً أردنياً في السنة، وهو ما يعادل 15 في المائة من متوسط الإنفاق غير الغذائي السنوي للفرد في عام 2021.

ويشير البحث إلى أن النساء العاملات اللاتي يتعرَّضن للعنف من أزواجهن يتغيبن عن حوالي 11.5 يوماً في السنة، أي حوالي أسبوعي عمل. غالباً ما يتراكم هذا الغياب عن العمل مع أيام الإجازة السنوية أو المرضية. ومن المهم ضمان عدم اضطرار المرأة إلى استخدام أيام إجازتها بسبب تعرُّضها للعنف. وإلا فإن النساء سيتعرَّضن في نهاية المطاف لخطر متزايد من الانقطاع في تاريخ عملهن، والتقدم البطيء أو المحدود في حياتهن المهنية، وربما التوقف عن العمل أو التعرُّض للطرد.

ومن التكاليف المهمة الأخرى التي تمّ تسليط الضوء عليها في هذا البحث خسارة الأيام المخصَّصة لأعمال الرعاية - حيث أفادت ما يقرُب من 27 في المائة من الناجيات بخسارة 4.3 أيام مخصَّصة لأعمال الرعاية، أي ما مجموعه أكثر من 800,000 يوم. من المهم التوقف عند خسارة الأيام المخصَّصة لأعمال الرعاية، لما لذلك من عواقب على رفاهية الأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء في الأسرة الذين يحتاجون إلى الرعاية. وهذا يعني أيضاً أن مسؤوليات الرعاية تنتقل إلى أفراد آخرين من الأسرة، إما النساء المسنات وإما الفتيات الصغيرات.

ومن النتائج البارزة الأخرى التي توصَّل إليها البحث أن الأزواج الذين ينخرطون في العنف الزوجي يتكبدون هم أيضاً خسارة في إنتاجيتهم. فهم يخسرون في الواقع، من حيث العمل المدفوع الأجر وغير المأجور، 11,000 يوم تقريباً بشكل جماعي. ومن المهم التوقف عند ذلك، لأن آثار العنف، سواء أكان عنفاً أسرياً أم عنفاً زوجيا، لا تقتصر على المرأة/الفتاة التي تتعرَّض للعنف، بل إنها تمتد إلى أفراد آخرين في الأسرة. وبالتالي فإن التقدير الحالي لخسارة إنتاجية الأسر المعيشية أدنى مما هو في الواقع، حيث إننا لم نتمكن من الإحاطة بآثار الإنتاجية المتتالية على أفراد الأسرة الآخرين، وبالتالي الآثار الإنتاجية الأوسع نطاقاً للعنف على الاقتصاد ككل. أما التقدير الآخر الأدنى من الواقع فهو الذي يتعلق بعدم تمكننا من تقييم تكلفة أيام الدراسة التي تغيَّب عنها الأولاد.

2. تكلفة توفير الخدمات

يبيِّن هذا البحث أن عنصر التكلفة الرئيسي للخدمات المباشرة المقدمة هو ذاك الذي يتعلق بإنفاذ القانون. فقد قُدِّرت هذه التكلفة بمبلغ 21.5 مليون دينار أردني (61.5 في المائة من إجمالي تكلفة الخدمات المباشرة)، في حين استقطبت الخدمات الصحية التكلفة الأدنى بحوالي 1.9 مليون دينار أردني (سواء من القطاع العام أو المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية)، مما يشير إلى انخفاض إبلاغ هذه المجموعة من المجتمع إلى مقدمي الخدمات الصحية.

وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تقوم، بدعم من الجهات المانحة، بسدّ ثغرة هامة في توفير الخدمات المباشرة للناجيات. في عام 2021، قُدِّرت تكلفة تقديم الخدمات المباشرة من قِبل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بمبلغ 9.9 مليون دينار أردني (28.2 في المائة من إجمالي تكلفة الخدمات المباشرة)، مع تحمُّل عناصر خدمات الرعاية الاجتماعية، بما فيها الخط الساخن والدراسات الاجتماعية[74] وإدارة الحالات، التكلفة الأكبر، تليها المساعدة القانونية. ومن الجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية هي المنظمات الوحيدة التي تقدم خدمات المساعدة القانونية المجانية للناجيات. فمع أنّ في وزارة العدل صندوقاً للمساعدة القانونية، إلا أن الوزارة لا تقدم هذه الخدمة إلا للجناة في القضايا التي ينظّمها القانون.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المزود الرئيسي لخدمات العلاج النفسي. كما تبيِّن بيانات التكاليف أن الموارد المستثمرَة في خدمات الخط الساخن توفرها أساساً المنظمات غير الحكومية وهي موارد محدودة. إن هذه الخدمة مهمة حيث إنها تعزِّز الكشف عن حالات العنف وتوجِّه الناجيات إلى مقدمي الخدمات. هذا وإن خط الطوارئ التابع لإدارة حماية الأسرة هو خط الأمن العام الذي يستقبل جميع المكالمات المتعلقة بالمسائل الأمنية، بما فيها الجرائم وحالات الطوارئ وما إلى ذلك، بغض النظر عما إذا كانت تنطوي على عنف ضد المرأة أم لا. ولا توفر وزارة الداخلية، في ما توفره من خدمات، خطاً ساخناً للعنف الأسري أو خط طوارئ.

يهيمن القطاع العام على توفير خدمات الإيواء، على الرغم من محاولة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية توفير هذه الخدمات. لكن دُور الإيواء لا تزال محدودة من حيث حجمها وسعتها، مما يحول دون استيعابها عدداً كافياً من الناجيات اللاتي يلتمسن هذه الخدمة.

كما تُظْهِرُ التكلفة الإجمالية للخدمات المباشرة بوضوح أن القطاع العام يتدخل بشكل أساسي في مرحلة الاستجابة المبكرة لحالة العنف الأسري، بينما تقدم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للناجيات من العنف الأسري. وهذا قد يعيق وصول الناجيات إلى الخدمات المستدامة، حيث يتم تمويل ما يقرُب من 93 في المائة من تكلفة الخدمات التي توفرها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية من قِبل الجهات المانحة والمنظمات الإنمائية التي تعتمد بدورها على توافر الأموال لديها والأولويات التي تحددها لنفسها.

كما يُظْهِرُ البحث بوضوح أن بعض المناطق في الأردن تعاني من نقص الخدمات الأساسية اللازمة للاستجابة للنساء الناجيات من العنف الأسري. فدُور الإيواء الخمس التي تديرها الحكومة، والدار الوحيدة التي أنشأتها منظمة غير حكومية، تقع جميعها في محافظات عمّان والزرقاء وإربد. إلا أنه تمّ إنشاء مشروع جديد لخدمة النساء الناجيات من العنف الأسري في العقبة[75].

وبالإضافة إلى دُور الإيواء، تنتشر خدمات الاستجابة المبكرة الحكومية في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، فإن الاستجابة الشاملة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تتركز بشكل رئيسي في عمّان. وقد حدَّد فريق البحث 42 منظمة غير حكومية وطنية ودولية تقدم خدمات للناجيات، وأجرى فريق البحث مقابلات مع 26 منها.

ومن بين المنظمات التي تمت مقابلتها، تعمل 21 في عمّان (14 منها تعمل فقط في عمّان)، و8 فروع في إربد،

و9 فروع في الزرقاء، و7 فروع في الجنوب. ومن بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المتبقية، تعمل ثلاث في الزرقاء فقط، واثنتان في إربد فقط.

وأخيراً، قُدِّرت الاستثمارات في الوقاية والتوعية ودعم السياسات بمبلغ 1.9 مليون دينار أردني، وهو ما يمثل 5.2 في المائة من التكلفة الإجمالية للاستجابة. وتهدف أنشطة التوعية والدعوّة ودعم السياسات إلى تسليط الضوء على حجم العنف الأسري وتأثيره على المجتمع، وتشجيع الإبلاغ إلى الوكالات، وتوفير معلومات الدعم الأساسية للناجيات، والدعوّة إلى أُطُر تشريعية وتقديم خدمات أفضل. ولا يمكن الحكم على النسبة المئوية المخصَّصة للوقاية والتوعية بالكفاية، حيث لا يتوفر معيار دولي.

باء. التوصيات

1. توصيات إلى الحكومة ومقدمي الخدمات

(أ) في ما يتعلق بالوقاية

وضع وتنفيذ استراتيجية تواصل وطنية بشأن العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري لمعالجة الأسباب الجذرية وتغيير المواقف والسلوكيات التي تديم العنف.

(ب) في ما يتعلق بالحماية والاستجابة

- حض مديرية الأمن العام على إنشاء خط ساخن وطني مباشر مخصَّص للعنف الأسري، يعمل على مدار 24 ساعة.
- إعادة النظر في التشريعات والسياسات لإدخال إجازات خاصة مدفوعة الأجر للناجيات من العنف الأسري وتشجيع وضع برامج لدعم الموظفات اللاتي يعانين من العنف الأسري.
- وضع برامج لتمكين الناجيات من العنف الأسري اقتصادياً وإنشاء أو توسيع برامج الدعم النقدي لتشمل الناجيات من العنف الأسري.
- ضمان توافر خدمات المساعدة القانونية الكافية للناجيات من العنف، وزيادة الاستثمار في توفير الخدمات النفسية والاجتماعية للناجيات من العنف.
- تشجيع الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات الإيواء/البيوت الآمنة التي تديرها المنظمات غير الحكومية المتخصِّصة ومنظمات المجتمع المدني، كمكمل لجهود الحكومة وتبسيط إجراءات الدخول الإدارية إلى دُور الإيواء التي تديرها الحكومة، بما في ذلك إعادة النظر/إلغاء الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة كشرط مسبق للدخول.
- توسيع نطاق برامج بناء القدرات لمقدمي الرعاية الصحية لتمكينهم من اتباع البروتوكولات والمبادئ التوجيهية المعمول بها لضمان التحديد المناسب لحالات العنف ضد المرأة والفتاة والاستجابة لها.

(ج) في ما يتعلق بالبيانات والوثائق

- تمكين التشغيل السليم لنظام التتبُّع الآلي الوطني لتعقُّب حالات العنف ضد المرأة والفتاة وتقديم ما يستلزم ذلك من خدمات لاحقة مما يسمح بحفظ السجلات بشكل صحيح وبالتالي تحسين جودة الاستجابة.
- تعزيز الوثائق الطبية والصحية، مع ضمان السرية التامة لحالات العنف ضد المرأة والفتاة.

(د) في ما يتعلق بالاستثمار والتمويل

- بالإضافة إلى تمويل الاستجابة والحماية، تبرز الحاجة لضمان تخصيص موارد مالية كافية لزيادة جهود الوقاية الحالية وتوسيع نطاقها من أجل خفض النفقات على الحماية والاستجابة على المدى الطويل.
- الاستثمار في بناء الأدلة العلمية على التدخلات الفعّالة والقابلة للتطوير، الهادفة إلى الحدّ من العنف.
- إنشاء أداة تعقُّب للتمويل الخاص بالمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، تسمح بتتبُّع الإنفاق على برامج ومشاريع العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك توزيع التمويل وفجوات التمويل.

2. توصيات للوكالات المانحة

على الوكالات المانحة إعطاء الأولوية للمبادرات والبرامج الآيلة إلى مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة بما يتماشى مع الخطة التنفيذية للأولويات الوطنية لتعزيز الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري وحماية الطفل 2021-2023 وخطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025.

دعم تمويل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي توفر دُور الإيواء، والمنازل الآمنة للناجيات وأطفالهن، والخدمات القانونية والنفسية المجانية للناجيات من العنف الأسري.

المرفق

مسح تقييم التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في الأردن لعام 2021 استمارة للنساء المؤهلات

يجب أن تظل المعلومات سرية وفقاً لقانون الإحصاء

البيانات الوصفية

الولاية:	__| __|		
اللواء:	__| __|	رقم المجمّع:	__| __| __|
الإقليم:	__|	رقم المبنى:	__| __| __|
الكومباوند:	__| __| __|	رقم المنزل:	__| __| __|
المنطقة:	__| __|	رقم المجمّع:	__| __| __|
البلوك:	__| __|	رقم العائلة:	__| __|
اسم رب الأسرة:			
رقم الهاتف: __| __| __| __| __| __| __| __| __| __|			
اسم ورقم المرأة المؤهّلة:			

زيارات الباحثة				
	1	2	3	الزيارة النهائية
التاريخ:	_____	_____	_____	اليوم: __| __|
				الشهر: __| __|
				السنة: __| __| _0| _2|
اسم الباحثة:	_____	_____	_____	رقم الباحثة: __| __| __| __|
النتيجة*:	_____	_____	_____	النتيجة: __|
الزيارة القادمة والتاريخ والوقت:	_____	____ ____		العدد الإجمالي للزيارات: __|
		_____		

البيان الختامي*:

1. تمّت الزيارة
2. المرأة لم تكن هناك
3. أُجّلت الزيارة
4. رُفِضت الزيارة
5. نُفّذت جزئيا
6. المرأة غير قادرة حالياً على الإجابة
7. غير ذلك (حدِّدي)

المراقب:	مدقق حسابات المكتب:
الاسم: _____	الاسم:
التاريخ: _____ __| __| __| __|	التاريخ: _____ __| __| __| __|

القسم الأول: الخلفية العامة للمبحوثة

المقدمة والموافقة:

مرحبا، اسمي ..... أنا أعمل في دائرة الإحصاءات العامة. نحن نجري مسحاً وطنياً نسأل فيه النساء عن القضايا المتعلقة بالعنف الذي يرتكبه الزوج ضد المرأة، ونقدر مشاركتك في هذا المسح. سنأخذ 40 دقيقة من وقتك لملء هذه الاستمارة، وستكون المعلومات التي تقدمينها سرية تماما.

يرجى أخذ العلم أن المشاركة في هذا المسح طوعية وإذا وصلنا إلى سؤال لا تريدين الإجابة عليه، فما عليك سوى إخباري وسننتقل إلى السؤال التالي على الفور. يمكنك أيضاً إيقاف هذه المقابلة في أي وقت تشائين. على أي حال، نأمل أن تشاركي في هذا المسح لأن آراءك مهمة جدا.

والآن، هل لديك أي سؤال حول هذا المسح؟

هل يمكننا بدء المقابلة الآن؟

توقيع الباحثة..... التاريخ.....

وافقت المبحوثة على المشاركة في المقابلة<<< 1 استمري

رفضت المبحوثة المشاركة في المقابلة <<< 2 انهي المقابلة

رقم السؤال	السؤال	الاستبدال		التحويل
101	الباحثة: سجّلي الوقت	الساعة..... الدقيقة.....	__|__| __|__|	
102	ما هو وضعك الاجتماعي حالياً؟ الباحثة: إذا كانت عزباء (غير متزوجة أو مطلقة أو أرملة أو منفصلة) أنهي المقابلة وصححي الوضع الاجتماعي	1. متزوجة 2. مطلقة 3. أرملة 4. منفصلة		
103	ما هو تاريخ ميلادك بالشهر والسنة؟	الشهر..... لا أعرف الشهر ... السنة..... لا أعرف السنة....	__|__| 98 __|__|__|__| 9998	
104	كم كان عمرك في عيد ميلادك الأخير؟ الباحثة: قارني بين الإجابات وصحِّحي الإجابتين 104/103 إذا كانت غير متسقة	العمر بالسنوات الكاملة.....	__|__|	
105	هل سبق لك الذهاب إلى المدرسة؟	نعم..... لا.....	1 2	107
106	ما هو أعلى مستوى دراسي أكملته بنجاح؟	أُمّيّة..... تقرأ وتكتب..... الأساسي..... الإعدادي..... الابتدائي..... التلمذة الصناعية..... الثانوي ..... دبلوم متوسط..... بكالوريوس.....	1 2 3 4 5 6 7 8 9	__|

		دبلوم أعلى..... 10 ماجيستير..... 11 دكتوراه..... 12	
107	ما هي جنسيتك؟	أردنية..... مصرية..... سورية..... عراقية..... فلسطينية..... جنسية عربية أخرى ..... غير عربية	

108	هل تمتلكين هاتفاً محمولاً/هاتفاً ذكيا؟	نعم.....1 لا.....2	
109	هل لديك إنترنت؟	1.....نعم 2.....لا	
110	هل لديك حساب مصرفي أو محفظة إلكترونية؟	1.....نعم 2..... لا	200 ←
111	هل لديك بطاقة ائتمان؟	1.....نعم 2.....لا	

القسم الثاني: الزواج

200	الباحثة: انظري إلى السؤال 102 متزوجة حالياً |__|	السيدة حالياً (مطلقة - أرملة - منفصلة) |__| 205 ☐	
201	هل يعيش زوجك معك الآن أم يعيش في مكان آخر؟	1. يعيش معها..... 2. يعيش في مكان آخر..... 2	203
202	الباحثة: دوّني اسم الزوج ورقم السطر الخاص به في استمارة الأسرة، وإذا لم يكن مسجلاً بين أفراد الأسرة، دوّني الرمز "00" في المربعين المخصّصين لرقم السطر الخاص بالزوج.	اسم الزوج..... رقم السطر الخاص به ..... |__|__|	
203	هل لزوجك زوجات أخريات؟	1. نعم 2. لا 3. لا أعرف	205☐
204	كم عدد زوجات زوجك، بما في ذلك أنت؟	العدد.....|__| لا أعرف.....8	
205	هل تزوجت مرة واحدة أو أكثر من مرة؟	1. مرة واحدة..... 2. أكثر من مرة.....	
206	أ. الباحثة: انظري إلى السؤال 205 تزوجت مرة واحدة فقط |__| في أي شهر وسنة انتقلتِ للعيش مع زوجك؟ ب. متزوجة أكثر من مرة |__| سنتحدث الآن عن زوجك الأخير، في أي شهر وسنة انتقلتِ للعيش مع زوجك؟	الشهر.....|__| لا أعرف أي شهر ... 98 السنة.....|_|_|_|_| لا أعرف في أي عام....9998	
207	كم كان عمرك عندما انتقلتِ للعيش مع زوجك (الأخير)؟	عمرك .....|__|__|	
208	قبل الزواج، هل كنتِ على علاقة عائلية بزوجك (الأخير)؟	1. نعم ☐ 2. لا ☐ ☐ ☐	300
209	ما هي العلاقة العائلية التي تربط زوجك (الأخير) بكِ بالضبط؟	01 ابن العم وابن الخالة ..... 02 ابن العمة وابن الخال ..... 03 ابن العم ..... 04 ابن الخال ..... 05 ابن العمة ..... 06 ابن الخالة ..... 07 قرابة أخرى (من جهة الأب) ..... 08 قرابة أخرى (من جهة الأم) ..... 09 قرابة أخرى ..... 98 لا أعرف	

القسم الثالث: خلفية عامة عن الزوج وعمل المرأة

300	الباحثة: انظري إلى السؤال (102): السيدة متزوجة حالياً	السيدة حالياً (مطلقة – أرملة – منفصلة)	308
301	كم كان عمر زوجك في عيد ميلاده الأخير؟	العمر:	
302	هل سبق لزوجك أن ذهب إلى المدرسة؟	1. نعم 2. لا	304
303	ما هو أعلى مستوى دراسي أكمله زوجك بنجاح؟	1. أُمِّيّ 2. يقرأ ويكتب 3. المدرسة الابتدائية 4. المرحلة المتوسطة 5. المرحلة الإعدادية 6. التلمذة الصناعية 7. المرحلة الثانوية 8. المرحلة المتوسطة 9. بكالوريوس 10. دبلوم أعلى 11. ماجيستير 12. دكتوراه	
304	هل عمل زوجك خلال الأيام السبعة الماضية، ولو لمدة ساعة؟ أعني بالعمل: □ أي وظيفة مدفوعة الأجر □ أو وظيفة خاصة في مؤسسة يملكها أو يملك جزءاً منها □ أو وظيفة خاصة بالأسرة غير مدفوعة الأجر (على سبيل المثال: العمل في مزرعة أو محل بقالة) □ أو أي عمل آخر؟	1. نعم 2. لا لا أعرف.....8	□ 306
305	هل كان لزوجك عمل، لكنه لم يقم به خلال الأيام الـ 7 الماضية (أي أنه كان غائباً مؤقتا) بسبب المرض أو الإجازة أو السفر وما إلى ذلك؟	نعم..... 1 لا..... 2 لا أعرف..... 8	308 ←
306	ما هي مهنة زوجك الحالية؟ (أي ما نوع العمل الذي يقوم به بشكل أساسي؟)	_____ _____ |__|__|__|	
307	عملياً ما هو وضع زوجك: هل هو موظف مدفوع الأجر، صاحب عمل لديه موظفون، صاحب عمل بلا موظفين، يعمل من أجل الأسرة بدون أجر، يعمل لدى شخص آخر بدون أجر؟	1. موظف مدفوع الأجر 2. صاحب عمل لديه موظفون 3. صاحب عمل بلا موظفين 4. يعمل من أجل الأسرة بدون أجر 5. يعمل لدى شخص آخر بدون أجر	
308	هل عملتِ خلال الأيام السبعة الماضية، حتى لمدة ساعة؟ أعني بالعمل: □ أي وظيفة مدفوعة الأجر	نعم..... 1 لا..... 2	□310

	□ أو وظيفة خاصة في مؤسسة تملكينها أو تملكين جزءاً منها □ أو وظيفة عائلية غير مدفوعة الأجر (أي العمل في مزرعة أو محل بقالة)			
309	هل كان لديك وظيفة، لكنك لم تقومي بها خلال الأيام الـ 7 السابقة (أي كنت غائبة مؤقتا) بسبب المرض، أو الإجازة، أو إجازة الأمومة، أو السفر، أو ما إلى ذلك؟	نعم..... 1 لا..... 2		□ 312
310	ما هي مهنتك الرئيسية؟ أعني ماذا تفعلين من أجل لقمة العيش؟	_____ _____ |__|__|__|		
311	ما هو وضعك المهني: عمل مدفوع الأجر، أو صاحبة عمل لديك موظفون، أو تقومين بعمل حر من دون موظفين، أو عمل لدى عائلة من دون أجر، أو عمل غير مدفوع الأجر للآخرين.	1. العمل بأجر..... 2. صاحبة عمل لديك موظفون ..... 3. عمل حر من دون موظفين ..... 4. عمل بدون أجر لأسرة..... 5. العمل بدون أجر للآخرين		
312	الباحثة: اذهبي إلى السؤال رقم 102 المبحوثة متزوجة حالياً □	المبحوثة عزباء حالياً (مطلقة، أرملة، منفصلة)		320
313	الباحثة: اذهبي إلى السؤال رقم 311 إذا كان الجواب رقم، 1، 2، 3 ..... □.....	□ إذا كان الجواب 4، 5، لا جواب		316
314	من الذي يقرر بشكل أساسي كيفية استخدام ما تجنينه من مال من مهنتك، أنت، زوجك أو أن القرار متبادل؟	1. المبحوثة..... 2. الزوج..... 3. المبحوثة بالاتفاق مع الزوج ..... غير ذلك (حدّدي)..... 6		
315	دخلك أعلى أو أدنى أو يساوي دخل زوجك؟	1. أعلى..... 2. أدنى..... 3. مساوٍ تقريبا ..... 4. لا يكسب دخلا..... غير ذلك (حدّدي)..... 8		317
316	من الذي يقرر بشكل أساسي كيفية استخدام ما يجنيه زوجك من مال من مهنته، أنت، زوجك أو أن القرار متبادل؟	1. المبحوثة..... 2. الزوج..... 3. المبحوثة بالاتفاق مع الزوج ..... 4. الزوج لا يكسب دخلا..... غير ذلك (حدّدي)..... 6		
317	من الذي يتخذ القرار بشأن رعايتك الصحية أنت أو زوجك أو أي شخص آخر؟	1. المبحوثة..... 2. الزوج..... 3. المبحوثة بالاتفاق مع الزوج..... 4. شخص آخر..... 6		
318	من يتخذ القرار بالنسبة إلى نفقات الأسرة؟	1. المبحوثة..... 2. الزوج..... 3. المبحوثة بالاتفاق مع الزوج ..... 4. شخص آخر.....6		
319	من الذي يتخذ عادة القرار بشأن الزيارات لعائلتك وأقاربك؟	1. المبحوثة.....		

		2. الزوج..... 3. المبحوثة بالاتفاق مع الزوج ..... 4. شخص آخر..... 6		
320	هل تملكين هذا المنزل أو منزل آخر بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟	1. أنا أملك منزلاً بمفردي..... 2. أملك منزلاً بالاشتراك مع آخرين ..... 3. أنا أملك منزلاً بمفردي ومنزلاً مشتركاً أيضاً ..... 4. أنا لا أملك منزلا.....		
321	هل تملكين قطعة أرض زراعية أو غير زراعية بمفردك أو بالاشتراك مع أي شخص آخر؟	1. لا أملك سوى قطعة أرض..... 2. أنا أملك قطعة أرض مشتركة ..... 3. أملك قطعة أرض بمفردي وقطعة أرض مشتركة أيضاً ..... 4. أنا لا أملك قطعة أرض.....		
322	الباحثة: هناك أشخاص آخرون حاضرون: لا تستمري حتى تتأكدي من عدم وجود أحد (مقابلة فردية) 1. العزلة ممكنة		2. العزلة غير ممكنة 2	423 □

323	قد تحدث بين الزوجين بعض الخلافات والمناقشات الحادة التي تبرر، باعتقاد البعض، ضرب الزوج لزوجته. هل تعتقدين أن السلوكيات التالية تشكل مبرراً لضرب الزوجة؟	نعم	لا	لا أعرف	
	1. إذا خرجت من المنزل من دون إعلامه				
	2. إذا أهملت الأطفال				
	3. إذا أحرقت الطعام				
	4. إذا شتمته				
	5. إذا لم تطِعْه				
	6. إذا تجادلت معه				
	7. إذا خانته				
	8. إذا لم تستجب لطلبات عائلته				
	9. إذا تصرفت معه بطريقة لا يحبها أو بطريقة غير مقبولة أمام الآخرين				
	10. إذا شتمته أو شتمت أهله				
	11. إذا رفضت المعاشرة الزوجية				

القسم الرابع: العنف الأسري

401	الباحثة: اقرأي القسم التالي للسيدة الآن، أود أن أطرح عليك بضعة أسئلة حول الأمور المهمة المتعلقة بحياتك كامرأة. أعلم أن بعض هذه الأسئلة شخصية للغاية. ولكن بغض النظر عن ذلك، فإن إجاباتك مهمة في مساعدتنا على فهم ظروف المرأة في الأردن. اسمحي لي أن أؤكد لك أنه سيتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة ولن يراها أي شخص آخر، ولن يتمكن أي شخص في عائلتك من معرفة أنه قد تمّ طرح هذه الأسئلة عليك. إذا طرحت عليك أي سؤال لا تريدين الإجابة عليه، فقط أخبريني بذلك، وسأنتقل إلى السؤال التالي.

402 الآن، أريد أن أطرح بعض الأسئلة حول بعض الأمور التي تحدث لبعض النساء. أود أن تخبريني ما إذا كانت بعض هذه الأمور تنطبق على علاقتك بزوجك (الأخير)؟

	نعم	لا	لا أعرف
1. يغضب أو يشعر بالغيرة (اعتاد أن يغضب أو يغار) إذا تحدثت إلى رجال آخرين؟	1	2	8
2. يتهمك (اعتاد أن يتهمك) بأنك غير مخلصة باستمرار؟	1	2	8
3. لا يسمح لك (لم يكن يسمح لك) بمقابلة صديقاتك؟	1	2	8
4. يحاول (اعتاد أن يحاول) الحدّ من اتصالك بعائلتك؟	1	2	8
5. يصر (اعتاد أن يصر) على معرفة أين كنت أو أين أنت في أي وقت؟	1	2	8

403 الباحثة: انظري السؤال رقم (102) .

المرأة متزوجة حالياً |__| ☐	المرأة الآن (مطلقة، أرملة، منفصلة) ☐ الآن سنتحدث عن زواجك الأخير. في أي شهر وسنة انتهى زواجك الأخير؟	الشهر.....|__| السنة.....|__|__|__|__|	التاريخ قبل 12 شهراً من الزيارة |__|__| |__|__|__|__|__| ☐ 423

404 الآن، أريد أن أطرح عليك بعض الأسئلة الأخرى حول زوجك/زوجك الأخير.

	أ		ب				
	هل قام زوجك/الأخير مرة بأي من التصرفات التالية؟		هل حدث هذا لك خلال الأشهر الـ 12 الماضية، في كثير من الأحيان، في بعض الأحيان، أو لم يحدث قط؟				
			في معظم الأحيان	في بعض الأحيان		لم يحدث قط في الأشهر الـ 12 الماضية	
1.	هل أهانك أو جعلك تشعرين بالسوء؟	نعم .....1 ☐ لا .....2 ☐	1	2		3	
2.	هل أحطّ من شأنك أو أذلّك أمام الآخرين؟	نعم .....1 لا .....2 ☐	1	2		3	
3.	هل هدّد كلامياً بإلحاق الأذى بك أو بأي شخص قريب منك؟	نعم .....1 لا .....2 ☐	1	2		3	
4.	هل عمد إلى إخافتك أو ترهيبك؟	نعم .....1 لا .....2 ☐	1	2		3	

405	أ		ب		
	هل قام زوجك بأي من التصرفات التالية؟		هل حدث ذلك في أحيان كثيرة، في بعض الأحيان أو أنه لم يحدث قط في الأشهر الـ 12 الماضية؟		
			في أحيان كثيرة	في بعض الأحيان	لم يحدث قط في الأشهر الـ 12 الماضية
	دفعك أو هزّك أو ألقى أي شيء عليك؟	نعم..... 1 ☐ لا..... 2 ☐	1	2	3
	صفعك؟	نعم..... 1 ☐ لا..... 2 ☐	1	2	3
	ثنى ذراعك أو شد شعرك؟	نعم..... 1 ☐ لا..... 2 ☐	1	2	3
	ضربك بقبضته أو بأيّ غرض آخر يمكن أن يؤذيك؟	نعم..... 1 ☐ لا..... 2 ☐	1	2	3
	ركلك أو سحبك أو ضربك بقسوة؟	نعم..... 1 ☐ لا..... 2 ☐	1	2	3
	حاول خنقك أو عمد إلى حرقك؟	نعم..... 1 ☐ لا..... 2 ☐	1	2	3
	هدّدك أو ربطك مستخدماً سكيناً أو مسدساً أو أي سلاح آخر؟	نعم..... 1 ☐ لا..... 2 ☐	1	2	3
	أجبرك على المعاشرة الزوجية حتى عندما لا ترغبين في ذلك؟	نعم..... 1 ☐ لا..... 2 ☐	1	2	3

406	الباحثة: أنظري الأسئلة 405 ب (1-8) هناك ما لا يقل عن إجابة أو إجابتين |__| → 407	لا جواب على أي من الأسئلة |__| → 406 أ
406أ	الباحثة: أنظري الأسئلة 404 ب (1-4) هناك ما لا يقل عن إجابة أو إجابتين |__| → 408	لا جواب على أي من الأسئلة |__| → 423

407	هل عانيت من أي من هذه الأثار الجانبية من جرّاء تصرفات زوجك (أو زوجك الأخير) معك؟	الأثار الجانبية	نعم	لا
		1. جروح أو خدوش أو كدمات	1	2
		2. التواء أو خلع	1	2
		3. حروق أو علامات عض	1	2
		4. جروح عميقة	1	2
		5. ثقب في طبلة الأذن	1	2
		6. إصابة في العين	1	2
		7. تصدُّع أو كسور في العظام	1	2
		8. كسر في الأسنان	1	2
		9. إصابات داخلية (كسور أو نزيف)	1	2
		10. غير ذلك (حدِّدي).....	1	2
408	خلال الأشهر الـ 12 الماضية، هل احتجت إلى أي رعاية صحية بسبب أعمال العنف التي عانيت منها من زوجك؟	نعم، وحصلت عليها	→1	410
		نعم، لكن لم أحصل عليها	→2	
		لا.....	→3	410

409	خدمات الرعاية الصحية بسبب السلوكيات العنيفة التي مارسها الزوج ضدك خلال الأشهر الـ 12 الماضية	في الأشهر الـ 12 الماضية		
		أ. هل كانت المدفوعات المالية لتلقي الخدمة؟ 1. نعم 2. لا (انتقلي إلى البند التالي) 3. لم أحتج إلى خدمات (انتقلي إلى البند التالي)	ب. كم تكلفة آخر سلوك عنيف بالدينار الأردني؟	ج. كم بلغت تكلفة كل السلوكيات العنيفة بالدينار الأردني؟
1	طبيب أو ممرض أو صيدلي أو فني	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
2	رسوم المستشفى أو العيادة أو المركز الصحي (باستثناء الإقامة)	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
3	رسوم الإقامة في المستشفى	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
4	عدد أيام الإقامة في المستشفى		عدد الأيام	مجموع عدد الأيام
5	النقل بما في ذلك المرافقون	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
6	الفحوصات (الأشعة السينية، المختبرات، إلخ)	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
7	الأدوية والعلاجات	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
8	العلاج الطبي البديل (الطب العربي، تثبيت العظام، الأعشاب الطبية)	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
9	النفقات الأخرى المتعلقة بالرعاية الصحية (الطعام والشراب وما إلى ذلك) بما فيه نفقات المرافقين	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
10	الاستشارات الطبية (الأطباء النفسيون، المعالجون، إلخ)	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
11	سائر التقارير الطبية أو الصحية	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐

410	خلال الأشهر الـ 12 الماضية، هل احتجت إلى خدمات/استشارات قانونية نتيجة للسلوكيات العنيفة التي مارسها الزوج ضدك؟	1- نعم، احتجت إليها..... 2- نعم، لكنني لم أحصل عليها..... 3- لا.....	1 2← 3←	 412 412

411	الخدمات والاستشارات القانونية جرّاء السلوكيات العنيفة التي مارسها ضدك الزوج خلال الأشهر الـ 12 الماضية	أ. هل تكبدت نفقات مالية مقابل الحصول على الخدمة؟ 1. نعم 2. لا (انتقلي إلى البند التالي) 3. لم أحتج إلى خدمات (انتقلي إلى البند التالي)	ج. كم تكلفة آخر إجراء بالدينار الأردني؟	د. كم بلغت تكلفة جميع الإجراءات بالدينار الأردني؟
1	أتعاب المحاماة	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
2	رسوم المحكمة والشكاوى	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
3	التوثيق (التوجُّه إلى مركز الاستشارات القانونية)	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
4	تقارير أو رسوم أخرى (شرطة، محام، إلخ)	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
5	مصاريف أخرى (النقل، الاتصالات، الطعام، إلخ)	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
6	الاستشارات القانونية عبر الإنترنت	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐

412	التكاليف المالية الأخرى خلال الـ 12 شهراً الماضية	أ. هل تكبدت أي نفقات مالية أخرى؟ 1. نعم 2. لا 3. لم أحتج للخدمة (انتقلي إلى البند التالي)	ج. كم بلغت تكلفة آخر إجراء بالدينار الأردني؟	د. كم بلغت تكلفة جميع الإجراءات بالدينار الأردني؟
1	رسوم النقل المدفوعة للذهاب إلى منزل والديك، أو وجهات أخرى نتيجة مغادرة المنزل أو المكان الذي حدث فيه السلوك العنيف	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
2	فواتير الاتصالات والهاتف الخليوي	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐
3	مصاريف أخرى (طعام، شراب، إيجار منزل، إيجار فندق، دار إيواء... الخ)	☐	☐☐☐☐☐	☐☐☐☐☐

الباحثة: تحدثنا عن المبالغ المالية المدفوعة والتكاليف المختلفة التي تكبدتِها مقابل الخدمات الطبية أو القانونية أو أي تكاليف أخرى.

هل دفعتِ لهم بمفردك أم قام شخص آخر بمشاركتك النفقات خلال الأشهر الـ 12 الماضية؟

إذا كنت ستجيبين على أي من الأقسام السابقة (409 أ، 411 أ، 412 أ) بـ : نعم، فالإجابة على السؤال 413 مطلوبة، وإلا انتقلي إلى السؤال 414.

413	هل دفعتِ المبالغ أو التكاليف المالية بنفسك أو هل شاركك النفقات شخص آخر في الأشهر الـ 12 الماضية؟ الباحثة: ضع دائرة حول رموز جميع الإجابات التي تذكرها السيدة	1. أنا..... 2. زوجي..... 3. عائلة زوجي..... 4. والدي..... 5. أقارب آخرون..... 6. اصدقاء..... 7. شركة التأمين..... 8. غير ذلك (حدِّدي).....	

414	خلال الأشهر الـ 12 الماضية، نتيجة للسلوك العنيف تجاه الزوجة، ربما تكونين أنتِ أو يكون زوجك قد دمر أو كسر بعض الأغراض الخاصة في منزلك، هل حدث لك ذلك أم لا؟	ب		
		أ. هل حدث أي ضرر أو كسر في هذا العقار؟ 1. نعم 2. لا (انتقلي إلى البند التالي) 3. لا ينطبق (انتقلي إلى البند التالي)	ب. هل قمت باستبدال أو إصلاح الأغراض المتضررة أو المكسورة؟ 1. نعم 2. لا	ج. ما قيمة الاستبدال، أو الإصلاح للتي أجابت على السؤال بـ: (نعم)؟ أو ما هي التكلفة التقديرية لقيمة الاستبدال أو الإصلاح للتي أجابت على السؤال بـ: (لا) في حال لم يكن الاستبدال أو الإصلاح بالدينار الأردني؟
1	الأطباق والأواني وأدوات المائدة	☐	☐	☐☐☐☐☐
2	الأجهزة الإلكترونية (المحمول، جهاز التحكم عن بُعد، الكمبيوتر اللوحي، الكمبيوتر المحمول)	☐	☐	☐☐☐☐☐
3	الأدوات الكهربائية	☐	☐	☐☐☐☐☐
4	السيارة	☐	☐	☐☐☐☐☐
5	الدراجة، ألعاب الأطفال	☐	☐	☐☐☐☐☐
6	التحف/ساعات الحائط	☐	☐	☐☐☐☐☐
7	السجاد	☐	☐	☐☐☐☐☐
8	الملابس	☐	☐	☐☐☐☐☐
9	الأثاث مثل الأرانك والكنبات	☐	☐	☐☐☐☐☐
10	غير ذلك (حدِّدي)	☐	☐	☐☐☐☐☐

415	بسبب السلوك العنيف لزوجك، هل أدى ذلك إلى تغيُّبك أو تغيُّب أبنائك/بناتك عن المدرسة أو الجامعة خلال الأشهر الـ 12 الماضية؟	في الأشهر الـ 12 الماضية		
		ب.أ	ب.ب	ب.ج
		نعم لا لا ينطبق (انتقلي إلى البند التالي)	عدد الأبناء/ البنات	عدد أيام الغياب
1	تغيُّب الأبناء/البنات عن المدرسة	☐	☐☐	☐☐☐
2	تغيُّب الأبناء/البنات عن الجامعة	☐	☐☐	☐☐☐
3	تغيّبتِ عن المدرسة أو الجامعة	☐		☐☐☐

416	هل قمتِ بأي عمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر في الأشهر الـ 12 الماضية؟	1. نعم 2. لا (الانتقال إلى 418)

		ب	
		في الأشهر الـ 12 الماضية	
		ب.أ	ب.ب
417	بسبب سلوكيات زوجك العنيفة. هل أثر العنف أو السلوك العنيف على عملك خلال الأشهر الـ 12 الماضية؟	1. نعم 2. لا 3. لا ينطبق عند اختيار الإجابة رقم 2 أو 3، انتقلي إلى البند الثاني	عدد الأيام
1	هل تأثرت قدرتك على العمل، مما أدى إلى انخفاض إنتاجيتك أو جودة إنجازك؟	☐	☐☐☐
2	قام زوجك بتعطيل أو إرباك عملك. (مثال: المكالمات المتكررة، التهديدات، القدوم إلى مكان العمل ... الخ	☐	☐☐☐
3	خفّت قدرتك على التركيز	☐	☐☐☐
4	تدنت ثقتك بنفسك	☐	☐☐☐
5	كنت ملزمة بتغيير طريقك أو وسيلة النقل خوفاً من الذهاب إلى العمل	☐	☐☐☐
6	كنت غائبة عن العمل المدفوع الأجر (إجازة مدفوعة الأجر)	☐	☐☐☐
7	كنت غائبة عن العمل المدفوع الأجر (إجازة غير مدفوعة الأجر)	☐	☐☐☐
8	كنت غائبة عن العمل غير المدفوع الأجر (أحد أفراد الأسرة غير مدفوع الأجر أو غير ذلك)	☐	☐☐☐
9	فقدت وظيفتك المدفوعة الأجر	☐	☐☐☐

418	هل قام زوجك بأي عمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر في الأشهر الـ 12 الماضية؟	1. نعم 2. لا (420)

		ب	
		في الأشهر الـ 12 الماضية	
419	في أي من الحالات التالية تأثر عمل الزوج نتيجة سلوكه العنيف ضدك؟	ب.أ	ب.ب
		1. نعم 2. لا 3. لا ينطبق 4. إذا تم اختيار الإجابة 2 أو 3، انتقلي إلى البند التالي	عدد الأيام
1	هل تأثر عمل زوجك سلباً خلال الأشهر الـ 12 الماضية؟	☐	☐☐☐
2	غياب زوجك عن العمل المدفوع الأجر (إجازة مدفوعة الأجر)	☐	☐☐☐
3	غياب زوجك عن العمل المدفوع الأجر (إجازة بدون أجر)	☐	☐☐☐
4	غياب زوجك عن العمل غير المدفوع الأجر (أحد أفراد الأسرة غير مدفوع الأجر أو غيره)	☐	☐☐☐

		ب
420	هل أثرت سلوكيات زوجك العنيفة على الأعمال المنزلية العادية لك أو لزوجك؟	1. نعم 2. لا إذا أجبت عن السؤالين ب + أ بـ "لا"، انتقلي إلى 422
(أ)	الزوجة	☐
(ب)	الزوج	☐

		في الأشهر الـ 12 الماضية			
		الزوجة		الزوج	
421	بسبب السلوك العنيف لزوجك، هل أدى ذلك إلى عدم القيام بالأعمال المنزلية التي تقومين بها أنت أو زوجك عادة؟	ج.ب	ب.ب	ج.أ	ب.أ
		نعم لا لا ينطبق إذا تم اختيار 2.3، انتقلي إلى ج.أ	عدد الأيام	نعم لا لا ينطبق إذا تم اختيار 2.3، انتقلي إلى التالي	عدد الأيام
1	رعاية الأطفال (الإنجاب، التغذية/الرضاعة الطبيعية، الاستحمام، تحضير الأطفال للمدرسة، تقديم الرعاية الطبية/الصحية للأطفال، اصطحاب الأطفال إلى المدرسة أو الكلية)	☐	☐☐☐	☐	☐☐☐
2	رعاية المسنين والمرضى (العناية الشخصية، تقديم الرعاية الطبية، مرافقة كبار السن للحصول على الخدمات الطبية/الصحية، إعداد الطعام للمرضى وكبار السن)	☐	☐☐☐	☐	☐☐☐
3	تعليم الأطفال (القراءة والتدريب ومساعدتهم)	☐	☐☐☐	☐	☐☐☐
4	الأعمال المنزلية المختلفة (إعداد وجبات الطعام، الغرف، الحمامات، المطبخ، وما إلى ذلك، والتنظيف، والكنس، والغسيل، والترتيب، وإزالة الغبار، وتنظيف النوافذ، وتلميع الأرضيات، ورمي القمامة)	☐	☐☐☐	☐	☐☐☐

5	التسوُّق وشراء مستلزمات الأسرة (التسوُّق لشراء المنتجات الغذائية (البقالة على أنواعها) والمستلزمات الطبية واللوازم المدرسية والبنزين والملابس والأجهزة والأثاث)	☐	☐☐☐	☐	☐☐☐
6	الأعمال المنزلية الأخرى (المرآب، تنظيف الفناء الخارجي	☐	☐☐☐	☐	☐☐☐
7	الأنشطة الاجتماعية (الترحيب بالضيوف، زيارة الأصدقاء والأقارب، المشاركة في حفلات الزفاف والجنازات)	☐	☐☐☐	☐	☐☐☐

422	عندما شعرت أنك بحاجة إلى مساعدة، إلى أين أو إلى من توجهت لطلب المساعدة؟	أ 1. نعم 2. لا 3. لا يتطابق (إذا كانت الإجابة 2.3) الانتقال إلى التالي	ب هل حصلت على المساعدة التي كنت تطلبينها؟ 1. نعم 2. لا (انتقلي إلى البند التالي)	ج ما مدى رضاك عن المساعدة التي حصلت عليها؟ 1. راضية تماما 2. راضية باعتدال 3. غير راضية
.1	غادرت المنزل وذهبت إلى والديك أو أحد أشقائك أو منزل أحد أقاربك	☐	☐	☐
.2	لم تغادري المنزل ولكنك تحدثت مع والديك أو إخوتك أو أحد أقاربك حول هذا الموضوع	☐	☐	☐
.3	لم تغادري المنزل ولكنك تحدثت مع والديه أو أحد أقاربه حول هذا الموضوع	☐	☐	☐
.4	تحدثت مع أحد زملائك/جيرانك للحصول على المشورة الزوجية أو حتى الحماية	☐	☐	☐
.5	تجاهلته ورفضت التحدث معه لعدة أيام (انتقلي إلى الفقرة التالية إذا تم تأكيد هذا الجواب)	☐		
.6	التزمت الصمت بشأن هذا الاعتداء ولم تخبري أحداً عنه (انتقلي إلى الفقرة التالية إذا تم تأكيد هذا الجواب)	☐		
.7	توجهت إلى أشخاص محترمين/أشخاص معروفين من قبيلتك أو القبائل الأخرى	☐	☐	☐
.8	ذهبت إلى محام لرفع دعوى قضائية ضد زوجك	☐	☐	☐
.9	ذهبت إلى مركز مساعدة نفسية واجتماعية وقانونية	☐	☐	☐
.10	ذهبت إلى مكتب الشرطة أو وحدة حماية الأسرة لتقديم شكوى ضد زوجك أو للحصول على المساعدة أو الحماية منه	☐	☐	☐
.11	اتصلت بمنظمة للحصول على المشورة عبر الهاتف	☐	☐	☐
.12	تحدثت مع رجل دين أو واعظ ظننت أن له تأثيراً على المجتمع وعلى زوجك	☐	☐	☐
.13	تحدثت مع شخص ذي مكانة اجتماعية/سياسية ظننت أن له تأثيراً على المجتمع وعلى زوجك	☐	☐	☐
.14	أنت نفسك تحدثت مع زوجك وطلبت منه وقف اعتداءاته عليك	☐	☐	☐
.15	ذهبت إلى مركز طبي أو صحي حكومي للعلاج (عيادات حكومية أو مستشفيات حكومية)	☐	☐	☐

.16	ذهبت إلى مركز طبي أو صحي خاص للعلاج (عيادات خاصة أو مستشفيات خاصة)	☐	☐	☐
.17	ذهبت إلى مركز صحي تابع لمنظمة الأونروا لتلقي العلاج (عيادات أو مراكز طبية تابعة للأونروا أو منظمات دولية أخرى)	☐	☐	☐
.18	ذهبت إلى المحافظة لطلب المساعدة والحماية	☐	☐	☐
.19	ذهبت إلى مديريات وزارة التنمية الاجتماعية لطلب المساعدة	☐	☐	☐
.20	ذهبت إلى دُور الإيواء/الحماية	☐	☐	☐

ذكرت سابقاً أنك تعرَّضت لشكل أو أكثر من أشكال الإساءة النفسية أو الجسدية أو الجنسية أو الاجتماعية وتشعرين أنك بحاجة إلى المساعدة.
إلى أين أو إلى من توجَّهت لطلب المساعدة؟

ملاحظات

423. ملاحظات المحاورة بشأن المقابلة
ملاحظات تتعلق بمسائل محدَّدة
ملاحظات إضافية

ملاحظات المراقب/المشرف

الحواشي

1 يتوزع ما يقرُب من 75 في المائة من سكان المملكة على ثلاث محافظات: عمّان (العاصمة) وإربد والزرقاء، بينما يتوزع باقي السكان على تسع محافظات أخرى. وقد بلغت نسبة سكان عمّان 44 في المائة، بينما بلغت نسبة سكان الزرقاء 14 في المائة، ونسبة سكان إربد 18 في المائة، وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة: عدد سكان المملكة المقدَّر حسب المحافظة والجنس، في نهاية العام 2021.

2 https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/estimating-costs-marital-violence-operational-model-english.pdf.

3 https://www.who.int/health-topics/violence-against-women#tab=tab_1.

4 https://www.who.int/publications/i/item/9789240022256.

5 https://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2021/a-study-on-the-impact-of--covid19-on-health-vaw-and-economy-in-jordan-from-a-gender-perspective.

6 Duvvury, N. and others., 2012. Estimating the Costs of Domestic Violence against Women in Viet Nam. Hanoi, Viet Nam: UN-Women.

7 Duvvury, N. and others, 2015. The Egypt Economic Cost of Gender-based Violence Survey. Cairo, Egypt: UNFPA.

8 Department of Statistics/Jordan and ICF, 2019. Jordan Population and Family Health Survey18/2017 .Amman: Department of Statistics/Jordan and ICF

9 https://www.cawtarclearinghouse.org/storage/4604/Socio---Economic-Costs-of-Gender-Based-Violence-in-Jordan.pdf.

10 التكلفة المتكبَّدة نتيجة لإخفاق الحكومات في معالجة مشكلة العنف ضد المرأة والفتاة بشكل ملائم.

11 Duvvury, N. and others, 2015. The Egypt Economic Cost of Gender-based Violence Survey (ECGBVS) 2015. Cairo: UNFPA.

12 https://archive.unescwa.org/publications/arab-women-report-violence-against-women.

13 https://www.unescwa.org/publications/estimating-costs-marital-violence-arab-region-operational-model.

14 https://www.unescwa.org/publications/guidelines-estimate-economic-cost-domestic-violence-arab-region.

15 Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and others, 2021. Economic costs of marital violence against women in the State of Palestine. Beirut: ESCWA.

16 UN-Women, forthcoming. Economic costs of violence against women in Palestine.

17 يوصى بألا يُنظر إلى الإنفاق على منع/تخفيف آثار العنف على أنه تكلفة، بل على أنه بذل العناية الواجبة للوفاء بالتزامات الحكومة في مجال حقوق الإنسان لمنع العنف ضد المرأة والفتاة، وحماية النساء، ومقاضاة الجناة.

18 https://www.ilo.org/ifpdial/information-resources/national-labour-law-profiles/WCMS_158905/lang--en/index.htm.

19 https://data.worldbank.org/country/JO.

20 United Nations Development Programme (UNDP), 2022. Human development report 2021/2022. New York: UNDP.

21 .http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2021.pdf

22 .https://www.unhcr.org/en-ie/jordan.html

23 .https://reliefweb.int/report/jordan/echo-factsheet-jordan-10052022

24 https://www.ilo.org/ifpdial/information-resources/national-labour-law-profiles/WCMS_158905/lang--en/index.htm.

25 .UNDP, 2022. Human development report 2022/2021 New York: UNDP

26 .https://data.unwomen.org/country/jordan

27 https://jordan.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/WC_General%20Framework%20for%20Gender%20Equality%20in%20Jordan_EN_f.pdf.

28 .https://haqqi.info/en/haqqi/research/challenges-facing-working-mothers-jordan

29 المرجع نفسه.

30 المرجع نفسه.

31 المرجع نفسه؛ وفقاً لبوابة التنمية الأردنية 2022 والتقرير الثاني للاستعراض الوطني الطوعي، تبلغ النسبة 63 في المائة لجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ، بينما تبلغ 64 في المائة بالنسبة لمؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

32 .https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/jordan#331939

33 تنطبق هذه المادة على كل من الرجل والمرأة، ومع ذلك هناك شروط أكثر للمرأة.

34 المرجع نفسه.

35 في عام 2021، بلغ عدد ضحايا القتل عن سبق إصرار وعن قصد من الإناث 29 أنثى، أي ما نسبته 26.8 في المائة من إجمالي عدد الضحايا، بحسب تقرير "الجرائم في الأردن"الصادر عن مديرية الأمن العام.

36 Department of Statistics/Jordan and ICF, 2019. Jordan Population and Family Health Survey 2017/18. Amman: Department of Statistics/Jordan and ICF.

37 المرجع نفسه.

38 المرجع نفسه.

39 Eman, A.S. and others, 2017. Understanding intimate partner violence in Jordan: Application of the ecological model, Perspectives in Psychiatric Care, 53: 156–163 .

40 Almajali, A., Shoqirat, N., and Alsaraireh, A., 2019. “When I get married…": Contributing factors to intimate partner violence among married Jordanian women: A qualitative study, Health Care for Women International, 40(1): 66–82. doi: 10.1080/07399332.2018.1522318.

41 Clark, C.J. and others, 2017. The influence of family violence and child marriage on unmet need for family planning in Jordan, J Fam Plann Reprod Health Care, 43(2): 105–112. doi: 10.1136/jfprhc-2014-101122.

42 https://jordan.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/WC_General%20Framework%20for%20Gender%20Equality%20in%20Jordan_EN_f.pdf.

43 المرجع نفسه.

44 المرجع نفسه.

45 .https://jordantimes.com/opinion/lena-aloul/today-history-was-made

46 https://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2021/gender-mainstreaming-strategy-and-implementation-plan-for-the-public-security-directorate-in-jordan.

47 https://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/12/jordanian-national-action-plan.

48 https://jordan.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/WC_General%20Framework%20for%20Gender%20Equality%20in%20Jordan_EN_f.pdf.

49 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_843959.pdf.

50 https://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/legal-framework-for-dealing-with-cases-of-domestic-violence.

51 https://ncfa.org.jo/ar/news/executive-plan-for-strengthening-response-to-violence-against-women-children-launched.

52 https://jordan.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/WC_General%20Framework%20for%20Gender%20Equality%20in%20Jordan_EN_f.pdf.

53 المرجع نفسه.

54 UNFPA and UN-Women, 2020. Jordan review of health, justice and police, and social essential services for women and girl survivors of violence in the Arab States. Cairo, Egypt: UNFPA.

55 المرجع نفسه.

56 لا توجد نقطة انطلاق واحدة لتقديم الخدمات؛ فنقاط البداية تختلف. بعد الوصول إلى إدارة حماية الأسرة والأحداث، قد تلجأ هذه الإدارة إلى مختلف مقدمي الخدمات، بما في ذلك الحكومة والمنظمات غير الحكومية ، وقد تُحيل بعد ذلك الناجية إليهم. قد تلجأ الناجية في بعض الأحيان مباشرة إلى إدارة حماية الأسرة والأحداث أو قد يُحيلها أحياناً إلى هذه الإدارة مقدمو الخدمات الآخرون.

57 التكلفة المتكبَّدة نتيجة لإخفاق الحكومات في معالجة مشكلة العنف ضد المرأة بشكل ملائم.

58 ESCWA, 2019. Guidelines to Estimate the Economic Cost of Domestic Violence in the Arab Region.

59 نظراً إلى أن الإنفاق غير الغذائي كان متاحاً لعام 2017 ، فقد تمّ استخدام بيانات التضخم على المواد غير الغذائية لتضخيم القيمة لعام 2021.

60 http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=1008.

61 Duvvury, N., Vara-Horna, A. and Chadha, M., 2020. Development and Validation of Lost Days of Labor Productivity Scale to Evaluate the Business Cost of Intimate Partner Violence. Journal of Interpersonal Violence, 37(10): 0886260520944532. doi:10.1177/0886260520944532.

62 Duvvury, N., Forde, C., El Awady, M. and others, 2019. Guidelines to estimate the economic cost of domestic violence in the Arab region. Beirut: ESCWA.

63 ضمّ مقدمو الخدمات الذين شملهم التقرير مقدمي الخدمات في القطاع العام والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية؛ ولم يشمل الخدمات الطبية الملكية ومقدمي الخدمات العاملين في القطاع الخاص.

64 يَصدُر لاحقاً.

65 كما وردت رسمياً من مديرية الأمن العام.

66 كما وردت رسمياً من مديرية الأمن العام.

67 بلغت الميزانية الإجمالية للمساعدة القانونية 000,50 دينار أردني في عام 2021. غير أنه لا تتوفر بيانات عن عدد مرتكبي العنف الأسري الذين تلقوا مساعدة من صندوق الميزانية.

68 وضِعت هذه التقديرات بالتشاور مع لجنة المشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية.

69 قُدمت هذه النفقات وزارة التنمية الاجتماعية.

70 وضِعت هذه التقديرات بالتشاور مع لجنة المشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية.

71 يُقدَّم حساب مفصل للراتب بالساعة بما في ذلك النفقات العامة في التقرير المفصل لشركة Leading Point (Estimation of the Cost of Service Provision).

72 أجرى فريق البحث هذه التقديرات بناءً على افتراضات وُضِعت بالتعاون مع مزودي خدمات القطاع العام.

73 راجع التقرير التفصيلي عن تكلفة تقديم الخدمة الصادر عن شركة Leading Point.

74 أجرت مكاتب الخدمات الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، دراسات اجتماعية عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للناجية وأسرتها. وتؤدي هذه الدراسات دوراً مهماً في تقييم المخاطر التي تتعرَّض لها الناجية وتسمح بالمتابعة المستمرة حسب الضرورة.

75 بدأت دار الإيواء العمل في نيسان/أبريل 2022.

في الأردن، تتعرَّض النساء والفتيات لأشكال متعدِّدة من العنف. وعلى الرغم من أن التكاليف الاجتماعية والصحية لهذا العنف غير موثقة إلى حد كبير، فإنها تعتبر باهظة. يندرج هذا التقرير ضمن جهود الحكومة لتقديم أدلّة تستند إلى التكاليف الاقتصادية الأوسع نطاقاً للعنف التي تتكبدها النساء والفتيات والأسر والاقتصاد، فضلاً عن تكاليف تقديم الخدمات للناجيات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا هو التقرير الأول الذي يجمع بين حساب النفقات المدفوعة من الأموال الشخصية وتكلفة الخدمات في المنطقة العربية وفقاً للنموذج التشغيلي الكامل الذي أعدّته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لتقدير تكاليف العنف الزوجي في المنطقة العربية. وتَستخدِم عملية الحساب هذه نَهجاً مختلطاً لتقدير هذه التكلفة. فبالتركيز في المقام الأول على التكلفة النقدية الملموسة، تمّ تقدير النفقات من الأموال الخاصة والدخل الضائع بسبب العنف الزوجي. بالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير تقديراً لمختلف التكاليف المرتبطة بتوفير الخدمات عبر القطاعات الرئيسية، ويقدم توصيات تتعلق بتحسين الوقاية والحماية والاستجابة، والبيانات والتوثيق، فضلاً عن الاستثمار والتمويل للتدخلات المستقبلية.

2301356A